دراسات في علم الصّرف

دكتور
عبد الله درويش
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الطبعة الثّالثة
مزيدة ومنقّحة

مكتبة الطالب الجامعي
مكة المكرمة - العزيزية

حقوق النشر والتوزيع محفوظة لمكتبة الطالب الجامعي . جميع الحقوق محفوظة . لا يجوز إعادة طبع أو نقل أو ترجمة أي جزء من أجزاء هذا الكتاب بأية وسيلة دون إذن كتابي من الناشر .

٤١٥,١
درويش ، د. عبد الله
دع د

دراسات في علم الصرف

مكتبة الطالب الجامعي

مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية

الطبعة الثالثة

١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٧ م

١٥٦ ص ، ٢٤ سم

١ ـ اللغة العربية ـ الصرف

أ . العنوان

السعر ١٠ ريال

تصدير

هذه الدراسات في علم الصرف تسير وفقاً لمنهج وسط بين الدراسة المطولة والدراسة المختصرة، وكذلك بين الدراسة (المعيارية) التي تهتم بالقواعد التقليدية وبين الدراسة «الأخرى» التي تعتمد على ما يعرف بالمنهج الوصفي. ولسنا نقصد بهذا أن نوازن بين نوعين من الدراسة أو أن نتحيز لواحد منهما دون الآخر. فللسابقين من علماء اللغة والنحو والصرف فضل التدوين و«التقعيد» ولكنهم ساروا وفق المنهج العلمي الذي كان سائداً في عصرهم قد دعموا حججهم بالتعليلات الفلسفية، كما أنهم من ناحية الأسلوب قد أغرقوا في إبهامه وتعقيده حتى أصبح مجرد فهمه يتطلب الكثير من الجهد والعناء ومن هنا كثرت الشروح والحواشي والتقريرات التي تهتم أكثر ما تهتم بشرح أسلوب المؤلف والتعليق عليه بأسلوب يحتاج هو الآخر إلى شرح وتعليق.

أما المنهج الوصفي الذي لا يؤمن بالتعليلات ولا يوغل في الإبهام فإنه لا يستطيع أن يترك القواعد التقليدية دون أن ينقدها، ونقد هذه القواعد يتوقف على فهمها والغور في أعماقها؛ لمعرفة مقاصد واضعيها، فكان من السبق الزمني أن نضع بين يدي الباحث في اللغة غير المتمكن من معرفة القواعد التقليدية نقداً لشيء لا يدرك أصوله.

فالحاجة إذن ماسة إلى عرض القواعد التقليدية بأسلوبٍ خالٍ من

التعقيد دون المساس بروح القاعدة عند عرضها، لتكون دراستنا مصدراً لمن يريد أن يكتب على طريقة المنهج الوصفي فيما بعد، فيجد أمامه قواعد العلماء السابقين وآراءهم معروضة دون إخلال بأصولها، ويجدها كذلك خالية من تعقيد الأسلوب وإبهامه، على أن هذا لا يمنعنا أحيانـاً من التمهيد للمسائل أو التعقيب عليها بما يمكن أن نذكره من رأي حول قاعدة معينة بالذات وتحقيقاً لذلك سيعتمد منهج هذه «الدراسات» على ما يأتي:

أ ـ المحافظة على جوهر القواعد المتعارفة.
ب ـ الاستغناء عن التعليلات الفرعية: «العلل الثواني».
جـ ـ عند الاختلاف في مسائل معينة يكتفي بذكر الآراء الهامة.
د ـ الإكثار من الأمثلة المستعملة وعدم الوقوف عند الشواهد «المجمدة».
هـ ـ التعقيب أحياناً بذكر بعض الآراء كما يراها المنهج الوصفي.

يمكننا أن نعرض للقارىء نموذجاً لمسألة من باب (التوكيد) ليرى فيها كيف يعالج الصرفيون السابقون الذين يطلق عليهم الآن أصحاب المنهج «المعياري» وليقارن بينهم وبين أصحاب المنهج الوصفي[1].

فمثلاً الفعل «تسمع» في قوله تعالى: **﴿ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذىً كثيراً﴾** والفعل «ينبذ» من قوله تعالى: **﴿لينبذن في الحطمة﴾** فعلان مؤكدان الأول للجمع والثاني للمفرد. وآخر الفعل في الحالة الأولى مضموم وفي الحالة الثانية مفتوح وقد افترض علماء الصرف الأقدمون أن في الفعل إسناداً قبل التوكيد وأن أصله في هذه الآية الأولى لتسمعونن فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال وحذفت واو الجماعة لالتقاء الساكنين.

أما المنهج الوصفي فيقول أن الفعل (تسمع) له صيغة معينة عندما يراد

---

(١) للمقارنة بين المذهبين انظر كتاب «اللغة بين المعيارية والوصفية» الدكتور تمام حسان.

به مخاطبة الجمع في حالة التأكيد، وهو أن يضم آخره أما المفرد فيفتح آخره فنقول للمفرد: لَتخرجن بفتح الجيم، ونقول للجمع المذكر: لَتُخرجن بضم الجيم. فالمنهج الوصفي يلغي عملية التقدير والحذف والتعليل. وهنا ملاحظة هامة وهي أن كلا الرأيين لا يملك أن يعدل في اللغة نفسها بل العرب نطقت الفعلين كلًّا بكيفية مخصوصة تحت ظروف مخصوصة، والاختلاف إنما هو في التحليل فقط.

ولاعتقادنا بأن تخليص القواعد من التعليلات الفرعية «العلل الثواني» والجدل الفلسفي ومناقشة العبارة أسبق من مرحلة الدراسة الوصفية، سوف نذكر طرفاً يسيراً من القواعد على المنهج الوصفي بعد إيرادها على المنهج التقليدي حتى نثبت أنه من الممكن ألَّا نكون أسرى للآراء التقليدية رغم احترامنا لأصحابها وتقديرنا لمجهود رواد اللغة والنحو والصرف في الحفاظ على العربية وحرصهم على سلامتها. ونحن إذ نشاركهم هذا الغرض النبيل نرى أنفسنا في حل من التخلص من غموض العبارة وتعقيدها. وأغلب الظن أن الخليل وسيبويه وابن يعيش وابن مالك والأشموني وغيرهم من فطاحل العلماء لو بعثوا أحياء من جديد لغيروا من أسلوبهم في التأليف حتى يتمكن الناسُ في عصرنا من فهم آرائهم وأفكارهم.

وسوف تصدر هذه الدراسات في أبواب يشمل كل باب على بحث معين من علم الصرف حسبما يتسع الوقت والجهد. ونرجو أن نتمكن في المستقبل من إتمام هذه الدراسات ـ إذا حازت رضا القارىء ـ فيكتمل منها كتاب جديد في علم الصرف.

المؤلف

مكة المكرمة
ربيع الثاني ١٤٠٧/ يناير ١٩٨٧

بَابُ المجرّدَ والمَزِيد

من خصائص مجموعة اللغات السامية أن مفرداتها المشتقة من أصل واحد تخضع لمبدأ: التجرد والزيادة.

وبما أن اللغة العربية إحدى هذه اللغات، فإنها قد خضعت لهذا المبدأ، بل إنه فيها أظهر منه في أخواتها من الساميات. ومبدأ التجرد والزيادة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الاشتقاق فمثلاً الأصل (ك ت ب) عند تصريف مشتقاته نرى من استعمالاته كتب وكاتب ومكتب ومكتوب واستكتب وانكتب، إلخ.

فكل كلمة من هذه الكلمات تشترك جميعاً في حروف معينة هي الكاف والتاء والباء ولكن بعض مفردات هذه المجموعة تشتمل على حروف أخرى بجانب هذه الحروف الثلاثة. وهذه الحروف التي زيدت في بعض التصريفات تعرف بحروف الزيادة.

ويلاحظ أن الحروف المزيدة في بعض التصاريف تخضع لقياس خاص ونظام معين، ومن هنا دخلت مباحث علم الصرف. ولولا قياسيتها لتركت للذوق اللغوي أو السماع ليمكن التعرف عليها من المعاجم. كما يلاحظ كذلك أن حروف الزيادة تدور في فلك حروف معينة محدودة من الأبجدية العربية.

ويلاحظ أن «ال» المعرفة لا تعد ضمن حروف الزيادة وكذلك تاء

التأنيث وعلامات التثنية والجمع في آخر الاسم، فلا يكون الاسم الذي اتصلت به هذه الأشياء مزيداً بل يعد مجرداً، إذا لم يكن فيه غيرها.

هذا، ومبدأ التجرد والزيادة في الصرف يدخل الأسماء والأفعال. أما الحروف فليست من مباحث علم الصرف لأنها تلزم حالة واحدة، وكذلك الأسماء المبنية وهي الأدوات التي تشبه الحروف. كمتى وأين وحيث.

المزيد والمجرد من الأسماء

فالاسم في اللغة العربية ينقسم إلى مجرد ومزيد. فالمجرد ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط منها حرف في أي تصريف من تصاريف الكلمة.

وقد يكون ثلاثياً مثل: «الولد»، «العلا»، «القفل»، «الثمر»، «الحمل»، «الفرح».

ولا فرق في ذلك بين الاسم الجامد أو المشتق، ولا بين المفرد والجمع، ولا بين المعتل والصحيح، كما يتضح من الأمثلة السابقة.

وقد يكون الاسم المجرد رباعياً مثل: جعفر، لؤلؤ، زبرج، وقد يكون الاسم المجرد خماسياً مثل: سفرجل، وجحمرش، للمرأة العجوز.

هذا ولا يقل الاسم المعرب، في علم الصرف، عن ثلاثة أحرف أصول، نعم قد يطرأ على بعض الأسماء المعتلة ما يجعلها حرفين فقط في الصورة ولكن هذا خاص بالمعتل، فنعدُّه ثلاثياً قد حذف منه حرف لسبب من أسباب الإعلال. والذي يدلنا على هذا الحرف المحذوف وعلى نوعه أشياء كالتثنية والجمع والتصغير والنسب، أو غيرها من تصريفات الكلمة، فمثلاً الكلمات: ثقة، عدة، صلة. ثنائية في اللفظ، أما تاء التأنيث فلا تحسب. كما أننا لو قلنا: الثقة، والعدة، والصلة. فإن (أل) لا تحسب كذلك.

وهذه الكلمات تعرف أنها مصادر للأفعال، وثق، وعد، وصل. فهذا

يدلنا على أن أصلها الاشتقاقي: و ث ق، و ع د، و ص ل.

فبتصريف هذه الكلمات تعرف أنها مصادر للأفعال، وثق، وعد، وصل، كما نعرف أن اسم الفاعل من كل منها هو: واثق، واعد، واصل. فهذا يدلنا على أن أصلها الاشتقاقي: و ث ق، و ع د، و ص ل.

فتصريف هذه الكلمات ـ إذن قد دلنا على أن أولها محذوف، كما دلنا كذلك على أن الأول هو حرف الواو بالذات.

ومثلاً الكلمتان: شج، وعم، بكسر آخرهما وتنوينه، وبحذف الياء، وكذلك الكلمتان الدم، واليد، وأيضاً الكلمتان السنة ـ بتخفيف النون، والعضة بكسر ففتح. كل منها عند تصريفه يرجع فيه الحرف المحذوف، فنقول هما شجيان وعميان في التثنية، ونقول أيديهم، ودموان. ونقول: سنوات أو سنهات. ونقول: عضاه. فتثنية بعض هذه الكلمات أو جمعها يدلنا على أنها محذوفة الآخر كما يدلنا هذا التصريف على نوع الحرف المحذوف، فهو، في شج وعم، الياء، وفي اليد كذلك، وفي دم الواو، أما سنة وعضة، فإن تاء التأنيث لا تعد فيها لا حرفاً أصلياً ولا زائداً، وجمعها يدلنا على أن آخر (سنة) المحذوف هو الهاء أو الواو على خلاف في ذلك ـ وأن آخر عضة هو الهاء بدليل ظهورها في الجمع.

هذا والمجرد من الأسماء ـ صحيحاً كان أو معتلاً، له أوزان كثيرة، ففي الثلاثي قد يكون أوله مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً، وقد يكون في وسطه إحدى هذه الحركات الثلاث ويزاد عليها السكون. أما آخره، فإنه خاضع لعوامل الإعراب.

والاسم في الرباعي والخماسي له أوزان كثيرة أيضاً، أما المزيد من الأسماء فنوعان مشتق وجامد. فالمشتق أوزانه تعرف في باب المشتقات، وأما المزيد الجامد فأوزانه تعرف من المعاجم ومعرفة تحديد الأوزان ومعرفة دورانها في كلام العرب يطلب من المطولات.

المجرد من الأفعال:

والأفعال المجردة في اللغة العربية صحيحة أو معتلة، تنقسم إلى نوعين: ثلاثية ورباعية، وهي في كلا النوعين ما لا يسقط منها حرف في أي تصريف من تصاريفه، والأفعال في اللغة العربية لها أوزان محدودة.

أ ـ الفعل الثلاثي المجرد

في الماضي يكون على:

فعل ـ ثلاث فتحات مثل: كتب، فتح، رَدَّ، قال، رجا.

فعل ـ بفتح فكسر ففتح، مثل: علم، فرح، ملَّ، غيد، رضى.

فعل ـ بفتح فضم ففتح، مثل: شرف، سرو.

فيلاحظ من هذا أن الفعل الثلاثي المجرد يكون أوله وآخره مفتوحين دائماً، أما وسطه فيكون إما مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً. ومعرفة ذلك يكون بالاستعمال والسماع، أو بالكشف عنها في المعاجم.

أبواب الثلاثي المجرد:

هذا اصطلاح أطلقه اللغويون والصرفيون على الماضي والمضارع معاً، وذلك لأن اللغة العربية قد حددت وزن المضارع بالنسبة لماضيه، فجعلت لكل نوع من الماضي وزناً خاصاً يقابله في المضارع لا يخرج عنه، هكذا:

الباب الأول:

فعَل ـ بفتح العين ـ يفعُل ـ بضمها:

مثل: نصَر ينصُر، خرَج يخرُج، أكَل يأكُل، عاد يعُود، سمَا يسمُو، مرّ يمرُّ.

الباب الثاني:

فعَل يفعِل، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع.

مثل: ضرَب يضرِب، جلَس يجلِس، وصَل يصِل، جاء يجيء، قضى يقضِي، فرَّ يفِرُّ، وفى يفي.

الباب الثالث:

فعَل يفعَل: بفتح العينين.

مثل: منَع يمنَع، ذهَب يذهَب، سعَى يسعَى، وقَع يقَع، سأَل يسأَل، قرَأ يقرَأ.

وهذه الأبواب الثلاثة فعلها له وزن واحد في الماضي، وهو: فعَل بفتح العين.

الباب الرابع:

فعِل يفعَل، بكسر عين الماضي وفتح عين المضارع:

مثل: علِم يعلَم، فرِح يفرَح، يبِس ييبَس، شاء يشاء، رضِي يرضَى، قوِي يقوَى، ملَّ يَملُّ، أمِن يأمَن، سئِم يسأم، صدِيء يصدَأ.

الباب الخامس:

فعِل يفعِل: بكسر العين في الماضي والمضارع.

مثل: حسِب يحسِب، نعِم ينعِم، ولِي يلِي، ورِث يرِث، وهذان البابان فعلهما في الماضي له وزن واحد هو (فعل) بكسر العين.

الباب السادس:

فعُل يفعُل: بضم العين في الماضي والمضارع.

مثل: كرُم يكرُم، شرُف يشرُف، يمُن ييمُن، لؤُم يلؤُم، جرُؤ يجرُؤ، سرُو يسرُو.

ويلاحظ أن الماضي من هذا الباب ليس له إلاَّ مضارع واحد، وهو المضموم العين.

هذا ومن أحكام هذه الأبواب أن الخمسة الأولى تكون للمتعدي

واللازم أما الأخير فلا يكون إلاّ لازماً، كما أن باب فعَل يفعَل بفتح العين فيهما وهو الباب الرابع لا يكون إلاّ من فعل حلقي العين أو اللام، أي تكون عينه حرف حلق مثل سأل يسأل، وسعى يسعى، أو لامه حرف حلق مثل: فتح يفتح، وقرأ يقرأ ولا يلزم العكس بمعنى أن الفعل قد يكون حلقي العين أو اللام ولا يكون من هذا الباب بل من باب آخر مثل رحم يرحم، وبلغ يبلغ.

هذا وحروف الحلق ستة: الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء.

ب ـ الفعل الرباعي المجرد

وهذا النوع يتمثل في صيغة واحدة هي: فعلل، مثل: دحرج، قرطس، فكل حرف هنا أصلي ومن هذا القبيل أفعال النحت، وهي الأفعال التي نحتتها العرب لتدل على معنى مأخوذ من كلمتين فأكثر، ويغلب ذلك في الفعل الرباعي وفي النسب. ففي الفعل الرباعي، مثل: بسمل وحمدل، وحوقل، أي قال: بسم الله، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله. أما المنسوب فنحو عبشمي نسبة إلى عبد شمس، ودرعمي، نسبة إلى دار العلوم، على رأي من يقيس النحت.

وهذا الوزن «فعلل» منه أوزان تعتبر ملحقة بالرباعي، نظراً لأن بعض حروفها وإن لم يخضع للسقوط في بعض التصاريف إلاّ أنه من جهة الاشتقاق الكبير يعتبر زائداً، ومن هذه الأوزان أي ملحقات الرباعي المجرد:

١ ـ فعلل، الذي تكون فيه اللامان من نوع واحد، نحو: جلبب، أي ألبسه الجلباب.

٢ ـ فوعل، مثل: جورب.

٣ ـ فيعل، مثل: بيطر (١).

---

(١) فالقاعدة العامة أن الواو والياء إذا صاحبتا ثلاثة أحرف أصلية كانتا زائدتين. ولكنهما في بعض الكلمات لا تسقطان في التصاريف فجمعا بين خاصية الزيادة وخاصية الوصل، ومن هنا كانت هذه الكلمات ملحقة بالرباعي.

٤ ـ فعلى، مثل: سلقى: إستلقى على ظهره.
٥ ـ فعنل، مثل: قلنسه: أي ألبسه القلنسوة.

المزيد من الأفعال والأسماء:

بعض المفردات في اللغة العربية تدخلها حروف مزيدة، وهي التي تسقط في بعض التصاريف، ففي الفعل نجد مثلاً: أكرم. تسقط منها الهمزة في المضارع فنقول يُكرم، بضم أوله، وذلك لأن الفعل الماضي المزيد بالهمزة في أوله تسقط منه هذه الهمزة في المضارع مع جعل حرف المضارعة مضموماً. وعلى ذلك الفعل المضارع يحسن بضم أوله يكون ماضيه أحسن، أما المضارع يحسن بفتح أوله فإن ماضيه حسن، بدون همزة.

وكما أن الأفعال تزاد فيها بعض الحروف التي تسقط عند التصاريف، كذلك الأسماء تزاد فيها بعض الحروف التي تسقط عند التصاريف، فإن التقليب الاشتقاقي يعرفنا أن بعض الحروف زائداً، مثلاً: محسن، عالم، اقتدار، استغفار نعرف من اشتقاقها أن الميم زائدة في الاسم الأول، والألف زائدة في الثاني، والألف والتاء زائدتان في الثالث والألف والسين والتاء والألف السادسة زوائد كذلك.

هذا وحروف الزيادة محصورة في الكلمات العربية وعددها عشرة مجموعة في قولك «سألتمونيها» وأوزان الأسماء المزيدة كثيرة وأوصلها بعضهم إلى ثلثمئة وثمانية، كما ذكره سيبويه، واستدرك عليه أبو بكر الزبيدي أوزاناً أخرى كما ضعفه في بعض الأوزان. وتطلب هذه الأوزان من المطولات، أما أوزان الفعل المزيد فمحدودة وقليلة يمكن معرفتها.

أوزان الفعل المزيد

وهي نوعان رئيسان، مزيد الثلاثي، ومزيد الرباعي.

أولاً: أوزان الفعل الثلاثي المزيد:

١ ـ أفعل، مثل: أكرم، أوجد، أمد، آتى.

والهمزة في أوله تعرف بهمزة التعدية، بمعنى أنها جعلت الفعل المجرد متعدياً بدخولها عليه، وعلى هذا لو كان الفعل المجرد متعدياً لواحد مثل: بلغني الخبر أصبح بالهمزة متعدياً لاثنين، مثل: أبلغتك الخبر. وإذا كان الفعل المجرد متعدياً لاثنين أصبح بالهمزة متعدياً لثلاثة، وهذا النوع الأخير مقصور في اللغة العربية على الفعلين «رأى، وعلم» فيقال: أريت أو أعلمت محمداً القطار مسافراً.

هذا ومعنى التعدية هو أشهر معاني همزة أفعل وقد تكون لمعانٍ أخر، كالاستحقاق في قولنا: أحصد الزرع، وأزوجت هند، أو للدخول في المكان أو الزمان، كأتهم: دخل تهامة، وأعرق: إذا دخل العراق، وأمسى إذا دخل في المساء وهكذا.

٢ ـ فاعل، مثل: شارك، صادق، آخذ.

وألف فاعل تدل غالباً، على المشاركة.

٣ ـ فعل، بتشديد العين، مثل قرَّب، وطوَّف وغلَّق وحجَّر وكفَّر ويدل التضعيف غالباً، على التعدية، فيصير الفعل اللازم متعدياً، فيكون في هذا مثل الزيادة بالهمزة مثل قرب، وقد يدل التضعيف على التكثير، أي المبالغة في أصل الفعل كما في قطّعت وقد يدل على النسبة مثل: كفرت فلاناً أو فسقته أي نسبته إلى الكفر أو الفسوق.

وهذه الصيغ الثلاثة: أفعل، فاعل، فعّل، للثلاثي المزيد بحرف واحد.

٤ ـ انفعل. بزيادة الألف والنون، مثل انكسر، وانطلق، وتكون هذه الصيغة للمطاوعة، بمعنى قبول أثر الفعل، فمثلاً إذا قلت: كسرت القلم فانكسر، وأطلقت الحمام فانطلق، وفتحت الباب فانفتح، دل هذا على

أن الباب مثلاً حين انفتح قد قبل أثر الفعل الثلاثي، وهو الفتح، أو هو نتيجة عن ذلك، فالانفتاح نتيجة للفتح.

٥ ـ افتعل، مثل اختصم الرجلان واختلفا، ومثل اقتدر واقتحم.

فالزيادة هنا الألف الأولى والتاء الثالثة، وتدل هذه الصيغة على المشاركة كاختلف، أو على المبالغة كاقتدر واقتحم وانتصر.

٦ ـ افعلَّ، بتشديد اللام كاحمرَّ واخضرَّ واعورَّ، فالمزيد في هذه الأفعال هو الألف الأولى، والراء الأخيرة، لأن الراء عندما شددت أصبحت راءين.

وتدل هذه الصيغة على قوة اللون أو العيب، بخلاف مجردها، وهو، حمر وخضر وعور.

٧ ـ تفعّل، مثل تكسر وتعلم ومثل تحلم وتصبر، ومثل تجرع وتحفظ العلم.

وتدل هذه الصيغة على مطاوعة فعل، بتشديد العين، فيقول علّمته الحساب فتعلّمه، وكسّرت الحديد فتكسر، كما تدل على التكلف لصفة من الصفات، فيقال: تحلم أي تكلف الحلم مع أنه ليس بحليم، وتصبر، تكلف الصبر، وقد تدل على التدرج، مثل: تجرع الدواء، أي شربه جرعة فجرعة.

٨ ـ تفاعل: بزيادة التاء والألف، مثل تقاتل، تشارك، ومثل تناوم وتعاظم وتعالم، ومثل تباعد، وتدل هذه الصيغة على المشاركة، كما في تخاصم القوم ثم تصالحوا، أو على التكلف أي ادعاء الشخص شيئاً ليس به، مثل تعالم: أظهر العلم، وتعامى: أظهر العمى، وتغافل: أظهر الغفلة. كما تدل هذه الصيغة أحياناً على مطاوع فاعل، كباعدته فتباعد.

هذا والصيغ الخمس السابقة إنما هي للثلاثي المزيد بحرفين وهي: انفعل، افتعل، افعلَّ، تفعل، تفاعل.

٩ ـ استفعل: وأصله فعل ثلاثي زيد فيه ثلاثة حروف وهي الألف والسين

والتاء. مثل استغفرت الله، ومثل استحجر الطين، ومنه المثل المشهور: «إن البغات بأرضنا يستنسر».

وتدل هذه الصيغة غالباً على الطلب: استعان محمد بالله أي طلب عونه، وقد يكون الطلب مجازاً، بمعنى الممارسة والاجتهاد في تحصيل الشيء، نحو استذكر محمد دروسه، واستخرج المعدن من المنجم.

وقد تدل هذه الصيغة على الصيرورة، كما في قولهم: استنوق الجمل، أي صار في طباع الناقة، وهو مثل يضرب للتحول، وكما في قولهم: «إن البغات بأرضنا يستنسر» البغات طائر ضعيف حقير، واستنسر: صار كالنسر، وهو مثل يضرب للهزيل الضعيف يدعى القوة.

وهذه الصيغة «استفعل» للثلاثي المزيد بثلاثة حروف، وهي أشهر الصيغ السداسية.

ومن قبيل السداسي، أي الثلاثي المزيد بثلاثة حروف، صيغ: افعوعل، مثل: اعشوشب المكان: كثر العشب فيه، وافعالّ بتشديد اللام، وتكثر في الألوان والعيوب، مثل احمارّ واخضارّ واشهابّ: وافعول، مثل: اجلوذ بمعنى أسرع، ومثل: اعلوط، أي تعلق بعنق البعير فركبه.

ثانياً: أوزان الفعل الرباعي المزيد:

الفعل الرباعي المزيد له أوزان، منها:

١ ـ تفعلل، مثل تدحرج، ويدل غالباً على مطاوعة الرباعي المجرد، تقول: دحرجت الكرة فتدحرجت.

٢ ـ افعنلل، مثل احرنجم.

٣ ـ افعلل، بتشديد اللام الأخيرة، مثل اطمأن واقشعر، ومجرد هذين الفعلين، طمأن، وقشعر على مثال: دحرج.

ويلحق بما زيد فيه حرف واحد ـ فيصبح خمسة أحرف، أربعة أصلية وواحد زائد، والأربعة الأصلية منها حرف مكرر ـ يلحق به أوزان منها: تفعلل، مثل: تجلبب، وتفعول، مثل: ترهوك، وتفعيل كتشيطين، وتفوعل كتجورب، وتمفعل كتمسكن، وتفعل مثل تسلقى.

ويلحق بالرباعي المزيد بحرفين ـ أي يصبح الفعل سداسياً وزنان هما: افعنلل كافعنسس، وافعنلى كاسلنقى.

هذا، وبمعرفة المزيد والمجرد يمكن أن نهتدي إلى وزن الصيغ المختلفة، وهو ما يعرف بالميزان الصرفي، كما يمكن أن نهتدي بهؤلاء جميعاً في معرفة مكان الكلمة في المعاجم العربية.

باب الميزان الصرفي

لما كانت بعض المفردات في اللغة العربية تعتبر فيها بعض الحروف أصولاً، وبعضها زوائد، وبعضها الآخر اعتبرت فيه الحروف كلها أصولاً كان لا بد من معيار وميزان يحدد لنا مكان الحرف الأصلي ومكان الحرف الزائد في الكلمة، وبالتالي يمكن الاهتداء إلى أصلها الاشتقاقي أو أصلها المعجمي.

ولما كان أغلب الكلمات المجردة ـ أسماء وأفعالاً ـ في اللغة العربية ثلاثياً، فإن علماء اللغة بنوا أصول الميزان على أحرف ثلاثة هي: الفاء والعين واللام يعني (ف ع ل) وهي الحروف التي تكون مطلق «الفعل».

وقد قابلوا، في المجرد الثلاثي، الحرف الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام، وبعبارة أخرى قد اعتبروا الحرف الأول فاء الكلمة والثاني عينها والثالث لامها. وضبطوا الميزان بنفس الضبط الموجود في الموزون.

فمثلاً جعل الصرفيون ميزان هذه الكلمات هكذا:

الكلمة	ميزانها	الكلمة	ميزانها
كَتَبَ	فَعَلَ	سبب	فَعَل
عَلِمَ	فَعِلَ	نهى	فَعَلَ
كَرُمَ	فَعُلَ	شبل	فِعْل
الجمل	الْفَعَلُ	سما	فَعَلَ
قُفْلٌ	فُعْلٌ	رضي	فَعِلَ

وهكذا بقية الكلمات الثلاثية أسماء كانت أو أفعالاً.

الحـــذف:

إذا حصل نقص شيء من عدد الحروف الأصلية، فإننا نحذف نظيره في الميزان، فمثلا الكلمات صلة وعدة وزنة، نعرف من اشتقاقها أنها من الوصل والوعد والوزن، فأول حرف منها محذوف ـ وتاء التأنيث لا اعتبار لها في ذلك ـ ففي الميزان يكون وزنها: عِلة، بكسر العين وفتح اللام، أي أن هذه الكلمات محذوفة الفاء.

وكذلك المضارع يصل ويعد ويزن، وزنه في الجميع: يعل، أي أنه محذوف الفاء.

وقد يحذف من الكلمة عينها، فتحذف العين كذلك من الميزان، مثل الأمر من قال أو باع، فإننا نقول: قم، فوزنها، فُل بضم الفاء ونقول بع، فوزنها: فِل: بكسر الفاء، وقلت: وزنها فلت، وهكذا.

وكذلك تحذف اللام من الميزان إذا كانت لام الكلمة محذوفة مثل اسم الفاعل من الناقص نحو قاضٍ بالكسر والتنوين، وهاد، ورام، فوزنها جميعاً: فاعٍ بكسر العين وتنوينها. ودعت هند وزنها: فعت وهكذا.

ومن هذا القبيل الألفاظ يد ودم وسنة فوزن الأولين: فَع بفتح فضمتين ووزن الأخير فعة بفتحتين لأن المحذوف من كل منها هو اللام.

الـــزيــــادة:

أحياناً تكون الكلمة مزيدة بحرف أو أكثر، ففي هذه الحالة نزيد في الميزان حرفاً مناظراً للحرف الذي زيد في الموزون، وفي نفس المكان وبنفس الضبط فمثلاً:

الكلمة	وزنها	الكلمة	وزنها
أكرم	أفعل	مفتاح	مِفْعال
ساهم	فاعَل	مقتدر	مفتعل
قدّم	فعّل	صحارى	فعالى
استغفر	استفعل	شمائل	فعائل
كاتب	فاعلٌ	شواعر	فواعِل
مكتب	مَفْعَل	اطمئنان	افعلّال
مكتوب	مفعول	انطلاق	انفعال

فنرى من هذا أن حرف الزيادة في الموزون قد وضع نظيره في الميزان ونزيد على ذلك أن الحرف الزائد على ثلاثة إن كان ناشئاً من زيادة حرف أصلي فإننا نزيد لاماً رابعة أو لامين على الميزان، فنقول: دحرج بوزن فعلل، وجحمرش بوزن فعللل، بثلاث لامات، مفتوحة فمكسورة فمعربة.

وإن كانت الزيادة ناشئة من تكرير حرف في الموزون كررنا نظيره في الميزان مثل: قدم بتشديد الدال فوزنها: فعل بتشديد العين، وجلبب وزنها فعلل.

أما الحروف المزيدة من (سألتمونيها) فتوضع في مكانها في الميزان، كما في مفتاح فوزنه مفعال وهكذا.

وإذا كان الحرف الزائد مقابلاً لتاء الافتعال وأبدلت التاء طاء فإننا نزنه على أنه تاء لا طاء، مثل: اصطبر فوزنها افتعل، واضطرب، وكذلك دال الافتعال توزن تاء مثل: ازدهر وازدحم فوزنهما افتعل.

المضعف:

أحياناً تكون الكلمة مضعفة أي فيها حرف مشدد، وحينئذٍ فإن كانت ثلاثية اعتبر التضعيف كأنه غير موجود لأن الحرفين المشددين سيمثل أحدهما

عين الكلمة ويمثل الثاني لامها، نحو شدّ وردّ وملّ فوزن الأولين: فعل، بفتحتين، ووزن الأخير: فعل بفتح فكسر وكذلك في الأسماء، مثل الكرّ والضر والمد، فوزنها جميعاً: فعل، بفتح فسكون.

وإن كانت الكلمة غير ثلاثية فإن كان التضعيف ناشئاً من تكرار العين أو اللام، فحينئذٍ تكرر العين أو اللام، أي تشدد في الميزان، مثل: قدّم وزنها: فعل، بتشديد العين؛ ومثل: التحاب بتشديد الباء، فوزنها التفاعل، وكذلك فعلها تحابّ، مشدد الآخر، فوزنه تفاعل، وهكذا.

المعتـــل:

يعتبر الحرف المعتل كأنه صحيح فيقابل بنظيره في الميزان أما حركته، فإن كان المعتل محركاً حرك مقابله في الميزان، مثل وعد فوزنها: فعل بفتحتين إن كانت فعلاً ماضياً، وفعل بفتح فسكون إن كانت مصدراً، وكذلك الفعل عور، فوزنه فعل، بفتح فكسر.

أما إن كان حرف العلة في الكلمة ساكناً، فإنه يعتبر متحركاً في الميزان، كما لو كان حرفاً صحيحاً، مثل: قال فوزنها فعل كوزن: نصر تماماً.

وفي المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وبعض المشتقات الأخرى، حينما تكون الكلمة معتلة العين، فإننا نعتبر العين متحركة في الميزان وإن كان ساكنه في الموزون، ونعتبر ما قبل العين ساكناً في الميزان، وإن كان متحركاً في الموزون، وذلك حملاً على وزن نظيرها من الصحيح. فكلمة: يقول مثلاً فعل مضارع كينصر، فيجب أن يكون وزنهما واحداً وهو: يفعل، بضم العين. وقد اعتبر الصرفيون أن مثل يقول، دخلها إعلال بالنقل، أي نقلنا حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله، وسيأتي ذلك في باب الإعلال.

وبناء عليه فتوزن هذه الكلمات هكذا:

الكلمة	وزنها	الكلمة	
قال	فَعَلَ	اختار	افْتَعَل
باع	فَعَلَ	مجال	مَفْعَل
يقول	يفْعُل	مغيث	مُفْعِل
يبيع	يفْعِل	مُمْتاز	مُفْتَعِل
أجاب	أفْعَل	مختار	مُفْتَعَل
انقاد	انْفَعَل	مصون	مَفُول أو مَفْعُول
استعان	استَفْعَل	منقاد	مُنفَعل

وإذا كانت الكلمة معتلة اللام، فتوزن لامها على مقتضى حركات الإعراب، فالفعل الماضي الذي لم يتصل به شيء مبني على الفتح، وعلى هذا فكلمة دعا بوزن فعل، بثلاث فتحات، ورضي، بوزن فعل كعلم، إلخ.

القلب المكاني

في بعض الأحيان نرى أن كلمة من كلمات اللغة العربية حصل في حروفها الأصلية تبادل موضعي أي نقلت الفاء مكان العين، فأصبحت العين في أول الكلمة والفاء تالية لها، وذلك في بعض التصاريف.

مثال ذلك كلمة بئر، وزنها فعل، عندما تجمع جمع تكسير تقول العرب آبار. وقياس تكسير المفردات التي على وزن فعل كحمل وسفر أن يكون على وزن أفعال فنقول: أحمال وأسفار: أي نزيد همزة في أول الكلمة وألفاً قبل آخرها فيصبح الوزن في الجمع أفعال.

فإذا طبقنا هذا حرفياً في كلمة بئر مع تجاهلنا نطق العرب لجمعها المكسر، فنرى أن حروفها هي (ب ء ر) وبتطبيق ميزان الجمع يجب أن تكون (أ ب ء ا ر) بوزن أفعال. ولكن حصل تغير فنقلت عين الكلمة التي هي الهمزة مكان الفاء التي هي اللام فأصبحت (أ ء ب ا ر) أي حصل فيها قلب مكاني، وعلى حسب قواعد الإبدال والإعلال ـ عندما تتجاور همزتان في أول الكلمة تصبح الثانية حرف مد من جنس حركة الأولى ـ فإننا نمد الهمزة، فنقول (آبار) بوزن أعفال، ونظير بئر وآبار، رئم وآرام.

ومن أمثلة القلب القياسي اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الأجوف المهموز اللام، مثل جاء وشاء فاسم الفاعل منهما عند التنوين هو: جاء وشاء، بكسر الهمز وتنوينها، على بعض الآراء، وذلك أن حاصله (جايء)

بوزن فاعل ثم أصبح (جائي) بوزن فالع، ثم حذفت منه الياء من الآخر كما حذفت ياء قاض، فأصبح الوزن (فالٍ) وعلى هذا فوزن قاض: فاع، ووزن شاء: فال، بكسر وتنوين في الجميع.

ومن الكلمات التي دخلها القلب المكاني (أشياء) جمعاً لشيء فقد اختلفوا فيها وفي سبب منع صرفها: وقال بعضهم إن وزنها لفعاء، وبعض الآخر يرى أنها على الأصل أي فعلاء، بدون قلب مكاني.

ومن الكلمات التي دخلها القلب المكاني أيضاً كلمة (جاه) فإن ورود كلمات الوجه والوجوه والوجاه والوجهة، واشتراك كلمة (الجاه) معها في أصل الاشتقاق يعطينا فكرة أن الجيم التي هي عين الكلمة في (الوجه) تقدمت على (الواو) التي هي فاء الكلمة فأصبحت (ج و هـ) ثم أعلت الواو فأصبحت (جاه) بوزن (عفل).

والذي يدل على القلب هو كثرة التصاريف الأخرى للكلمة، فنحمل الأقل على الأكثر.

باب الفعل الصحيح والمعتل

ينقسم الفعل باعتبار تكوين حروفه إلى صحيح ومعتل.

الفعل الصحيح:

هو ما خلت أصوله من حروف العلة (وهي: الألف والواو والياء) والهمزة لا تعد من حروف العلة بل هي من قبيل الحروف الصحيحة في هذا الباب.

وينقسم الصحيح إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ سالم.
٢ ـ مضعَّف.
٣ ـ مهموز.

١ ـ السالم:

ما خلت أصوله من الهمز والتضعيف، مثل: كتب، علم، كرم، فرح، إلخ.

٢ ـ المضعف: نوعان:

مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي.

فمضعَّف الثلاثي ما كان مركباً من ثلاثة أحرف وكانت عينه ولامه من جنس واحد، كأن يكونا دالين أو لامين أو راءين أو نونين، أو أي حرف

صحيح مكرر، مثل: مدَّ، هلَّ، فرَّ، منَّ. فهذه الأفعال ونظائرها مكونة من ثلاثة أحرف، فاء الكلمة، ثم حرفان من جنس واحد يمثلان العين واللام، وقد ضعف الفعل، بمعنى أننا جعلناهما حرفاً واحداً مشدداً.

أما قولنا: قدَّم، بتشديد الدال، وعلَّم، بتشديد اللام، وقوَّم، بتشديد الواو، فليست هذه الأفعال من قبيل المضعف لأن التضعيف نشأ من زيادة حرف على بنية الكلمة الثلاثية، ولما كان هذا الحرف الزائد من جنس العين ضعفناها بالتشديد، فلا يعد هذا النوع من قبيل المضعف، وإنما هو قبيل الثلاثي المزيد بحرف، ووزنه فعَّل، بتشديد العين.

ومضعَّف الرباعي، هو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس، مثل: وسوس، زلزل، نمنم، قلقل، عسعس، ووزن هذه الأفعال جميعاً، فعلل، بفتح اللامين.

٣ ـ المهموز:

ما كان أحد أصوله همزة، فإن كانت الهمزة في موضع الفاء سمي مهموز الفاء، مثل: أخذ، أمر، أكل. وإن كانت الهمزة في موضع العين سمي مهموز العين، مثل: سأل، لؤم، سئم: وإن كانت الهمزة في موضع اللام سمي مهموز اللام، مثل. ملأ، قرأ، جرؤ، ظمىء.

ويمكن تلخيص أقسام الصحيح في الجدول التالي:

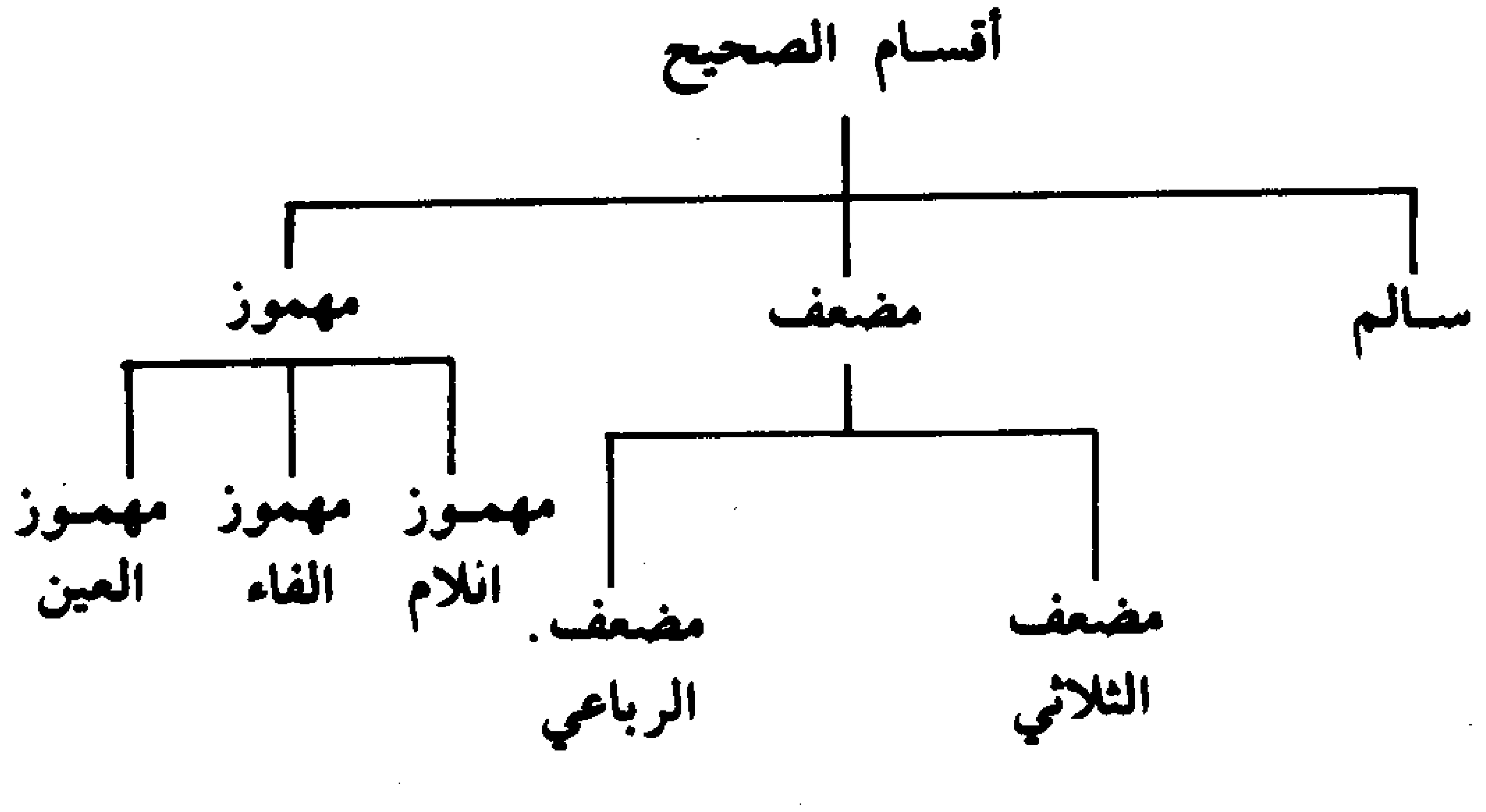

الفعل المعتل وأقسامه

المعتل: ما كان أحد أصوله حرف علة.

وحروف العلة هي الألف والواو والياء، هذا، وحرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله سمي حرف لين؛ مثل: القوم، العون ومثل البيت، السيف. فكل من الواو والياء في هذه الأمثلة يسمى حرف لين لسكونه وانفتاح ما قبله، والألف لا تكون حرف لين.

فإذا كان ما قبل الياء مكسوراً وما قبل الواو مضموماً فإنها يسميان حرفي مد مثل: يقول، يجول، بيع، حميد. وتشاركهما الألف في ذلك مثل: قائم، كان. أي أن حرف المد هو إشباع حرف العلة بشرط أن تجانسه الحركة التي قبله، فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ويفتح ما قبل الألف.

وإذا تحرك أحد هذه الحروف سمي حرف علة فقط، مثل: ورث، يسر، غيد، قاوم، بايع. وطبعاً الألف لا تحرك.

فتلخص من هذا أن لدينا حرف علة فقط، وهو المتحرك، وحرف لين وهو الياء والواو عند تحركهما وسكون ما قبلهما، وحرف مد وهو ما كانت فيه الحركة مجانسة لحرف العلة، فالألف دائماً حرف علة ومد ولين لا تنفك عن ذلك والياء والواو بحسب حالتهما.

أقسام المعتل:

ينقسم المعتل إلى أربعة أقسام بحسب موضع حرف العلة فيه. وهذه الأقسام هي:

١ ـ المثال.
٢ ـ الأجوف.
٣ ـ الناقص.
٤ ـ اللفيف بنوعيه.

١ ـ المثال:

ما كانت فاؤه حرف علة، مثل: وعد، يسر، وطبعاً لا يتصور أن يكون أوله ألفاً، وسمي بذلك لأنه يماثل الصحيح في أنه لا يغير فيه حرف العلة إلا قليلاً، وذلك في الاشتقاق والإعلال مثلاً.

٢ ـ الأجوف:

ما كانت عينه حرف علة، مثل قال، عور، غيد، وسمي بذلك لخلو جوفه أي ليس في جوفه حرف صحيح. ويسمى الأجوف ذا الثلاثة أيضاً، لأنه عند إسناده إلى التاء يبقى على ثلاثة أحرف مثل عدت وجئت، في عاد وجاء.

٣ ـ الناقص:

وهو ما كانت لامه حرف علة، مثل: دعا، رضي، نهو. وسمي بذلك لنقصانه في بعض التصاريف حيث تحذف لامه، مثل: سمت هند، ورجت فاطمة. ويسمى أيضاً ذا الأربعة لأنه عند إسناده إلى تاء الفاعل يصير معها على أربعة أحرف، فتقول: سموت ورجوت وقضيت وكذلك ولقِيت بكسر القاف.

٤ ـ اللفيف نوعان:

أ ـ اللفيف المقرون، وهو ما اعتلّت عينه ولامه، نحو: طوى، لوى، نوى، هوى، وباستقراء مفردات اللغة وجد أن الفعل الماضي من اللفيف المقرون يكون واوي العين دائماً. وسمي بذلك لاقتران حرفي العلة فيه.

ب ـ اللفيف المفروق، وهو ما اعتلّت فاؤه ولامه، مثل: وفى، ونى، ولى. وسمي بذلك لافتراق حرفي العلة فقد فرق بينهما بحرف صحيح.

ويمكن تلخيص أقسام المعتل في هذا الجدول:

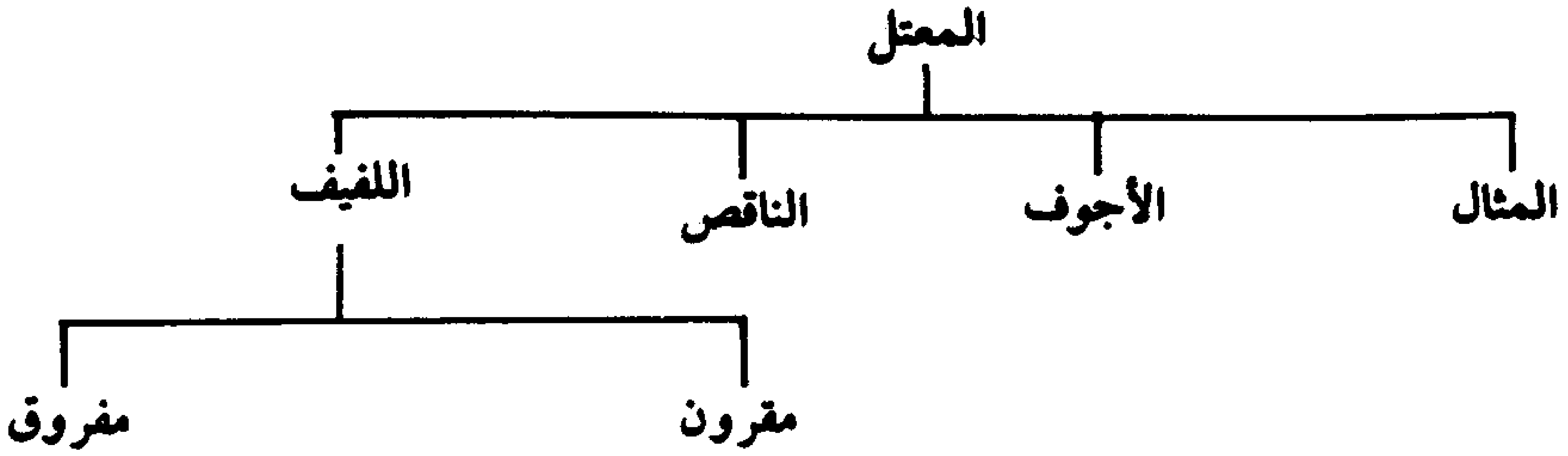

هذا وقد يكون الفعل مهموزاً ومعتلاً، مثل جاء وشاء، ومثل أتى، ومثل نأى، وأى. كما يكون مضعفاً ومعتلاً، نحو: ودّ، عيّ.

والمضارع كالماضي في تقسيمات الفعل إلى صحيح ومعتل فيكون المضارع في ذلك تبعاً للفعل الماضي الذي أخذ منه. فيكون المضارع صحيحاً سالماً كيذهب ويسمع، ويكون مهموزاً، كيقرأ ويسأل. ويكون مضعفاً كيرد ويزلزل، ومن ناحية الاعتلال قد يكون المضارع مثالاً كيعد، وإن كانت فاء الفعل محذوفة ـ ويكون أجوف كيقوم، ويكون ناقصاً كيدعو.

هذا وكما تكون هذه التقسيمات في الفعل تكون في الاسم، نحو، قمر، ويمن، وقول، وبيت، ودلو، وظبي، ووشى، وجو، وحيّ، وآخذ، وظئر، وسبأ، وسدُّ وبلبل وقمقم.

باب إسناد الفعل إلى الضمائر

اصطلح النحويون على أن المسند إليه هو المبتدأ والفاعـل، وأن المسند هو الفعل أو الخبر. فإذا قلنا: محمـد قائم، أو: قـام محمد، (فمحمد) مسند إليه في كلتا الجملتين، وإن كان يعرب في الأولى مبتدأ وفي الثانية فاعلاً. وعلى هذا معنى إسناد الفعل للضمير، أن يكون الضمير فاعلاً، مثل: ذهبت، وذهبا، وذهبنا، وذهبوا، ومثل اذهبي وأنت تذهبين.

والتعبير «إسناد الفعل للضمير» غير التعبير «اتصال الفعل بالضمير» فالعبارة الأولى معناها أن الضمير فاعل فقط، أما العبارة الثانية فمعناها أن الضمير الذي اتصل بالفعل قد يكون فاعلاً كالأمثلة السابقة، وقد يكون مفعولاً، مثل: ضربه، ضربك، ضربنا. فتلخص من هذا أن الإسناد يكون لضمير الرفع فقط حيث أنه هو الذي سيعرب فاعلاً، وبما أن آخر الفعل من الناحية الصرفية لا يتأثر باتصاله بضمير النصب، فقد آثر الصرفيون عبارة «إسناد الفعل للضمير» ليكون الكلام قاصراً على اتصاله بضمير الرفع فقط، أي إسناده إليه.

وضمير الرفع لا تؤثر جميع أنواعه في آخر الفعل بدرجة واحدة، ولذا قسموه إلى نوعين، ضمير رفع متحرك وهو: التاء، ونون النسوة، و«نا» الفاعل. وضمير رفع ساكن، وهو: واو الجمـاعة، وألف الاثنين، ويـاء المخاطبة. ويلحق بهذا قسم آخر ليس ضميراً، وهو تاء التأنيث، فإنها تؤثر

ببعض التغييرات على آخر الفعل مثل: هند رمت الكرة، فقد حذفت لام الفعل هنا.

ويخضع تغيير صورة الفعل عند إسناد الضمائر إلى نوعه من حيث الصحة والاعتلال، فالغالب في الصحيح أنه لا يتأثر منه بالتغير القياسي إلا المضعف الثلاثي والغالب في المعتل أنه لا يتأثر منه بالتغير القياسي إلا الأجوف والناقص أما المثال فلا يتأثر عند إسناده إلى الضمائر.

فتلخص من هذا أن الكلام على إسناد الفعل للضمير، وتأثر الفعل بذلك إنما هو في المضعف والأجوف والناقص.

أولاً: إسناد المضعف للضمير

والمضعف في هذا أنواع، ماضٍ، ومضارع وأمر.

أ - فالماضي يفك تضعيفه عند إسناده لضمير الرفع المتحرك فيقال في مدَّ: مددت، والفتيات مددن الحبل، ونحن مددنا الحبل أما ضمير الرفع الساكن فيبقى معه التضعيف، فيقال: هما مدَّا، وهم مدُّوا، وكذلك الحال مع تاء التأنيث، فيقال مدت هند يدها بالمعروف.

ب - والمضارع يجب فك إدغامه إذا اتصل بضمير رفع متحرك، وهو نون النسوة فقط، نحو هن يمدُدْن، ويبقى إدغامه إذا اتصل بضمير الرفع الساكن نحو: يمدان، ويمدون، وأنت يا هند تمدين، سواء أكان مرفوعاً أم مجزوماً أم منصوباً، غير أن المضارع المجزوم أو المنصوب في هذه الحالة، سوف تحذف منه نون الرفع.

ويجوز في المضعف المضارع الفك والإدغام إذا لم يتصل به ضمير وكان مجزوماً، لم يمد ولم يمدد، ولم يفر ولم يفرر.

ومثل الثلاثي في جميع ما ذكر غير الثلاثي، فيقال: امتدت واستمدت،

هما امتدا واستمدا، وهم امتدوا واستمـدوا، بالإدغـام، ويقال هن امتددن، واستمددن، وأنا امتددت واستمددت، ونحن امتددنا واستمددنا فيجب فك الإدغام، ويقال: لم يمتد ولم يمتدد، ولم يستمد ولم يستمدد، فيجوز الإدغام.

جـ ـ الأمر كالمضارع تماماً، لأنه مأخوذ منه. فيقال: امددن، واستمدد، ومدا واستمدا، واستمدوا، ومدًا واستمدي، ومد واستمد وأمدْ واستمد.

ثانياً: إسناد الأجوف للضمير

يختلف حكم الأجوف باعتبار الماضي والمضارع والأمر.

أ ـ الأجوف الماضي عند إسناده للضمير:

تحذف عينه إذا سكنت فاؤه بسبب بنائه على السكون، وذلك عند اتصاله بضمير رفع متحرك، مثل قلت وبعت، في: قال وباع. وتحرك فاؤه بالضمة في الواوي وبالكسرة في اليائي، وبعبارة أخرى، قال، مضارعه يقول، فعند إسناد قال لضمير رفع متحرك تحذف عينه لسكون لامه حتى لا يلتقي ساكنان، كما يضم أوله وهو القاف لأن مضارعه تضم فيه القاف لكونه واوياً. وكذلك «باع» نقول فيها: بعت، تحذف عينه لسكون آخره حيث بني على السكون، وتكسر الباء فيه لأن مضارعه واوي تكسر فيه العين. وإذا كان المضارع الأجوف محتفظاً بالألف مثل يشاء وينـال ويخاف، فـالفاء في الماضي تكسر أيضاً، يقال: شئت ونلت وخفت، بكسر أولها جميعاً.

وإن اتصل الأجوف الماضي بضمير رفع ساكن بقيت عينه لأنه حينئذٍ يكون مبنياً على الفتح، فيقال: قالا، قالوا، وباعا، باعوا وتاء التأنيث، وهي حرف وليست ضميراً، لا يتأثر بها الأجوف، فيقال: قالت، وباعت.

ب ـ الأجوف المضارع:

إذا سكن آخره حذفت لامه، وبعبارة أخرى إذا اتصل بضمير رفع

متحرك، وهو نون النسوة حذفت لامه، مثل يقلن ويبعن ويخفن، أما فاؤه فتبقى على حركتها في المضارع الذي لم يتصل بشيء، فتبقى القاف مضمومة والباء مكسورة والخاء مفتوحة، في الأمثلة الثلاثة المتقدمة، والفعل مع نون النسوة مبني على السكون.

وكذلك تحذف عين الأجوف إذا جزم آخره بالسكون، وتبقى حركة فائه كما هي، نحو: لم يقل ولم يبع ولم يخف.

أما إذا اتصل المضارع بضمير رفع ساكن فلا تحذف عينه، وذلك ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المتكلم فيقال: يقولان ويبيعان، ويخافان، ويقولون ويبيعون ويخافون، وتقولين وتبيعين وتخافين.

جـ ـ الأمر:

وحكمه كالمضارع فتقول، قل وبع، وقلن وبعن يا فتيات، وكذلك قولا وبيعا، وقولوا وبيعوا.

ثالثاً: إسناد الناقص للضمير.

وحكمه في الماضي والمضارع والأمر كما يلي: ـ

أ ـ الماضي الناقص:

لا يخلو خاله: إما أن يكون آخره ألفاً، نحو: سما ونهى، أو ياء نحو: رضي أو واواً نحو: سرو ونهو، والأخير قليل في اللغة العربية ولذا سنكتفي بذكر حكم الأولين. وما آخره ألف في النطق مثل (سما ونهى) العبرة بأصله الاشتقاقي عند إسناده فحكمه إنه يتأثر بذلك عند اتصاله بالضمائر (يعتبر الصرفيون أن الألف لا تكون أصلاً في الفعل. فهي عندهم إما منقلبة عن واو أو عن ياء ويعرف ذلك بالاشتقاق والتصريف والإسناد والأصل المعجمي).

وإليك بيان حكم الناقص الذي آخره في النطق ألف أو ياء عند إسناده للضمائر.

الناقص بالألف:

تبقى عينه مفتوحة وترد لامه إلى أصلها، فتقلب واواً في الواوي، مثل سموت، وياء في اليائي، مثل: نهيت. وذلك عند اتصاله بضمير الرفع المتحرك، كالتاء التي للفاعل كما في المثالين السابقين، وكنون النسوة، نحو: سمون ونهين على مثال كتبن.

أما إذا اتصل الفعل بضمير الرفع الساكن فإن كان ألف الاثنين فحكمها كحكم ضمير الرفع المتحرك مثل: سموا ونهيا أما واو الجماعة فإنها تحذف آخر الفعل، ويبقى ما قبلها مفتوحاً، فيقال: هم سموا، وهم نهوا، ووزنهما: فعوا، بفتح الفاء والعين وتسكين الواو.

وإذا اتصل الماضي الناقص بالألف بتاء التأنيث، حذفت منه لامه فيقال: هي سمت ونهت، وهما سمتا ونهتا.

الناقص بالياء:

وذلك نحو: رضي ولقي، فتبقى لامه مع الضمائر وتاء التأنيث، وتحذف مع واو الجماعة.

فيقال: أنا رضيت ولقيت، ورضين ولقين، ورضينا ولقينا، ورضيا ولقيا، وهي رضيت ولقيت، بكسر الضاد والقاف في الجميع.

أما واو الجماعة، فيحذف معها آخر الفعل أي لامه، ويضم ما قبلها فيقال: هم رضوا ولقوا، بضم الضاد والقاف.

ويلاحظ من ذلك أن الناقص الماضي عند إسناده إلى واو الجماعة تحذف لامه، في الناقص بالألف والناقص بالياء، ويختلفان من حيث حركة العين، فتبقى فتحة عينه في الألف دلالة على الألف المحذوفة، ويتجاهل مناسبة الواو، وتضم عينه في الواوي واليائي لمناسبة واو الجماعة.

ب ـ المضارع الناقص

ويختلف حكمه باعتبار نوع حرف العلة فيه، فمنه ناقص بالألف، مثل: ينهى يخشى، ومنه ناقص بالواو، مثل: يلهو ويشدو، ومنه ناقص بالياء، مثل: يرمي ويحني.

المضارع الناقص بالألف:

إذا أسند المضارع الناقص بالألف إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حذفت ألفه وبقيت فتحة العين للدلالة على الألف، فيقال: هم يخشون، بفتح الشين وسكون الواو، ووزنها: يفعون. ويقال: وأنت تخشَين بفتح الشين وسكون الياء. ووزنها: تفعين. أما النون الأخيرة فهي نون الرفع، ولذلك تحذف عند الجزم أو النصب.

وإذا أسند المضارع الناقص بالألف إلى ألف الاثنين، قلبت لامه ياء فيقال: هما يخشيان. وإذا أسند إلى نون النسوة قلبت ألفه ياء كذلك، فيقال: الفتيات يخشين، بفتح الشين، ووزنه «يفعلن».

المضارع الناقص بالواو:

إذا أسند المضارع الناقص بالواو إلى واو الجماعة حذفت لامه، وبقيت ضمة عينه حيث أنها مناسبة للواو، فيقال: هم يلهُون، بضم الهاء، ووزنه «يفعون».

وإذا أسند إلى ياء المخاطبة حذفت لامه، وكسرت عينه لمناسبة الياء فيقال: في تشدو: أنتِ تشدِين، بكسر الدال، ووزنها «تفعين».

وإذا أسند إلى ألف الاثنين لم يحذف منه شيء، فيقال: هما يشدوان ويلهوان، بوزن «يفعلان».

أما إذا أسند إلى نون النسوة فلا يحذف منه شيء، فيقال: هن يشدون، ووزنه «يفعلن» بضم العين وسكون الواو.

ويلاحظ أن قولنا «الرجال يشدون، والنسوة يشدون» يتشابه فيه صورة المضارعين، ولكنهما مختلفان، فالأول فيه الواو للجماعة والنون للرفع ووزنه «يفعون» وتحذف نونه عند الجازم أو الناصب، فيقال: الرجال لم ولن يشدوا. أما الثاني فواوه أصلية لأنها لام الكلمة، ونونه ضمير النسوة، ووزنه «يفعلن» ولا تحذف نونه مع الجازم أو الناصب لأنه مبني على السكون فيقال: النسوة لم يشدون ولن يشدون.

المضارع الناقص اليائي:

إذا كان المضارع يائياً، فإن أسند إلى ألف الاثنين لم يحذف منه شيء؛ يقال في يرمي: هما يرميان. وتحذف النون عند الجزم أو النصب، لم يرميا.

وإذا أسند إلى نون النسوة لم يحذف منه شيء كذلك، فيقال هن يرمين، ووزنه «يفعلن» بكسر العين.

وإذا أسند إلى واو الجماعة حذفت لامه، وضمت عينه لمناسبة الواو، فيقال: هم يرمون، ووزنه، «يفعون» وتحذف نون الرفع منه عند الجزم أو النصب، فيقال: لم يرموا ولن يرموا.

وإذا أسند إلى ياء المخاطبة حذفت لامه، وبقيت الكسرة لمناسبة الياء، فيقال: أنت ترمين، ووزنه تفعين، وتحذف النون عند الناصب أو الجازم، فيقال: أنت لم ترمي ولم تهدي.

جـ ـ الأمر الناقص:

وحكمه حكم المضارع المجزوم.

ملاحظة:

جميع ما ذكر من أحكام المعتل المجرد عند إسناده للضمير، ينطبق كذلك على المزيد المعتل، فالمثال كالمثال، والأجوف كالأجوف والناقص كالناقص.

بَابُ الاشْتِقَاق

من الظواهر السائدة في اللغة العربية كما في أغلب اللغات الحية ظاهرة الاشتقاق، والاشتقاق يعني - إجمالاً - التصريفات المختلفة للكلمة.

المشتقات

لهذا الاصطلاح مدلولات يختلف بعضها عن بعض باختلاف المبحث المستعمل فيه هذا الاسم. فله مدلول خاص عند النحويين وآخر عند الصرفيين كما أن له مدلولاً ثالثاً لدى اللغوين. ويختلف مدلوله تبعاً لاختلاف مقصد كل فئة من هؤلاء.

المشتقات عند اللغويين:

استعمل هؤلاء تلك الكلمة استعمالاً أكثر توسعاً من استعمال غيرهم، فهم يقولون في تعريف الاشتقاق بأنه تصريف كلمة من أخرى توافقها في عدد الحروف الأصلية ونوعها، وإن اختلفت في ترتيبها. فمثلاً الكلمات: حلم، حمل، لحم، لمح، محل، كلها تتكون من ح م ل في أي وضع، أي كل أصل ثلاثي في اللغة العربية يمكن أن يتكون منه ست كلمات وأسهل طريقة لمعرفة ذلك هي أن نرسم مثلثاً تمثل كل رأس من رؤوسه حرفاً من تلك الحروف هكذا:

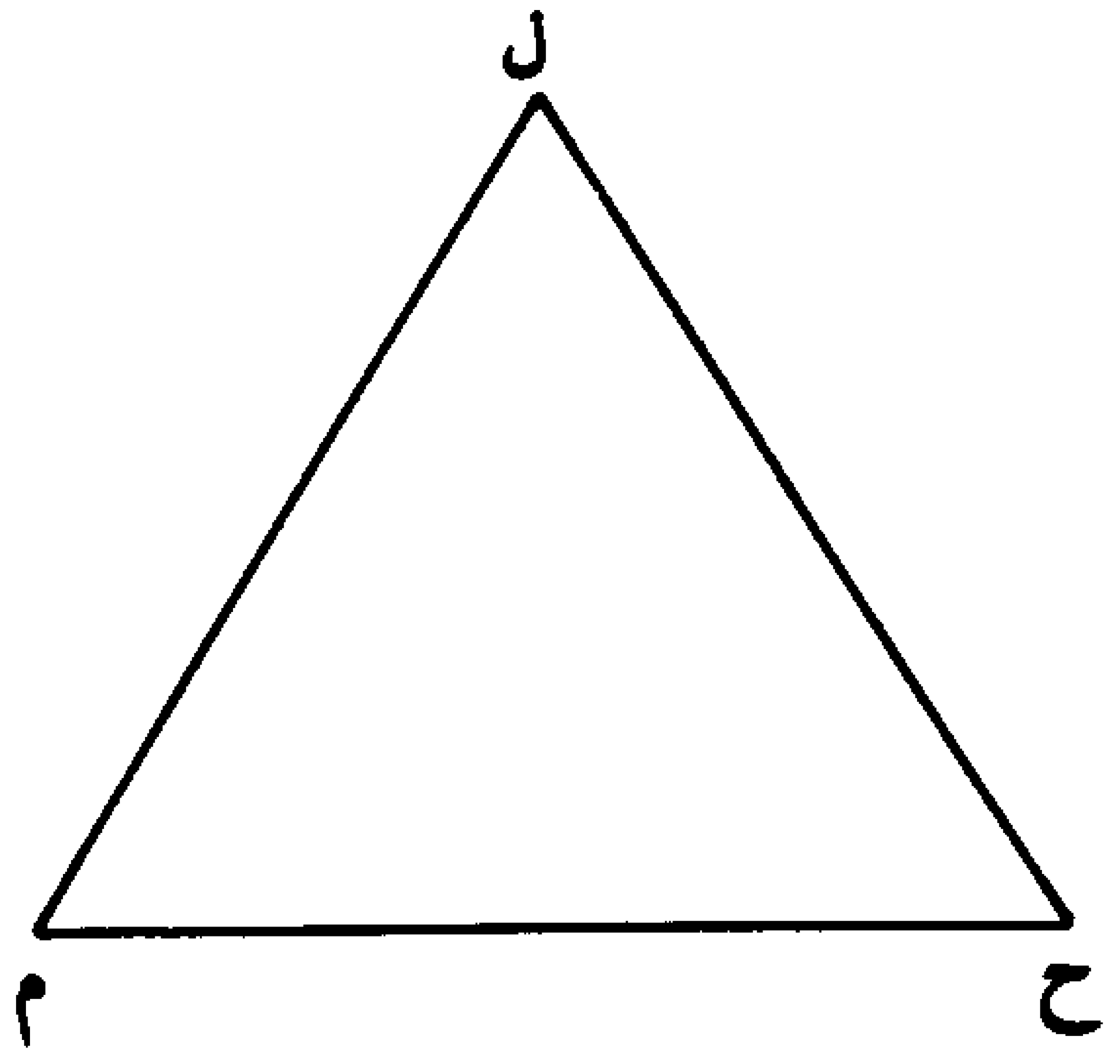

فيتكون لنا كلمتان أولهما الحاء، وكلمتان أولهما اللام، وكلمتان أولهما الميم ويعرف هذا بالاشتقاق الكبير، ولا يلزم في كل الأحوال أن تكون تلك الأصول الستة للاشتقاق الكبير مستعملة بالفعل في اللغة. ولكن عندما تكون مستعملة هل يلزم وجود علاقة من حيث الدلالة بين كل لفظ وآخر؟ لقد قرر ابن جني أن ذلك ممكن في كثير من أصول اللغة وضرب مثلاً لذلك بالأصل «ج ب ر». وكذلك ابن فارس في كتابه (الثلاثة) قد قرر أن ذلك ممكن أيضاً في بعض أصول اللغة، ولكن العلاقة التي ربط بها كل من هذين العالمين الجليلين بين هذه الألفاظ لا يمكن أن تكون مطردة بين كل الأصول في اللغة العربية.

الناحية العملية للاشتقاق الكبير:

لقد استعمل أصحاب المعاجم في المرحلة الأولى لنشأة المعجم العربي طريقة الاشتقاق الكبير دون أن يسموه بهذا الاسم، وأول من استعمل هذه الطريقة الخليل بن أحمد في كتاب (العين)، وتبعه على ذلك صاحب التهذيب، والجمهرة، والمحكم، ومختصر العين، والبارع. بمعنى أن الأصول الستة يكشف عنها في مكان واحد من هذه المعاجم[1].

---

(١) دليل الكلمة «المعاجم العربية».

المشتقات عند الصرفيين:

أما علماء الصرف فيعنيهم الاشتقاق الصغير وهو اشتراك كلمة مع أخرى في معناها العام وفي نوع حروفها الأصلية وعددها وترتيبها، فالترتيب هو الفارق بين اصطلاحهم واصطلاح اللغويين مثل: ع ل م فيمكن أن نقول إن علم، يعلم، علم، متعلم، معلوم، علامة، استعلام إلخ.. كلمات مشتقة من أصل واحد. وكذلك الحال في (ك ت ب).

أما النحويون:

فيقصرون المشتق على بعض هذه الكلمات فقط ويعنون به ما دل على ذات متصفة بالحدث ويختص ذلك باسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل والصفة المشبهة، وذلك لأنهم يحتاجون هذا التقسيم ليحددوا نوع الكلمات التي تكون وصفاً في المعنى أي خبراً وحالاً ونعتاً. ويسمون هذا النوع (الوصف) وهو يقابل (الاسم) أي ما دل على ذات فقط فيدخل في الأخير المصدر واسم الألة والزمان والمكان وهذا التقسيم يشابه تقسم المفردات في الانجليزية مثلاً: إلى noun and adjective وذلك بخلاف تعريف (الاسم) المقابل لتعريف (الحرف والفعل).

وهكذا نرى أن اللغويين توسعوا في معنى الاشتقاق والنحويين ضيقوا فيه أما الصرفيون فاتخذوا لهم مكاناً وسطاً بين الاثنين. وكل فئة قد حددت معناه تحديداً يخدم غرضها الخاص. والذي يعنينا من ذلك هو تعريف الصرفيين.

أصل المشتقات

إن كلمة (مشتق) يفهم منها وجود شيء يشتق منه، وذلك الشيء اعتبره الصرفيون كلمة مستعملة في اللغة، ولكنهم اختلفوا فقال البصريون إن أصل المشتقات هو المصدر. وقال الكوفيون إن الأصل هو الفعل الماضي.

رأي البصريين:

يرى هؤلاء أن المصدر أصل المشتقات: وقد بنوا رأيهم على أساس أن الفرع ينبغي أن يكون فيه معنى الأصل وزيادة. فالكلمات: كتب يكتب كاتب مكتوب مكتب إلخ. تدل كلها على شيئين الأول مجرد الكتابة، والثاني الكتابة المقيدة بشيء آخر. ففي الكلمة الأولى (كتب) الكتابة مقيدة بأنها في الزمن الماضي، وفي المثال الثاني (يكتب) الكتابة مقيدة بأنها في الحال أو الاستقبال، وفي المثال الثالث (كاتب) الكتابة مقيدة بمن فعلها، وفي المثال الرابع (مكتوب) الكتابة مقيدة بالشيء الذي كتب ، وفي المثال الأخير (مكتب) الكتابة مقيدة بأنها في مكان معين.

فالمشتقات الصرفية في رأي البصريين تدل من جهة المعنى على ما فيه الأصل وزيادة. فهم قد فسروا الأصل بما يقابل الفرع آخذين هذا من تعريف الفلاسفة والمناطقة للأصل والفرع وطبقوه بالتالي على هذه المسألة من مسائل اللغة العربية.

رأي الكوفيين:

يرى هؤلاء أن الفعل الماضي أصل المشتقات. لأن المضارع يؤخذ من الماضي وبواسطة المضارع نصل إلى الأمر وإلى اسم الفاعل والمفعول وهكذا. فالماضي أصل من هذه الجهة، وقد طال الجدل بينهما وكثرت الاعتراضات والإجابات من أنصار الفريقين في هذه المسألة كما طال في غيرها من المسائل حتى جمعها ابن الأنباري في مؤلَّف خاص أسماه: الإنصاف في مسائل الخلاف.

ويكاد يكون رأي الكوفيين قريباً من المنهج الوصفي إذ هو مبني على الصيغة ولكنه غير دقيق لأن معرفة الماضي بدورها تحتاج إلى قاعدة خاصة.

ويمكننا أن نقول بأن الفعل الماضي والمصدر واسم الفاعل واسم

المفعول واسم التفضيل وغيرها من المشتقات التي ذكرناها آنفاً تشترك في وحروف معينة هي : ك ت ب مثلاً.

فالكاف والتاء والباء دون نظر إلى حركاتها إذا وضعت لها حركات معينة أمكن أن تكون فعلاً ماضياً مبنياً للمعلوم، وإذا غيرت إحدى هذه الحركات أو زالت أمكن أن تكون ماضياً مبنياً للمجهول أو تكون مصدراً. وكذلك إذا ما زيد عليها بعض حروف الزيادة المعروفة أمكن أن تصير: مكتب كاتب مكتوب انكتب استكتب كتاب وهكذا.

فالأصل هو شيء تجريدي غير مستعمل في اللغة وهو (ك، ت ، ب) وبتغيير الحركات ووضع حروف الزيادة بنظام معين نحصل على المشتقات التي منها المصدر، وهذا هو ما جرت عليه المعاجم العربية. فمثلاً كلمات اكفهر ويكفهر والاكفهرار. مع أنه ليس لها مجرد فقد وضعتها المعاجم تحت مادة (كفهر) التي هي غير مستعملة في اللغة العربية ولكن الصرفيين كوفيين وبصريين لم يرضهم أن يختارو (كما فعل المعجميون) أصلاً غير مستعمل. فوقعوا في الخلاف.

إسم الفاعل

صيغ اسم الفاعل:

تختلف صيغة اسم الفاعل باختلاف فعله.

أولاً من الثلاثي:

يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي[1] بزنه فاعل وذلك في الفعل الصحيح لازماً كان أو متعدياً مثل خارج وكاتب، وغير الصحيح تحدث فيه بعض التغييرات وذلك يتمثل في الأمور الآتية.

١ ـ المهموز:

إن كان مهموز الفاء فإنه يكون على مثال آكل بمعنى أن الهمزة الممدودة تمثل فاء الكلمة وألف الفاعل معاً أما مهموز العين من الأفعال التي مثل سأل ومهموز اللام من الأفعال التي مثل قرأ فلا تغيير فيها فيقال سائل وقارىء بوزن فاعل.

٢ ـ المضعف:

مثل رد واسم الفاعل منه يكون مثل راد بتشديد الدال وتظهر عليها حركات الإعراب الثلاث.

٣ ـ المعتل:

فالمثال منه لا تغيير فيه فيقال واثق، واعد، ياسر وهكذا، أما الأجوف

---

(١) سنعرف عند الكلام عن الصفة المشبهة أن بعض أنواع الثلاثي اللازم لا يقاس منه اسم الفاعل.

من مثل قال وباع فإن عين اسم الفاعل فيه تكون همزة فيقال: قائل وبائع وصائم ونائم وهكذا. وعلى ذلك فكلمة سائل تحتمل أن تكون اسم فاعل للماضي سأل أو سال بالهمز أو بدونه، وأما الفعل المعتل الناقص مثل فنى ورمى وغزا فهو أكثر الأنواع تغيراً، فيقال: فانه ورام وغاز في حالتي الرفع والجر، ويقال فانياً ورامياً وغازياً في حالة النصب، وهذا إذا استعمل بدون ال ، أما ما فيه ال ـ ومثله المضاف فيقال فيه: الفاني والرامي، والغازي، وتقدر عليه الضمة والكسرة رفعاً وجراً وتظهر عليه الفتحة نصباً. ووزن اسم الفاعل من الفعل الناقص في الحالة الأولى (فاع) لأن لامه حذفت أما عندما تقول رامياً أو الرامي، فإن وزنه (فاعل) حيث وجدت في اللام. وهذا الاستعمال هو على اللغة الفصحى، وقد خالفت ذلك بعض لهجات العرب، فأثبتت لام اسم الفاعل الناقص في موضع كان ينبغي أن تحذف فيه فقالوا هذا رامي وغازي ومنه في القرآن على بعض القراءات ﴿ولكل قوم هادي﴾ وكذلك قد تحذف لام اسم الفاعل في موضع كان ينبغي أن تثبت فيه على لهجة بعض العرب ومنه في القرآن الكريم: ﴿أجيب دعوة الداع إذا دعانِ﴾ وكذلك الآية الأخرى ﴿من يهد الله فهو المهتد﴾ في بعض القراءات وفي بعضها الآخر ﴿أجيب دعوة الداعي﴾ وكذلك ﴿ فهو المهتدي﴾ .

ثانياً: من غير الثلاثي:

يكون بزنة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر فيقول: أحسن فهو محسن، وآمن فهومؤمن، وقدم فهو مقدم بتشديد الدال وناضل فهو مناضل، وآمن فهو مؤامن، وكذلك انكسر فهو منكسر. واقترض فهو مقترض، وكذلك استغفر فهو مستغفر، واحدودب فهو محدودب ، واقعنسس فهو مقعنسس ، وهكذا نرى أن الفعل الصحيح لا تغيير فيه أما غير الصحيح فتدخله بعض التغييرات.

١ ـ فالمثال من صيغة افتعل يكون مثل مضارعه؛ فمثلاً اتحد، اتقد، يكون

اسم الفاعل منهما (متحداً ومتقداً) بإبدال فائه تاء ولكن الوزن يظل (مفتعل).

٢ ـ الأجوف من صيغة أفعل مثل أبان يكون مثل مضارعه فكما تقول يبين فكذلك تقول مبين. ولا زال وزنها على (مفعل). أما الأجوف من صيغتي انفعل وافتعل فكما نقول ينقاد يحتال كذلك نقول منقاد ومحتال، وهذان المثالان يصح أن يكونا من قبيل اسم الفاعل أو اسم المفعول، ولكن يفرق بينهما بالسياق ويختلف وزنهما باختلاف ذلك فيكونان على مفتعل ومفتعل بكسر العين عندما يستعملان اسم فاعل، أما عند استعمالها اسم مفعول، فيكون الوزن بفتح العين وهذا التشابه يحدث أيضاً في المضعف من مثل ارتد فهو مرتد فيصح أن يكون اسم فاعل أو مفعول، وكذلك معتد ومنصب ومتحاب، أما السداسي المضعف أو الأجوف فلا تشابه فيه فيقال مستغِل ومستعين ومستغَل ومستعان.

٣ ـ الناقص من غير الثلاثي يكون مثل: الثلاثي في أن لامه تحذف إذاً نون رفعاً وجراً وتثبت في غير ذلك، أي إذا نون وكان منصوباً، أو إذا لم ينون فيقال: مهد ومصلّ ومنته ومهتد ومستلق، وأوزنها مفع، ومفع بالتشديد: ومنفع ومفتع، ومستفع.

ملاحظة:

قد يأتي اسم الفاعل من افعل على وزن فاعل سماعاً وكان حقه أن يأتي على وزن مفعل فمن ذلك قولهم: أيفع الغلام فهو يافع، وألقحت الريح الزرع فهي لاقح ومنه في القرآن ﴿وأرسلنا الرياح لواقح﴾ وقد ترد الصيغتان معاً، مثل قولهم: أعشب المكان فهو عاشب ومعشب، وأمحل البلد فهو ماحل وممحل.

وقد يأتي فعيل بمعنى فاعل كقدير، ويكثر أن يكون فعيل بمعنى مُفاعل مثل: حليف ورفيق وجليس وحسيب ومن أمثلة الأخير قوله تعالى: ﴿وكفى بالله حسيباً﴾.

بقيت كلمة أخيرة في اسم الفاعل تبحث مسألة خاصة وهي: -

إذا كان الفعل الأجوف مهموز اللام كما في (جاء، شاء) فإن اسم الفاعل منه يكون (جائياً، شائياً) أو جاء وشاء بكسرتين تحت الهمزة.

وتفصيل ذلك أن أصل اسم الفاعل من (ج ي ء) جايىء بهمزة في آخره هي لام الكلمة وقبلها ياء هي عين الكلمة. وبناء على قاعدة الأجوف تقلب عين اسم الفاعل همزة فيلتقي في آخر الكلمة همزتان تقلب الأخيرة ياء لمناسبة الكسرة قبلها، فيصبح جائي مثل القاصي والنائي من قصى ونأى، ثم يعطي حكم الناقص فتثبت لامه إذا لم ينون. أو نون منصوباً وتحذف إذا نون مرفوعاً أو مجروراً مثل الجائي، جائياً. هذا جاء ومررت بجاء[1].

صيغ المبالغة

عرفنا فيما سبق أن اسم الفاعل من الثلاثي يكون بزنة فاعل. ونزيد هنا أن اسم الفاعل من الثلاثي المتعدي قد يراد به المبالغة والتكثير. فإذا قلنا: «هو شارب دل ذلك على وجود شخص اتصف بأنه يشرب، أما إذا قلنا: (هو شراب - بتشديد الراء) دل ذلك على أنه يشرب كثيراً.

وصيغ المبالغة لا تكون إلا من الفعل المتعدي الثلاثي. ولها أوزان كثيرة اشتهر منها خمسة، ويكون الوصف على أحد هذه الأوزان الخمسة أو غيرها سماعاً وهذه الأوزان هي:

١ - فعال - بتشديد العين مثل شراب. فتاح، رزاق، وهاب.
٢ - فعيل - مثل: عليم، خبير.
٣ - فعول مثل: أكول، ضروب.

---

(١) وقيل إن فيها قلباً مكانياً فيكون وزن الجائي: الفالع انظر القلب المكاني فيما سبق.

٤ ـ فعل ـ بكسر العين ـ مثل: حذر، فهم.
٥ ـ مفعال مثل: منحار، معطار.

وإذا عرفنا أن صيغة المبالغة تكون من المتعدي فقط، أمكننا أن ندرك أن بعض الصفات التي على وزن فعيل مثل: كريم وبخيل وبعضها الآخر التي على وزن فعل مثل: لبق وفطن ليست للمبالغة، وإنما هي من قبيل الصفة المشبهة لأن فعلها لازم.

ملاحظة:

قد تأتي صيغة المبالغة قليلاً على غير هذه الأوزان الخمسة، فمن ذلك وزن فعيل ـ بكسر الفاء وتشديد العين ـ مثل سكيت وسكير. ووزن فعلة ـ بضم الفاء وفتح العين مثل قوله تعالى: ﴿ **ويل لكل همزة لمزة** ﴾، ووزن فُعّال ـ بضم الفاء وتشديد العين، مثل قوله تعالى: ﴿ **ومكروا مكراً كباراً** ﴾، ووزن فاعول مثل: فاروق أما كلمة هارون فليست عربية وإنما هي علم منقول عن الأعجمية.

إسم المفعول

هو ما صيغ من أصل الكلمة للدلالة على ما وقع عليه الفعل كما في قولنا الباب مفتوح وليس مغلقاً.

وصيغ اسم المفعول ـ كاسم الفاعل ـ قياسية تختلف باختلاف الفعل فللثلاثي صيغة واحدة ولما زاد على الثلاثة صيغ مختلفة.

ثم إن كان لازمان فيتبع اسم المفعول بظرف أو بمجرور، وذلك لأن اسم المفعول مرتبط بالفعل المبني للمجهول، كما أن اسم الفاعل مرتبط بالفعل المبني للمعلوم. والفعل المبني للمجهول، إن كان لازماً ذكر بعده ظرف أو مجرور، مثل : اقتنع بالأمر لدى الرئيس، فالأمر مقتنع به (بفتح النون) وكذلك إذا قلنا المحكوم عليه، مجيء به، إلى حيث يستوفي جزاءه.

اسم المفعول من الثلاثي:

يصاغ اسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول كمكتوب ومحمود والفعل الصحيح السالم، لا تغير فيه. أما غيره فتدخله بعض التغيرات، كما هو موضح في الأحوال الآتية:

١ ـ المضعف:

يفك تضعيفه، فنقول من «رد، أم، غر» الكتاب مردود إلى صاحبه، المأموم يقف خلف الإمام، لا تكن مغروراً.

٢ ـ المهموز:

لا تغير فيه سواء أكانت الهمزة فاء الكلمة مثل: أخذ أم عينها، مثل: سأل أم لامها مثل : قرأ. فنقول الحق مأخوذ من غاصبه، ومحمد مسؤول عن عمله، والخطاب مقروء من عنوانه. أما كتابة الهمزة على ألف في المثال الأول، وعلى نبرة في المثال الثاني، ومفردة في المثال الثالث، فذلك مراعاة للقواعد الإملائية.

٣ ـ المثال:

لا تغير فيه كما في قولنا من: وعد، يسر، في اليوم الموعود سيصبح الأمر ميسوراً:

ووزن اسم المفعول في جميع الأحوال السابقة «مفعول» حيث لم يدخله تغيير بالحذف.

٤ ـ الأجوف:

وهو إما واوي مثل رام يروم أو يائي مثل: صاد يصيد فالواوي يكون اسم المفعول منه مثل «مروم». ونظراً لأن الفعل ثلاثي فحقه أن يكون على صيغة مفعول حملاً للمعتل على الصحيح فيكون على «مرووم» بواوين. وهكذا قدره الصرفيون ثم ذكروا لنا كيف تحول إلى صيغته النهائية، فقالوا: إن الواو الأولى، وهي عين الكلمة، كانت في الأصل محركة بالضم ـ شأن اسم المفعول الصحيح، والواو الثانية واو مفعول ساكنة «ممدودة» وعندهم في باب «الإعلال والإبدال» أن الحرف المعتل إذا تحرك، وكان قبل ساكن صحيح تنقل حركة حرف العلة إلى هذا الساكن الصحيح قبله: وعلى هذا تصبح الراء مضمومة. والواو الأولى ساكنة، أي مثل الواو الثانية فتحذف إحدى الواوين، ولكن اختلفوا أيهما تحذف. فقال سيبويه: أن المحذوف هو الواو الثانية، لأنها زائدة وقريبة من الطرف. ووزن مروم وأمثالها كمقول ومصون هو مفعل حيث ثبتت عين الكلمة ولم تحذف.

وقال الأخفش : إن الكلمة كانت مرووم أيضاً بسكون الراء، ثم نقلت ضمة الواو بعدها إليها، فاجتمع واوان ساكنتان (ممدودتان) الأولى عين الكلمة والثانية واو مفعول فحذفنا عين الكلمة أي الواو الأولى، لأن عين الكلمة كثيراً ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع كما في قولنا: (صم لم يصم) والثقل حصل من الواو الثانية ووزن (مروم) وأضرابها على هذا هو (مفول) بدون العين.

أما اسم المفعول من الأجوف اليائي مثل: صاده فهو «مصيد» فأصله كما ذكر الصرفيون (مصيود) بزنة معفول. ثم نقلت حركة عين الكلمة أي الياء إلى ما قبلها أي أصبحت الصاد مضمومة والياء ساكنة فالتقى ساكنان الياء والواو بعدها فلا بد من حذف إحداهما كما فعلوا في «مرووم» أي أن مصيود يحذف منها أحد حرفي العلة. فقال سيبويه: بحذف واو مفعول، لزيادتها وقربها من الطرف وقال الأخفش: بحذف عين الكلمة ـ أي الياء ـ نظراً لأن عين الكلمة كثيراً ما تحذف في غير هذا الموضع، ولأن الثقل حصل من الواو، ولكن بقيت على رأي الصرفيين ـ الصاد مضمومة، وهنا قالوا إن ضمة الصاد قلبت للفرق بين اليائي والواوي. فعلى رأي سيبويه لا تغير أكثر من هذا. وعلى رأي الأخفش قلبت واو مفعول ياء لكسر ما قبلها، ومن هنا رجحوا رأي سيبويه، ووزن مصيد ومبيع ومدين مفعل على رأي سيبويه ومفيل على رأي الأخفش وعلى ذلك فكلمات (معيوب ومديون ومطيور) خطأ في الصيغة على اللغة الفصحى وبعض لهجات العرب تسير وفق هذا. وبنو تميم يصححون اليائي دون الواوي، فيقولون مبيوع، ومديون، ومعيون، ومخيوط، قال عباس بن مرداس.

قد كان قومك يحسبونك سيداً ... وإخال أنك سيد معيون

أي مصاب بالعين.

وبعض العرب يصحح الواوي. وقد سمع فرس مقوود وثوب مصوون. والأفصح مقود ومصون.

ولكن هذه اللهجات لا ينبغي أن نقيس عليها تاركين اللهجة الفصحى، بل ينبغي أن نتبع القاعدة التي ورد الاستعمال بها عن أكثر العرب والتي ورد بها القرآن الكريم.

تعقيب:

نلاحظ أن هناك تشابهاً في الصيغة بين اسم المفعول من الأجوف الثلاثي وبين مضارعه. مثل: يقول = مقول. يزور = مزور وكذلك يبيع = مبيع يدين = مدين.

أفلا يمكن أن نقول إن اسم الفاعل من الأجوف الثلاثي يكون بزنة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً؟ وهذا يقرب من جهة الوزن من رأي سيبويه لأن المضارع فيه تغيير بنقل حركة العين إلى ما قبلها، كذلك اسم المفعول هنا، ولا داعي لأن نقول: إنه أصلاً على وزن (مفعول) بل نقول: إن وزن اليائي (مفعل) بسكون الفاء وكسر العين والواوي بسكون الفاء وضم العين. ثم حصل نقل في الموزون دون حصوله في الميزان تمشياً مع قواعد الميزان العامة، كما في المصدر الميمي من البيع فنقول: (مبيع) بفتح الميم وكسر الباء ووزنه (مفعل) بسكون الفاء وكسر العين.

وهذا كله إذا خالفنا الصرفيين في حمل المعتل على الصحيح فيكون الأجوف الثلاثي مستثنى من قاعدة صيغة مفعول من الثلاثي.

٥ ـ الناقص:

عندما يصاغ اسم المفعول من الثلاثي الناقص يدخله بعض التغييرات كما حدث في اسم الفاعل، ولكن يختلف الواوي هنا عن اليائي.

أ ـ الناقص الواوي:

تدغم واو مفعول في لام الكلمة التي هي واو أيضاً مثال ذلك دعا يدعو، فهو مدعو، بتشديد الواو كذلك غزا يغزو، فهو مغزو، ومثله رجا يرجو

فهو مرجو. ووزن اسم المفعول في كل هذا (مفعول).

ب ـ الناقص اليائـي:

تقلب فيه واو مفعول ياء وتدغم في الياء الأخيرة التي هي لام الكلمة وتكسر عين الكلمة ـ أي ما قبل الياء للمناسبة.

فمثلاً رمى يرمي اسم المفعول منها مرمي بتشديد الياء وأصله مرموي كمفعول قلبنا الواو ياء وكسرنا الميم لمناسبة الياء وأدغمنا الياءين فصارتا ياء مشددة ولا زال وزن الكلمة (مفعول) حيث لم يحذف منها شيء.

ولا فرق في اليائي الناقص بين أن يكون مكسور العين في المضارع كما سبق في رمى يرمي، أو أن يكون مفتوح العين كما في نهى ينهي، بقي يبقى. فنقول منهي عنه مبقي عليه بتشديد الياء فيهما ووزن كل منهما مفعول.

ومثل الناقص في ذلك اللفيف المفروق كما في ولى فنقول: مولي وكذلك اللفيف المقرون كما في روى فنقول مروي.

اسم المفعول من غير الثلاثي

يصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي بوزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل آخره.

١ ـ **فيكون من الرباعي:** المجرد أو الثلاثي المزيد بحرف ، على الأوزان الآتية:

أ ـ (مفعلل) من المجرد كمزركش ومدحرج.

ب ـ مفعل: بضم الميم وفتح العين من الثلاثي المزيد في أوله همزة كمكرم ومغلق من أكرم وأغلق، وعلى هذا فقولهم: (الباب مغلوق) غير صواب. وإذا كان (أفعل) أجوف مثل: أبان فاسم المفعول

كصورة المضارع المبني للمجهول فنقول من أريد الأمر يراد: الأمر مراد. ومن يهان هو مهان. ووزنه مفعل أيضاً.

وإذا كان الفعل ناقصاً فإن اسم المفعول يكون في آخره ألف أي يكون مقصوراً مثل: يثني عليه فهو المثنى عليه أو مثنى عليه، بالتنوين على النون، وكذلك هو مغمى عليه بالتنوين على الميم، وتحذف الألف التي في آخر الكلمة في حالة التنوين، لفظاً فقط.

جـ - (مفاعل) بفتح العين من الفعل الذي على وزن فاعل مثل الخير، يبادر إليه فهو مبادر إليه بفتح الدال. وإذا كان الفعل ناقصاً فإن اسم المفعول يكون مقصوراً مثل: المنادى يكون منصوباً، ونقول في حالة التنوين هو منادى بالتنوين على الدال ولا تنطق الألف التي في الآخر في حالة الوصل.

د - مفعل بتشديد العين إذا كان الفعل فعَّل يفعِّل كما في وضح الدرس يوضح فهو موضح. وعلم الطالب يعلم فهو معلم، والفعل الناقص يكون اسم المفعول منه مقصوراً كما في غيره مثل: مصفى ومعنى ومؤدى إلخ.

٢ - اسم المفعول من الخماسي والسداسي:

يكون كذلك بزنة مضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر.

ومثل انتصر عليه[١] فهو منتاصر عليه من الأفعال التي بوزن افتعل.

ومثل الأمير منقاد إليه الأسرى من الأفعال التي بوزن انفعل.

ومثل تعلم الحساب فهو متعلم من الأفعال التي بوزن انفعل.

---

(١) أغلب صيغ المطاوعة لازمة ويقل أن يبنى - على صورتها للمجهول وبالتالي يقل مجيء اسم المفعول منها.

ومثل تعورف على الشيء الضائع فهو متعارف عليه من (تفاعل) وكذلك استخرج الذهب فهو مستخرج.

ملاحظة:

في اللغة العربية صيغ في صورتها الظاهرة تصلح أن تكون اسم فاعل واسم مفعول، ولكن يتعين أحدهما بسياق الكلام. ويختلف وزن اسم الفاعل فيها هو على وزن اسم المفعول وهذه الصيغ هي:

أ ـ افتعل الأجْوف والمضعف مثل: اختار واعتد فتقول: مختار ومعتد، ووزن اسم الفاعل (مفتعِل) بكسر العين واسم المفعول (مفتعَل) بفتح العين، لذا قلنا (محمد مختار فيما يفعل، وهذا الرأي مختار من عدة آراء) فمختار الأولى اسم فاعل، والثانية اسم مفعول.

ب ـ انفعل المضعف مثل: منصب وكذلك الأجوف كمنقاد.

جـ ـ فاعل المضعف مثل: حاب بتشديد الباء فهو محاب.

د ـ تفاعل المضعف مثل: تحاب فهو متحاب.

ملاحظة:

ما سبق ذكره من الصيغ بالنسبة للثلاثي هو الصيغ القياسية أي التي على وزن مفعول، وقد سمعت كلمات في اللغة العربية على أوزان أخرى استعملت بجانب استعمال صيغة مفعول، منهٰا:

١ ـ فِعْل بكسر الفاء وسكون العين، وذلك مثل: قطف ـ وحب ورعى وحمل وطحن بمعنى: مقطوف ومحبوب ومرعي ومحمول ومطحون ومنه في القرآن الكريم ﴿ وفديناه بذبح عظيم ﴾.

٢ ـ فَعيل بفتح الفاء مثل قتيل، وجريح وأسير وصريع.

٣ ـ فَعَل بفتحتين مثل: عدد بمعنى معدود، ومنه في القرآن الكريم: ﴿ وجنى مثتين دان ﴾ أي: ومجنيّ.

الصفة المشبّهة

إذا قلنا محمد كريم، وهو فرح بلقاء الضيف، وخجول إذا سمع أحداً يثني عليه. فسوف نجد في هذا التعبيرات ثلاث كلمات تدل على صفات لازمة لصاحبها وهي : كريم، وفرح وخجول، وأفعال مادتها هي: كرم وفرح وخجل. وهذه الأفعال لازمة ثلاثية وليست هذه الصفات من قبيل اسم الفاعل، لأن اسم الفاعل من الثلاثي يكون قياسياً على زنة (فاعل).

فالصفة المشبهة إذن هي: ما اشتقت من الثلاثي اللازم ودلت على وصف وصاحبه وأفادت الثبات والدوام.

والمراد باللازم هنا ما كان على وزن فعل بضم العين مثل كرم، نبه، أو ما كان على وزن فعل بكسر العين مثل فرح، وبخل.

أما اللازم الذي على وزن فعل بفتح العين: مثل: خرج ودخل، فيكون الوصف منه بزنة فاعل كخارج وداخل أي يكون اسم فاعل.

إذن الفعل الثلاثي على زنة فعل بالفتح يأتي منه الوصف اسم فاعل سواء أكان لازماً أم متعدياً مثل: كَتب، ذهب.

وإذا كان على زنة فعل بالكسر، فإن كان متعدياً فوصفه على زنة فاعل، مثل: فاهم.

وإن كان لازماً فوصفه على غير ذلك ـ أي صفة مشبهة مثل: فرح.

وإذا كان على زنة فعل بالضم ـ ولا يكون إلا لازماً، كان الوصف منه على غير فاعل أي كان صفة مشبهة ـ كظريف.

واسم الفاعل يكون من الثلاثي وغيره والصفة المشبهة لا تكون إلا من الثلاثي.

واسم الفاعل يكون من المتعدي واللازم. والصفة المشبهة لا تكون إلا من اللازم.

دلالة اسم الفاعل والصفة المشبهة:

يدل اسم الفاعل على «التجدد والحدوث» وتدل الصفة المشبهة على «الثبوت والدوام» ويتضح الفرق في مثل هذه التعبيرين.

محمد كاتب رسالة لصديقه   محمد رحيم بأبنائه

ففي المثال الأول: لا نصف محمداً بالكتابة إلا حين يكتب بالفعل والتعبير يفيد أن الكتابة حدثت مرة واحدة وانقطعت.

أما المثال الثاني: فيفيد أن رحمة محمد بأبنائه شيء من طبع محمد؛ وأننا نتحدث عن ذلك، ولو لم يكن محمد يفعل شيئاً الآن من مظاهر الرحمة، فالرحمة بالنسبة له شيء دائم ثابت.

وعلى هذا إذا قصد بكلمة على وزن (فاعل) أن تكون للثبوت والدوام، فهي صفة مشبهة لا اسم فاعل مثل قولنا: (محمد يشتغل كاتباً في ديوان الوزارة).

ومن هذا القبيل ما إذا قلنا: (محمد عالم بالخبر، ومحمد عالم) فعالم في المثال الأول اسم فاعل، وفي الثاني صفة مشبهة.

وترى أن بعض الكلمات التي على وزن (فاعل) من هذا القبيل هي أصلاً اسم فاعل ثم أريد بها ـ لما صارت وصفاً لازماً ـ معنى الدوام.

صيغ الصفة المشبهة:

قدمنا أنها تكون من الفعل اللازم الذي على (فعل بالكسر أو من فعل بالضم) ولا يكون إلا لازماً، فيما، عد المحولة من اسم الفاعل، وعلى هذا تكون صيغها كما يأتي:

أ ـ من فعل بكسر العين.

١ ـ فعل، بكسر العين؛ فيما دل على الصفات العارضة مثل: فرح، بطر، أشر.

٢ ـ أفعل، فيما دل على لون، مثل: أحمر، أخضر، أسمر، أو ما دل على الخلقة الظاهرية. مثل: أعور، أصلم، أفلج.

ومؤنّث أفعل: فعلاء، كحمراء، وبيضاء.

٣ ـ فعلان، بسكون العين: فيما دل على الامتلاء أو الخلو، مثل ظمآن، شبعان، ريان، عطشان، صديان، إلخ.

ومؤنّث فعلان: فعلى، كعطشى، وظمأى غالباً.

ب ـ من فعل بضم العين:

١ ـ فعل، بفتح العين، مثل، حسن وبطل.

٢ ـ فعل، بضم الفاء والعين: مثل قوله تعالى **﴿والجار الجنب﴾**.

٣ ـ فعال، مثل: جبان، وأمرأة حصان «أي محصنة».

٤ ـ فعال، مثل شجاع.

ومما تشترك فيه الفعلان فعل ـ بضم العين ـ وفعل بكسرها ما يأتي:

١ ـ فعل، بسكون العين: كضخم وصعب.

٢ ـ فعل، بكسر الفاء وسكون العين كملح وصفر.

٣ ـ فعل، بضم الفاء وسكون العين، كصلب.

٤ ـ فعل، بفتح العين وكسر الفاء كفرح وأشر.

٥ ـ فعيل، كبخيل وكريم.

٦ ـ فاعل، كطاهر وصاحب.

فجميع الأوزان أحد عشر وزناً، وهي سماعية وإنما الضوابط فيها تقريبية. وأحياناً يراد بالوصف من غير الثلاثي - أي باسم الفاعل الدوام والثبوت فيكون حينئذٍ صفة مشبهة، وذلك عندما يضاف الوصف إلى فاعله مثل: معتدل القامة، مستقيم الرأي، مرتفع الحرارة، منطلق اللسان.

* * *

المصدر الميمي

اسم يدل على معنى المصدر مبدوء بميم زائدة: مثل: مرحباً بمقدمكم أي قدومكم.

أوزانه:

أولاً : من الثلاثي وله وزنان مفعل بفتح العين ومِفعل بكسرها:

أ ـ مفعل بالفتح، إذا كان الفعل صحيحاً أو ناقصاً أو أجوف بقطع النظر عن حركة عينه، كمضرب ومقدم وملقى ومعاذ.

ب ـ مفعل بالكسر إذا كان مثالاً حذفت فاؤه في المضارع، كما في وعد يعد فنقول موعد وموثق.

ثانياً : من الأول المرجع والمصير والمعرفة والمقدرة وقياسها الفتح، وقد سمع الفتح بقلة.

ثالثاً : من غير الثلاثي بزنة اسم المفعول ويفرق بينهما بسياق الاستعمال فمن أمثلة المصدر هذه الآيات: ﴿ **وقل ربي أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق، وأن إلى ربك المنتهى، ومزقناهم كل ممزق ، ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مزدجر**﴾، ومثله قول الشاعر:

أظلوم أن مصابكم رجلاً   أهدي السلام تحية ظلم

(١) البيت من الكامل، الهمزة للنداء ظلوم مرخم أصله ظلومة، رجلاً مفعول مصابكم. ظلم في آخر البيت خبر «أن».

أسماء الزمان والمكان

اسمان مبدوءان بميم زائدة للدلالة على زمان الفعل أو مكانه مثل: مصيف ومشتى.

أوزانهما:

أولاً من الثلاثي، مفعل بفتح العين وبكسرها.

أ - مفعل بالفتح، في مواضع.

١ - الفعل المفتوح العين في المضارع الصحيح مثل: مذهب أو الأجوف مثل: مخاف.

٢ - المضموم العين في المضارع الصحيح اللام مثل مكتب ومقال.

٣ - المعتل اللام مطلقاً أي بقطع النظر عن حركة عينه مثل: مرمى، مدعي.

ب - مفعل بالكسر إذا كان الفعل صحيح اللام مكسور العين في المضارع مثل: مبيع وموعد ومصيف.

ثانياً: من غير الثلاثي بزنة اسم المفعول، ويفرق بينهما بالسياق فمن أمثلة اسم المكان الآيات، **﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾**، **﴿وحسنت مرتفقاً﴾**، **﴿رب أنزلني منزلاً مباركاً﴾**، ومن أمثلة اسم الزمان قوله تعالى: **﴿لكل نبأ مستقر﴾**.

ملاحظة:

سمعت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح منها المسجد والمطلع والمنبت والمرفق والمظنة والمشرق والمغرب. وقيل الفتح في ذلك جائز. وقد فرق بعضهم تفريقاً حسناً بين معنى الكلمة بالفتح ومعناها بالكسر ففي الكسر يطلق على اسم جامد، أما الفتح فيدل على مكان الفعل بالذات فمثلاً المسجد بالكسر المبني ولو لم تسجد فيه وبالفتح مكان سجودك من الأرض ولو لم يكن في الجامع.

اسما المرّة والهيئة

اسم المرة ما صيغ للدلالة على حصول الفعل مرة واحدة.

أوزانه:

أولاً: من الثلاثي. على وزن فعلة بفتح الفاء كجلس جلسة وشرب شربة ووقف وقفة، فإذا كانت التاء في المصدر، فإنه يدل على الوحدة بالوصف فيقال دعوة واحدة، ومثل ذلك أيضاً: رحمة وبغتة.

ومن غير الثلاثي بزيادة تاء على مصدره فيقال: انطلاقة واغتصابة، ما لم يكن المصدر فيه تاء فإنه يدل على المرة بالوصف فيقال: إقامة واحدة واستعانة واحدة .

اسم الهيئة:

ما صيغ من الفعل على هيئة الحدث، مثل: جلسة المتهيب بكسر الجيم.

أوزانه:

من الثلاثي على وزن فعلة بكسر الفاء، كجلسه وركبة وخلسة وإذا كان في المصدر التاء دل على ذلك بالوصف مثل: نشدة عظيمة، أو بالإضافة كنشده الملهوف.

ولا يبنى اسم الهيئة من غير الثلاثي، وشذ قولهم، خمرة المرأة من اختمرت أي لبست الخمار، وعمة من اعتم الرجل، ونقبة من انتقبت ألي لبست النقاب.

إسم الآلة

اسم مصوغ للدلالة على ما حصل بواسطته الفعل كمفتاح ومبرد.

أوزانه القياسية:

ولا يكون إلا من الثلاثي المتعدي.

أ - مفعال كمنشار ومصباح ومقراض.

ب - مفعل بكسر الميم: مجهر ومحجن ومقص، ومفك.

جـ - مفعلة، كمكنسة ومنسأة ومقرعة ومسطرة ومصفاة وشذ عن ذلك بعض ألفاظ جاءت بضم الميم والعين. مثل: مدق مكحلة وقد تفتح العين على قلة، وفرق بعضهم بين الصيغتين بأن القياسية لآلة الشغل أما غيرها فهي أوعية بعينها.

أفعل التفضيل

هو وصف على وزن أفعل للموازنة بين شيئين:

قال النحويون: إنه لا بد أن يشترك شيئان في صفة ويزيد أحدهما على الثاني فمعنى قولنا محمد أكرم من علي أنهما اشتركا في صفة الكرم، ولكن أحدهما زاد على الآخر . أما إذا كان أحدهما كريماً والآخر بخيلاً فلا يجوز في رأيهم أن تقول: محمد أكرم من علي وقد وردت أساليب في اللغة العربية تخالف ما ذهبوا إليه فتأولوها فقالوا: إن أفعل التفضيل (**على غير بابه**) ولكن ورود كثير من الأمثلة العربية على هذا النحو تجعلنا نقول: إن أفعل التفضيل يأتي للحالين مثل قول الشاعر:

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول

فإنه لم يقصد أن يثبت لبيت خصمه أي نوع من العزة أو الطول.

مم يصاغ أفعل التفضيل؟ أو شروط صوغ أفعل التفضيل: -

١ - **يصاغ من الفعل**، فمعنى هذا أنه إذا ورد لنا اسم جامد، وليس له فعل فلا يصاغ منه أفعل التفضيل وما ورد من ذلك فهو سماعي لا يقاس عليه مثل قولهم: (هو ألص من شظاظ).

٢ - أن يكون الفعل ثلاثياً أما الرباعي المجرد أو الثلاثي المزيد فلا يؤخذ منه أفعل التفضيل مباشرة بل بواسطة صيغة أخرى فمثلاً استغفر أو انتقل،

فإننا نأتي بالمصدر من كل منها بعد كلمة أكثر أو أشد أو أقوى أو أجود أو ما شابه ذلك فنقول أكثر استغفاراً وانتقالاً.

٣ ـ **أن يكون الفعل قابلاً للتفاوت** بمعنى أن يختلف فيه شخص عن شخص أما ما ليس كذلك مثل: مات أو فني أو عدم فإنه لا يؤتى منه بأفعل التفضل.

٤ ـ **أن يكون الفعل تاماً** والفعل التام له مقابلان أحدهما الفعل **الجامد** مثل عسى وليس ونعم وبئس فلا يأتي منه أفعل. والثاني الناقص وهو كان وأخواتها وكاد وأخواتها (**أفعال المقاربة**) فلا يأتي منه أفعل كذلك.

٥ ـ **أن يكون غير منفي** فإذا أردنا أن نسوغ أفعل التفضيل من الفعل المنفي فإننا نستعمل في ذلك الواسطة (ما أكثر ألا يضرب).

٦ ـ أن لا يكون اسم الفاعل منه على وزن أفعل وذلك في الأفعال التي تدل على العيوب أو الألوان فإن اسم الفاعل من ذلك، يكون على وزن أفعل مثل: أعرج أعمى أقرع، وكذلك الألوان مثل: أبيض وأحمر وأصفر. وذكر النحويون علة لذلك، وهي أنه لا ينبغي أن يشتبه اسم الفاعل بأفعل التفضيل فنقول: هو أشد عرجاً وأكثر بياضاً أي يؤتى بأفعل التفضيل مع الواسطة وهذا مسلم في الأفعال التي تدل على العيوب وغير مسلم في الأفعال التي تدل على الألوان لا لعلة ولا لدليل منطقي وإنما لأن العرب التزموا استعمال الواسطة فيما يدل على العيوب ولم يستعملوها فيما يدل على الألوان فقالوا: هو أبيض من اللبن وأسود من حلك العراب. وليس بدعاً أن تخص اللغة العربية الألوان بشيء ما في قواعدها كغيرها من اللغات.

٧ ـ **ألا يكون الفعل مبنياً للمجهول** فإذا أريد صوغ أفعل التفضيل من المبني للمجهول، أتى بواسطة مناسبة فنقول مثلاً: هو أغلى من أن يقوم، هذه الشروط التي تشترط لصوغ أفعل التفضيل هي نفسها شروط صوغ التعجب والتي يقول فيها ابن مالك:

وصغهما من ذي ثلاث صرفاً   قابل فضل تم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي أشهلا   وغير سالك سبيل فعلا

ملاحظة:

يذكر المصدر بعد غير الثلاثي وبعد الذي وصفه على أفعل صريحاً.

ويذكر بعد المنفي والمبني للمجهول مؤوّلاً.

والجامد والذي لا يتفاوت معناه لا يبنى منهما اسم التفضيل.

أحوال أفعل التفضيل بالنسبة للمفضل عليه: ـ

لأفعل التفضيل ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى:

أن يكون مجرداً من أل ومن الإضافة، مثل: محمد أكرم من علي، فهذا النوع يظل دائماً على وزن أفعل سواء أكان الاسم المفضل مفرداً أم جمعاً وسواء أكان مذكراً أم مؤنثاً أي بقطع النظر عن العدد والنوع وعلى هذا يقال المحمدان أكرم من غيرهما. الهندات أكرم من غيرهن.

الحالة الثانية:

أن يكون فيه ال مثل محمد الأفضل وهذا يجب فيه المطابقة أي يتفق نوعاً وعدداً مع ما قبله. وتثنية أفعل التفضيل وجمعه قياسيان أما التأنيث فسماعي.

الحالة الثالثة:

أن يكون مضافاً لمعرفة(١) وهذا يجوز وهذا يجوز فيه الأمران المطابقة وعدمها فمما ورد غير مطابق قوله تعالى: ﴿ **ولتجدنهم أحرص الناس على حياة** ﴾ ومما ورد مطابقاً قوله تعالى: ﴿ **وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر**

---

(١) أما المضاف لنكرة فيلزم التذكير والتوحيد مثل: زيد أفضل رجل، الزيدان أفضل رجلين، الزيدون أفضل رجال. وأما الذي فيه وجهان فهو المضاف لمعرفة.

مجرميها ﴾ وقال بعضهم: إن عدم المطابقة لازمة أيضاً في حالة الإضافة لمعرفة، وأعربوا الآية إعراباً آخر، فقالوا: إن كلمة مجرميها مفعول أول وكلمة أكابر مفعول ثانٍ. وعلى هذا فلا إضافة والذي جعلهم يقولون ذلك هو أنهم قدروا جعل بمعنى صير فتحتاج إلى مفعولين ، ولكن يمكن أن تكون جعل بمعنى مكن، كما قال البيضاوي: وعلى هذا فلا تحتاج إلا لمفعول واحد.

وفي هذه الأحوال الثلاثة يقول ابن مالك.

وأفعل التفضيل صله أبداً   تقديراً أو لفظاً بمن أن جردا
وتلوال طبق وما لمعرفة   أضيف، ذو وجهين عن ذي معرفة

ملاحظة:

قد يستغنى عن ذكر المفضل عليه أي الاسم التالي لمن وطبعاً يستغنى عن من تبعاً له مثل قوله تعالى: ﴿ **أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً** ﴾ أي أعز منك. وهذا في أفعل التفضيل المجرد من أل أما ما فيه أل فلا يذكر بعده المفضل عليه أبداً يقال: محمد الأعلم أو الأكبر دون أن يذكر بعده المفضل عليه. وقد ورد في الشعر العربي بيت شعر ذكر فيه أفعل التفضيل مقترناً بأل وبعده المفضل عليه خلافاً للقاعدة. وهذا البيت هو: -

ولست بالأكثر منهم حصى   وإنما العزة للكاثر

وقد تأولوا هذا البيت فقالوا: إن التقدير ولست بالأكثر أكثر منهم فحذفت أكثر الثانية، ولكن هذا بيت فريد فلا يحتج به أو نقول: إن هذا ضرورة وكان الأصل ولست بأكثر منهم، ولكن البيت يكون مكسوراً على هذا فلما لم يسعف الشاعر التعبير أو حينما عجز أسلوبه اضطر أن يضيف كلمة أل ويدخلها على أفعل.

وقد وردت كلمتا (صغرى وكبرى) منكرتين وليس بعدهما المفضل عليه في قول أبي نواس:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها   حصباء در على أرض من الذهب

وقال النحويون: إنه لحن أي خطأ وغلطوا أبا نواس لأنه بعد عصر الاحتجاج وإن كان شعره في روعته وبلاغته وجودته يفوق صاحب الحصى (البيت السابق).

تعقيب:

ويمكن تعديل القاعدة بما يأتي: إن أفعل التفضيل أحياناً ما يكون على غير بابه أي لم يشترك المفضل والمفضل عليه في نفس الصفة ثم زاد أحدهما، ولكن قصد به إثبات صفة من الصفات لشيء من الأشياء أي يكون أفعل بمعنى الصفة المشبهة ـ والذي منعهم من أن يقولوا ذلك وإن اعترفوا به ضمناً هو ورود صيغة الصفة المشبهة بوزن آخر فمثلاً من صغر وردت صيغة صغير ومن كبر كبير وعندهم لا يكون من الفعل الواحد صيغتان للصفة المشبهة وهذا القصر لا مبرر له وعلى هذا يكون بيت أبي نواس مقصوداً به كأن صغيرة وكبيرة وهو ما يناسبه المعنى إذ أن قصد التفضيل لا يتناسب هنا.

أفعل التفضيل الذي على غير بابه.

إذا قلنا محمد أكرم من علي، ولا يقصد أنهما اشتركا في الكرم، ولكن كان السامع يعلم أن علياً بخيل، فهذا الأسلوب في اللغة العربية وصف النحويون فيه (أفعل) بأنه على غير بابه لأنهم اشترطوا أن يشترك الاثنان في صفة الكرم ويزيد أحدهما عن الآخر. وقد سبق أن نبهنا إلى أن هذا الشرط ليس بلازم وإنما الشيء اللازم هو الموازنة أو المقارنة بين شيئين سواء اشتركا في صفة واحدة أو في صفة ومقابلها وفي بعض الأحيان يكون هذا المقابل شيئاً معنوياً يخضع فقط للأسلوب الذوقي لا المنطقي وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ **وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه** ﴾ فقد قال علماء الكلام: لو كان أفعل التفضيل على بابه لاقتضى ذلك أن الإنشاء والخلق الأول يكون أصعب وينبغي ألا نعتقد بصعوبة شيء على قدرة الله. ولكن إذا علمنا بأن

القرآن يتمشى مع الأسلوب العربي الذي يخاطب الناس على قدر عقولهم أمكننا أن نفهم الآية على وجه آخر فنقول إننا إذا اعترفنا بأن الإعادة أهون من الإنشاء والإبداع وسلمنا بأن قدرة الله لم يستعصِ عليها الإنشاء والإبداع لزمنا أن نسلم بالإعادة التي هي في نظرنا أهون من الإنشاء ، ومما قال النحويون فيه أن أفعل التفضيل على غير بابه قول الشاعر:

وأن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

ولكن إذا لاحظنا أنه يريد مقارنة نفسه بغيره سواء كان هذا الغير عجولاً أو متمهلاً فإننا نقول أن أفعل التفضيل على بابه حيث وجدت المقارنة وكذلك قول الشاعر:

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول

فقد قال النحويون: إنه لا يقصد إثبات أي نوع من العزة لخصمه، وإلا لم يكن هناك مجال للتفاخر، وإنما أراد أن بيت خصمه ذليل وعلى هذا حيث أنهما لم يشتركا في العزة فهو على غير بابه. ويمكننا أن نقول إن المقارنة موجودة حيث أنهما يشتركان في العزة ومقابلها.

هذا وقد وردت كلمتان في اللغة العربية استعملتا استعمال أفعل التفضيل وليستا على وزن أفعل هما خير وشر فيقال: محمد خير من علي أو شر منه.

خير وشر:

من الكلمات التي تستعمل استعمال أفعل التفضيل خير وشر فتستعملان كاسم التفضيل بمعنى أنه يذكر بعدهما من والمفضل عليه فهما كأفعل التفضيل في كل الأحوال، وقد ورد في بعض اللهجات استعمال كلمتي أخير وأشر، وليست كلمتا خير وشر أصلهما أخير وأشر ولكنهما كلمتان استعملتا استعمال أفعل التفضيل.

تعقيب:

وما قاله النحويون من أن الهمزة في أولهما حذفت لكثرة الاستعمال لا يصح أن يكون دليلاً لأن هناك كلمات أخر في اللغة كثر استعمالها ولم يحذف فيها شيء مثل أحسن ونظائرها. هذا إلى أن المنهج الوصفي لا يعترف بنظرية أن كلمة لها أصل ثم حصل فيها تغيير بحذف أو زيادة حتى أصبحت على ما هي عليه.

أول:

من الكلمات التي استعملت استعمال أفعل التفضيل كلمة أول وبناء على هذا تكون شاذة لأنها لا فعل لها مثل: هو ألص من شظاظ وقد قدر النحويون أن هناك من والمفضل عليه محذوفين.

والذي دعاهم إلى ذلك أن كلمة أول عند عدم إضافتها تشكل بتشكيلين الضمة والفتحة. أما في حال الفتح في مثل: من عام أول أو منذ عام أول فهي في محل جر للنعت أو للإضافة (في التنوين وعدمه) وجرت بالفتحة لمنعها من الصرف بسبب الوصفية ووزن الفعل.

أما في حال الضم فلاستعمالها استعمال الظروف مثل من قبل ومن بعد.

تعقيب:

ويمكن أن يقال أن كلمة أول المجردة من الإضافة وكان فيها معنى الظرفية لها حالتان الأولى: إنها مبنية على الفتح، والثانية: مبنية على الضم ويكون معنى هذا أن لهجة من اللهجات تفتحها ولهجة أخرى تضمها. على أن اللغة الفصحى أو المشتركة تنونها فتكون معربة مثل: هو أول هو آخر. وفي هذه الحالة تكون صفة مشبهة ويمكننا أيضاً أن نقول في مثل: محمد أول القوم، أنها صفة مشبهة كما نقول مثلاً: عالم القوم. أما وزن أول فهو

أفعل والمؤنَّث أولى بوزن فعلى[1] والجمع أوائل وللمؤنث أول مثل: أكبر وكبرى وأكابر وكبر.

آخر بفتح الخاء:

أما كلمة آخر فتفرد وتؤنَّث وتجمع كما في أول إلا أن كلمة أول في ذلك أخضع لهذه القاعدة ولها كثير من أحكام أفعل التفضيل بخلاف كلمة آخر فإنها تطابق الموصوف حتى ولو كانت مجردة من الإضافة ومن الألف واللام فيقال: رجل آخر وامرأة أخرى ونساء أخر. وقد قدر النحويون أن في التركيب (من والمفضل عليه) محذوفين أيضاً. والذي دعاهم إلى ذلك هو ملاحظة منع الصرف. فقالوا في آخر: إن سبب المنع من الصرف فيها هو الوصفية والعدل ـ ففي مثل قولنا مررت بنساء أخر قالوا: إن أخر أفعل تفضيل ومجردة من أل ومن الإضافة فكان حقها ألا تطابق لأن أفعل التفضيل تجب فيه المطابقة إذا كان مقترناً بأل وحيث أن كلمة الأخر تجب فيها المطابقة فكأن فيها كلمة أل تقديراً فتكون أخر معدولة عن كلمة الأخر، وهذا العدل ـ مع الوصفية ـ سبب المنع من الصرف.

تعقيب:

ويمكننا أن نقول بأن كلمة آخر ومؤنثها (أخرى) وجمعها (أخر) ليست أفعل تفضيل بدليل عدم وجود المفضل عليه، وبأن المعنى يستقيم بدون ملاحظته بقيت مسألة منع الصرف، ويمكن حلها، بأن نقول إن كلمة أخر منع صرفها سماعاً.

دنيا:

ولها مدلولان:

١ ـ بمعنى قربى مؤنَّث أقرب فهي مؤنَّث أدنى مثل قوله تعالى: ﴿إذ أنتم

(١) وزن أول وأصلها ـ كما في اللسان ـ من وأل.

بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى﴾ وهذه أفعل تفضيل بلا خلاف وتأخذ أحكامه.

٢ ـ أن تقابل كلمة الآخرة أي تكون اسماً جامداً لا تلاحظ فيه الوصفية وعلى هذا فلا تاكون أفعل تفضيل. أما مسألة منع الصرف فإنه لوجود الألف المقصورة مثل بشرى (اسم جامد فيه ألف مقصورة ممنوع من الصرف).

إلى هنا تنتهي أنواع المشتقات في اللغة العربية، وهذه الأنواع اقتصرت على الأسماء، أما الأفعال وإن كانت مأخوذة من الأصل العام للكلمات كما في «ك ت ب» فإننا نأخذ منها كتب يكتب أكتب، فإن الاصطلاح لا يسميها مشتقات.

ويلحق بهذه الأفعال نوع خاص، منها هو صيغتا التعجب مثل: (ما أجمل السماء. وأجمل بالسماء) وهاتان الصيغتان من قبيل الأفعال على رأي أكثر العلماء.

ونظراً لأنهما قياسيتان من كل فعل يصلح للتفضيل فقد ربط بينهما وبين أفعل التفضيل بأكثر من رباط.

ونظراً لأن أكثر مسائل التعجب مرتبطة بالنحو، فلذلك سوف لا تكون من مواضع البحث هنا.

والمشتقات على العموم تدل على غنى اللغة وتساعد على كثرة مفرداتها وبالتالي على تطورها. والشعراء قديماً وحديثاً ـ قد استغلوا هذه الميزة في اللغة العربية وتفننوا في استعمال المشتقات التي يغني اللفظ الواحد منها عن عبارة بأكملها.

وسوف نورد هنا طرفاً من أبيات الشعر العربي لنرى كيف كانت دلالة هذه الألفاظ المشتقة تستعمل لدى الشعراء، فمثلاً عندما يقول الشاعر:

إن كان في الصيف ريحان وفاكهة   فالأرض مستوقد والبحر تنور

فكلمة «مستوقد» تغني عن عبارة هي «مكان يستوقد فيه الناس النار»

مثلاً وهكذا. وإليك بعض المجموعات من الشعر التي استعملت فيها الألفاظ المشتقة استعمالاً حياً مناسباً: -

أيـهـا الغــافـل عـن مصـرعـه   يسحب الـذيـل ويمشي الخيـلاء
راتعـاً في الخفض يغـريـه الصبا   بـجـني الإثـم ومـزهـو الـفـتـاء
لــك يــوم ســوف ينسيـك بـه   هــازم اللذات أوقــات الصـفـاء

* * *

ومــنـــار الـغـــوى، ضـــل هـــداه   لاهـيـاً بيـن كـأسـه وكـعـابـه
ومعـاذ الإخـوان من عنت الـدهـ   ـر إذا ضمهـم أنـاخـوا ببـابـه
كم حللنـا بسـاحـه فـاجتنينـا   نعمـة الخلد في مـربـع جنـابـه

* * *

حمدت السرى فأنثر على مسمع الورى   حـديث غرام بين جنبيـك مضمراً
وجدت مجال القول رحباً، فإن تجد   حمـدت وإلا قد عـددت مقصـراً

* * *

يــا غــريقــاً في مـآسيـه ويــا   صــورة البلوى وســوء الـمـنـقلب
يـطفىء الباكـون بالـدمع الجوى   وأرى دمـعــك رحضــاء الـلـهب

* * *

هي نعم الخليـل والصاحب الـوا   في، معين رفيقـه مـا استعـانـا
فهي عنــدي خيــر وآمـن عقـبي   مـن كـثيــر نـعـدهـم إخــوانـا

* * *

بـطل صـادق العـزيمـة مـاضٍ   لـم تـكـذب أقـوالـه أفـعـالـه
كبـرت مصر أن تسـوق الضحـايـا   من بينهـا لغيـر رب الجـلالـة

* * *

بـأبلج مـطوي على النبـل صـدره   خلاء من السوءي براء من الخب
بذي مرقم يغني إذا حمس الوعي   عن الأسمر الخطار والأبيض العصب

* * *

ألا شق جيب الصبر إن كنت موجعاً   ولا يلف لاح فيك للعذل مـطمعا
لمصرع إخوان على الدين صرعوا   لنصـرة دين الله، يا لـك مصرعـا

* * *

كـأنمـا النيـل في مـر النسيم بـه   مستلئم فـي دروع سـابـريـات
منـازل كنت مفتـونـاً بهـا شغفـاً   وكن قـدمـاً مـواخيـري وحـانـاتي

* * *

كـأن الصبح يـطردهـا فتجـري   مـدامعهـا بـأربـعـة سجـام
أراقب وقتـهـا من غيـر شـوق   مـراقبـة المشـوق المستهـام

* * *

أين الفراعنة الأولى استنزري بهم   عيسى ويـوسف والكليم المصعق
المـوردون النـاس منهـل حكمـة   أفضى إليـه الأنبيـاء ليستـقـوا
الـرافعـون إلى الضحى آبـاءهم   فالشمس أصلهمو الوضيء المعرق
بلغـوا الحقيقة من حيـاة، علمهـا   صـحف مـكثفـة، وسـر مغـلق

* * *

يـا رعي اللّه المـربى كـم لـه | من أيـاد رغم أنف الجاحـدين
رائـد الخيـر، ومعـراج العـلا | وهـدى النشء ونـور المـدلجين

* * *

تنقـل فلذات الهـوى في التنقـل | ورد كل صافٍ لا تقف عند منهل
ففي الأرض أحبـاب وفيها منـازل | فلا تبك من ذكـرى حبيب ومنزل
ولا تتبع قول امـرىء القيس، إنه | مضـل، ومن ذا يقتـدي بمضلل

* * *

أتسمـع ما قـال الحمام السـواجع | وصائح بين، في ذرى الأيك واقع
منعنـا سـلام القـول وهـو محلل | سوى لمحات، أو تشير الأصابـع
وإني لمغلوب على الصبـر، إنـه | كذلك جهل المرء للحب ضـارع

* * *

حيتـك يـا قمـر العـلا والمجلس | أزكى تحيتهـا ـ عيون النـرجس
زهـر تـريـك بحسنهـا وبلونهـا | زهـر النجـوم الجـاريـات الكنس
ومـلكن أفئـدة الـندامى كـلمـا | دارت بمجـلسهـم مـدار الاكؤس

* * *

همو أهل ميراث النبي إذا اعتزوا | وهم خيـر قـادات وخيـر حمـاة
ومـا النـاس إلا حـاسـد ومكـذب | ومـضـطغـن ذو إجـنـة وتـراث

* * *

مـحـفـل زاده الـسـرور وقـارا | وتـجـلت فيـه البـدور نـهـارا
رجـل النبـل والسمـاحـة والـظر | ف قـد صحبنـاك روضـة معـطارا

بك «دار العلوم» أضحت تباهى   كل من بات يقرأ الأسفارا
معهد أخرج الأئمة للنا   س هداة وخرج الأحرارا
من أديب وشاعر وخطيب   ومرب يثقف الأفكارا

* * *

ملاعب مرحت فيها مآربنا   وأربع أنست فيها أمانينا
ومطلع لسعود من أواخرنا   ومغرب لجدود من أوالينا
فلو جزيناك بالأرواح غالية   عن طيب مسراك لم تنهض جوازينا

* * *

لم تنزل الشمس ميزاناً ولا صعدت   في ملكها الضخم عرشاً مثل وادينا
إن غازلت شاطئيه في الضحى لبسا   خمائل السندس الموشية الغينا

* * *

ولم يضع حجراً بان على حجر   في الأرض إلا على آثار بانينا
أرض الأبوة والميلاد طيبها   مر الصبا في ذيول من تصابينا
كانت محجلة فيها مواقفنا   غرا مسلسلة المجرى قوافينا

* * *

باب الإعلال والإبدال

لحروف العلة في اللغة العربية نظام خاص يختلف عن نظام نظائرها من الحروف الصحيحة. وذلك أن أحد أصول الكلمة عندما يكون حرفاً من حروف العلة فإن هذا الحرف لا يبقى بنوعه في مختلف تصريفات الكلمة أي صيغها المتنوعة، فمثلاً المادة: ص و م. عندما نبحث عن بعض صيغها المستعملة في اللغة العربية نجد هذه الكلمات:

صام	، فعل ماض	، وسطه الألف.
صيام	، مصدر	، وسطه الياء.
صائم	، اسم فاعل	، وسطه الهمزة.
صوم	، مصدر	، وسطه واو ساكنة أي غير ممدودة.
يصوم	، فعل مضارع	، وسطه واو ممدودة.
صم	، فعل أمر	، محذوف وسطه.

وهكذا نجد أن التصريفات المختلفة لبعض مواد اللغة العربية المشتملة على أحد حروف العلة، يتغير فيها نوع هذا الحرف فهو مرة واو ومرة ياء ومرة همزة بل إنه أحياناً يحذف.

ولما كان هذا التغيير مطرداً في قسم يشمل عدداً كبيراً من مواد اللغة العربية وكان حرف العلة كجنس كلي يتغير تحت ظروف خاصة إلى بعض

أنواعه، وهي الألف والواو والياء والهمزة، أمكن أن توضع له قواعد خاصة في باب مستقل في علم الصرف يسمى باب الإعلال والإبدال.

وإذا تساءل متسائل - ممن يحاولون المقارنة بين قواعد اللغة العربية وقواعد اللغات الأوروبية كالإنجليزية مثلاً - عن عدم وجود نظير للإعلال في تلك اللغات، فإننا نقول إن المقارنة بين لغة وأخرى ليست من كل الوجوه لأن لكل لغة نظاماً خاصاً في قواعدها، وبخصوص ما يقابل حروف العلة في الإنجليزية، تجد أن حروف العلة (Vowels) لا تتغير بتغير صيغة الكلمة فمثلاً كلمة (Kind) يمكن أن تكون (Unkind) أو (Kindly) أو (Unkindly) فزيادة حرفين في أولها أو آخرها لم تغير من نطق حرف العلة الذي في وسطها وهو (i) مع ملاحظة أن هذا لا يستدعي ميزة للغة على أخرى بل هي خصائص يتكون من مجموعها المقومات الهامة للغة وكذلك المفرد والجمع Man, Men.

ومن الفوائد العملية لباب الإعلال والإبدال معرفة أصل المادة عند الكشف عليها في المعجم العربي، فرغم أن كلمة مثل: صم أو عدة[1] مكونة من حرفين إلا أننا بمعرفتنا أن فعل الأمر الأجوف تحذف عينه يمكننا أن نحكم بأن عين الكلمة حرف علة، وكما تدلنا معرفة أن المصدر من المثال قد تحذف فاؤه - على فاء الكلمة المحذوفة.

تحديد أنواع الاعـلال

فالإعلال إذاً بالنسبة للغة العربية يكون بتغير حرف العلة الذي هو أحد أصول الكلمة إلى حرف آخر أو بعدم وجوده في بعض تصاريف الكلمة.

وقد يحصل أحياناً أن حرف العلة قد يغير في بعض التصاريف إطراداً إلى حرف صحيح معين كما في المادة: و ص ل عندما نصوغ منها فعلاً على

---

(١) تاء التأنيث لا تدخل في عدد حروف الكلمة.

وزن افتعل فإننا نقول (اتصل) بتاء مشددة. وهذه التاء في الواقع تاءان وتمثل الثانية منهما تاء افتعل وتمثل الأولى فاء الكلمة أي الواو في (و ص ل).

وأحياناً يكون التغيير في بعض الكلمات التي على وزن افتعل متعلقاً بالتاء نفسها، فتكون طاء وذلك إذا كانت فاء الكلمة صاداً مثلاً كما في (ص ب ر) فعندما نصوغ منها كلمة على وزن افتعل فإننا نقول اصطبر. وهذا النوع يسمى بالإبدال لأن التغيير فيه لم يتناول حرف العلة وإنما تناول الحرف الصحيح.

أما بعض أمثلة النوع الأول كما في صيام وصائم فيسمى التغيير الإعلال لأن التغيير في نوع حرف العلة كما يسمى بالإبدال لأننا أبدلنا حرفاً من آخر.

وأما التغيير في (يصوم) فعلاً مضارعاً المأخوذة من (ص و م) فإن نوع حرف العلة لم يتغير بل حركته فقط، ويسمى هذا بالإعلال فقط والخلاصة أن بعض الأمثلة يسمى التغيير فيها إعلالاً كما في (يصوم) وبعضها يسمى إبدالاً كما في (اصطبر) وبعضها يطلق عليه الاسمان كما في صيام.

فالعلاقة المنطقية بين الإعلال والإبدال. العموم والخصوص الوجهي إذ يجتمعان في (صائم) وينفرد الإعلال في (يصوم) كما ينفرد الإبدال في (اصطبر).

وهذا كله في الإعلال والإبدال المطرد قياساً في اللغة فلا يدخل في الحسبان مثل استحوذ بعدم قلب الواو ألفاً كما في نظائرها من الفعل الأجوف الذي بدىء بالسين والتاء مثل استفاد استعان استباح... إلخ، كما لا يدخل في الحسبان جدف وجدث. لأن بعض اللهجات المحلية في اللغة العربية كانت تغير الفاء إلى ثاء للعلاقة الصوتية بينهما. وإنما يكون الإعلال والإبدال قياسيين في مواضع خاصة نص عليها الصرفيون.

والمقصود بالحروف التي يدخلها الإعلال، الألف والواو والياء والهمزة

ولا ينبغي أن يفهم من هذا أن الهمزة حرف علة لأنها من الناحية الصوتية ضمن الحروف الصحيحة، ولكنها في باب الإعلال تعامل معاملة حروف العلة فتتناوب مع الألف والواو والياء في الأصل الواحد كما نقول في مال يميل فهو مائل، بل إنها أحياناً تحذف كما في سل أمراً من سأل.

ومن اللغويين الأقدمين الذين عاملوا الهمزة معاملة حروف العلة أصحاب المعاجم الأول مقتفين أثر رائدهم الخليل بن أحمد في كتاب العين وذلك كالتهذيب للأزهري والجمهرة لابن دريد والمحكم لابن سيده والبارع لأبي علي القالي ومختصر العين للزبيدي. فعندما يذكر في هذه الكتب باب الثلاثي المعتل فمعنى هذا أن مادة الكلمة مركبة من حرفين صحيحين ومن حرف علة في أي وضع كما في باب السين والراء وحروف العلة فإذا رمزنا لحرف العلة بعلامة استفهام فإن هذا يعني أن الأصول الستة للكلمة تؤخذ من هذا المثلث:

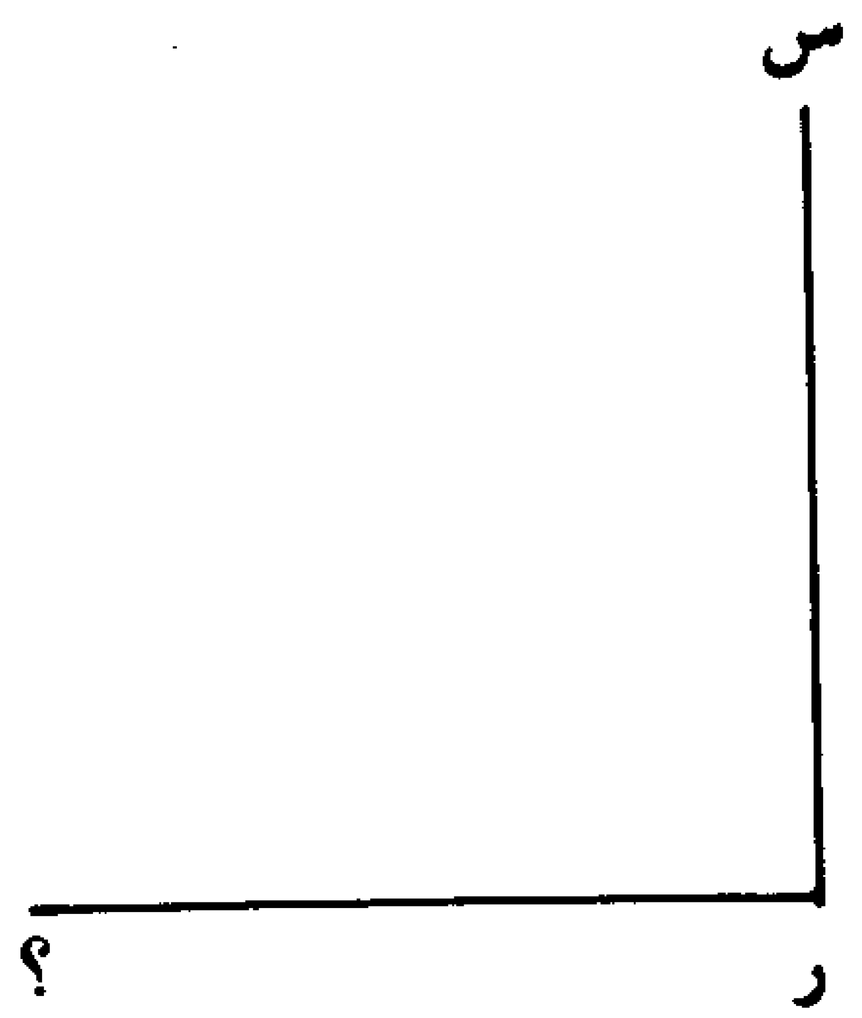

أي (١) س ر ؟. (٢) س ؟ ر. (٣) ر س ؟ (٤) ر ؟ س.
(٥) ؟ س ر. (٦) ؟ ر س.

وعلامة الاستفهام هنا تساوي أحد الحروف الأربعة الألف والواو والياء والهمزة وعلى ذلك يمكن أن يتكون من الأصول الستة أربع وعشرون كلمة لكل أصل أربع كلمات فمثلاً الأصل (٢) يمكن أن يكون:

سار، السير، السور، السؤر إلخ.

مواضع الإعلال

المواضع القياسية لقلب حروف العلة بعضها من بعض تكون مطردة في مواضع معينة أمكن للصرفيين حصرها. ونلاحظ أن الواو والياء تشتركان في كثير من الأحكام.

قلب الواو والياء همزة

تقلب الواو والياء همزة في المواضع التالية:

الموضع الأول:

إذا وقعت إحداهما عيناً لاسم الفاعل الذي فعله ثلاثي أجوف كما في قال فهو قائل من (ق و ل) وكما في باع فهو بائع من (ب ي ع)[1].

ونلاحظ أن الفعل الماضي من المادتين السابقتين عينه مُعَلَّة أي أن واو الأول وياء الثاني تنطق في الماضي بالألف. أما إذا كانت عين الفعل الماضي من المادة غير معلة كما في «عور» فإن عين اسم الفاعل لا تقلب همزة بل تبقى واواً فيقال عاور وكما في عين، فهو عاين وذكر صاحب التصريح أن كلمة (جائزة) بمعنى الخشبة المعترضة تعامل معاملة فائز مع أنها ليست اسم فاعل، ولكن يمكن أن يلاحظ فيها الأصل حيث سلمنا بأنها مأخوذة من المادة (ج و ز).

تعقيب:

لا فرق في اسم الفاعل في هذا الموضع بين أن يكون مذكراً أو مؤنَّثاً بالتاء كما في بائعة وكذلك جمعها على صيغة منتهى الجموع كما في بوائع.

---

(١) ما لم يكن مهموز اللام كجاء فله حكم خاص سيأتي.

الموضع الثاني:

أن تقع الواو أو الياء بعد ألف مفاعل[1] وكانت مدة زائدة في المفرد مثل: عجوز وعجائز وصحيفة وصحائف، من المادتين ع ج ز، ص ح ف.

أما إذا لم تكن المدة زائدة بأن كانت من بنية الكلمة كما في معيشة من المادة «ع ي ش» فإنها لا تقلب همزة في الجمع بل يقال معايش وشذ الجمع مصائب لأن الياء في مفرده «مصيبة» من بنية الكلمة.

وأحياناً يكون ما بعد ألف مفاعل ليس مدة في المفرد، بل حرف علة متحركاً مثل قسورة ومقود فجمعها قساور ومقاود، فلا تقلب الواو أو الياء همزة.

والألف تقلب أيضاً همزة إذا وقعت في الجمع بعد ألف مفاعل وكانت مدة زائدة في المفرد كما في حباله وحبائل ودعامة ودعائم، فإذا كانت الألف غير زائد في المفرد كما في مثابة فإنها تجمع على مثاوب، وشذ منارة ومنائر.

تعقيب:

نلاحظ أن الصرفيين قد عبروا عن الموضع السابق بهذه العبارة «بعد ألف مفاعل إذا كانت مدة زائدة في المفرد» ولكن الأمثلة التي أوردوها تنطبق على المفرد الذي وزنه فعيل مؤنثاً، أو فعيلة أو فعالة. فإذا أخذنا هذا في الاعتبار أمكننا أن نختصر القيود في ذلك الموضع ونقول بأن المفرد الذي بين عينه ولامه حرف مد، وكان على فعيل أو فعالة أو فعول مؤنثات إذا جمع على صيغة منتهى الجموع فإن المد يصبح همزة بعد ألف الجمع.

الموضع الثالث:

تبدل الهمزة من الواو والياء، إذا وقعت إحداهما بعد ألف مفاعل التي قبلها حرف علة آخر، وقد مثل الصرفيون لذلك بالكلمات أول وأوائل، نيف ونيائف وسيد وسيائد، أي ما كان في أصله وأوان في مفرده وما فيه ياءات وما فيه ياء وواو ومثلوا كذلك بكلمة بوائع لتوسط الألف بين الواو والياء التي هي أصل لعين الكلمة.

---

(١) المراد بمفاعل الوزن العروضي.

تعـقيـــب:

سبق أن ذكرنا أنه يمكن إدخال المثال الأخير (بوائع) في الموضع الأول إذ ذكرنا فيه أن المفرد الذي تقلب عينه همزة عندما يكون اسم فاعل لمؤنث من الأصل الأجوف يحمل عليه جمعه كذلك.

وبناء على هذا يمكن أن نقول إن الموضع الثالث هو للكلمات التي وسطها ياء مشددة أو واو مشددة عندما تجمع على صيغة منتهى الجموع الأولى[1] فإن التضعيف يفك ويتبدل حرف العلة الثاني همزة. ثم ألا يمكننا أن نذهب إلى أبعد من هذا فندمج الموضع الثالث في الثاني[2] ونقول بأن من مواضع قلب حروف العلة همزة في مفاعل إذا كان مفرده بين عينه ولامه حرف مد مثل: عجوز، فريضة، رسائله. أو إذا كان مفرده في وسطه حرف علة مشدد مثل: أول ونيف وسيد.

الموضع الرابع:

إذا تطرفت الواو أو الياء بعد ألف زائدة فإنها تقلب همزة كما في كساء (من ك س و) وظباء جمع ظبي وأبهاء جمع بهو وبناء وبنَّاء وعداء وعدَّاء ونلاحظ أن الهمزة في كل ذلك لام الكلمة، فهي في آخرها، ولا يخرج اللام عن موضع التطرف اتباعها بألف الاثنين أو علامة الجمع أو علامة التأنيث.

ومن هذا القبيل كلمة أسماء إذا اعتبرنا أنها مأخوذة من مادة «س م و» أي من السمو فيكون وزنها أفعال. وبعضهم يعتبرها من الوسم أي السمة وهي العلامة فيكون وزنها فعلاء[3].

---

(١) نعني بالأولى مفاعل (وزناً عروضياً) وبالثانية مفاعيل.

(٢) المراد الثاني والثالث في ترتيبنا هذا، فلا يعترض بأن بعض الكتب تعتبرهما الثالث والرابع.

(٣) والصحيح الأول بدليل تنوينها إذا كانت نكرة كما في قوله تعالى: ﴿**إن هي إلاَّ أسماء سميتموها**﴾ أما إذا كانت علماً فلا تنون لأنها تكون ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث. ويشتبه ذلك على الناشئين فيمنع من الصرف الاسم الذي في آخره ألف بعدها همزة مطلقاً وهو قياس خاطىء.

ملاحظة وتعقيب:

قال الصرفيون إن الألف تشابه الواو والياء في هذا الموضع أي أنها تقلب همزة، إذا تطرفت بعد ألف كما في صحراء وحمراء فافترضوا أن الهمزة التي في الطرف كانت ألفاً ثم زيد قبلها ألف، ثم طبقت عليها قاعدة تطرف حرف العلة بعد ألف. وذلك لأنهم اعتبروا ألف التأنيث الممدودة حرفاً واحداً. ولكن لنا أن نقول إن للتأنيث القياسي علامات ثلاث: التاء كقائمة. والألف المقصورة مثل: ليلى، وألف التأنيث الممدودة التي هي عبارة عن ألف أتبعت بهمزة في آخر الكلمة. إذ إن وزن فعلاء زيدت فيه الألف والهمزة، مرة واحدة، كما زيدت الياء والنون أو الواو والنون في الإعراب مرة واحدة.

اختصاص الواو بموضع:

ذكر الصرفيون أن الواو تبدل همزة في موضع معين ولا تشاركها الياء في ذلك وذلك الموضع هو ما إذا تصدرت الواو «أي التي تقلب» قبل واو متحركة مطلقاً ـ أو ساكنة وهي أصلية.

ولتوضيح ذلك نقول إن جمع واصلة هو أواصل. وقد افترضوا أن الأصل وواصل بواوين أولاهما متصدرة، والثانية مبدلة. من ألف إذ هي في المفرد واصل . والنوع الثاني: وهو ما كانت فيه الواو الثانية أصلية يكون مثل كلمة أُوَل ـ جمع أولى ـ لقد افترضوا أن الأصل وول بضم الواو الأولى وفتح الثانية. هذا كله في المتحركة.

أما الساكنة فلا تبدل إلا إذا كانت متأصلة كما في كلمة أولى مؤنّث أول بتشديد الواو فهم يفترضون أن أصلها وولى وكما إذا تخيلنا كلمة على مثال جوهر من وكل فإننا نقول إن أصل هذه الكلمة المتخيلة ووكل ثم قلبت الواو الأولى همزة بناء على هذه القاعدة.

تعقيب:

إذا أخرجنا من الموضوع كلمة أولى وأخرجنا الكلمات المتخيلة فإنه يبقى عند ناشىء واحد قياسه مطرد وهو اسم الفاعل المؤنّث من الفعل المثال، كما في واصلة واقية، والفة. فإن العرب عند جمعها على صيغة منتهى الجموع الأولى[1] تقول: أواصل، أواق، أوالف، أليس لنا مع هذا الاضطراد أن نقول إن الجمع مبدئياً إنما هو على وزن أفاعل وزناً صرفياً لأعلى وزن فواعل كما قدر الصرفيون؟ والذي حملهم على ذلك هو حملهم المعتل على الصحيح في الجمع فقالوا شاعرة وشواعر ونائبة ونوائب. ولكننا إزاء اطراد جمع فاعلة وواية الفاء على كلمة مبدوءة بالهمزة أفليس لنا أن نستنتج أن جمعها وزنه أفاعل، وبناء عليه فلا قلب، وبذلك نتخلص من إعلال هذه الكلمات.

إبدال الواو همزة جوازاً

هناك بعض المواضع التي يجوز فيها الإبدال وذلك في حالتين:

الحالة الأولى:

إذا كانت الواو مضمومة غير مشددة ولا ممدودة. سواء أكانت أول كلمة مثل: وجوه وأجوه، ومثل: وقت وأقت، أم في وسطها مثل: أثوب وأثؤب، وأدور وأدؤر جمعي ثوب ودار بخلاف الموءودة والتأول.

أما الآية الكريمة ﴿**لا تنسوا الفصل**﴾ فضمة الواو عارضة.

الحالة الثانية:

إذا كانت مكسورة في أول الكلمة مثل: وشاح، وإشاح، ووسادة وإسادة ووفادة وإفادة. وقد قال المازني بقياسية ذلك، ولكن سيبويه يقصره على السماع.

---

(١) أي مفاعل وزناً عروضياً.

تعقيب:

لقد أدخل اللغويون الأولون اللهجات المحلية ضمن النصوص التي تؤخذ عنها القواعد، ولكن الأمر في ذلك يرجع إلى اختلاف النطق بهذه الكلمات عند القبائل فهي لهجات. وبناء عليه ينبغي مراعاة ذلك في المسائل الجائزة.

إبدال الهمزة يـاءً أو واواً أو ألفاً

هذه المسألة عكس المسألة السابقة. فكما كنا نبدل الواو والياء همزة في نحو قائل وبائع، كذلك هنا يمكن أن نقلب الهمزة إلى إحداهما، فنقول في جمع خطيئة (خطايا)؛ ونقول في وزن أفعل من أمن وأنس (آمن وآنس) بدليل أن المضارع يؤمن ويؤنس.

وعلى هذا يكون قلب الهمزة واواً أو ياء في موضعين:

أولاً:

في مثل خطيئة وخطايا. أي أن المفرد لامه همزة، وفي الجمع أبدلت هذه الهمزة ياء.وخطيئة على وزن فعيلة. ولكن ما وزن خطايا؟ ذهب جمهور علماء الصرف اقتداء برأي البصريين أن وزنها فعائل بكسر الهمزة ـ أي مفاعل وزناً عروضياً. وهذا الافتراض أداهم إلى أن يقولوا بحدوث تغييرات كثيرة في هذه اللفظة (خطايا) وأضرابها.

فقالوا إن التغيير (الإعلال) حصل على درجات هكذا:

أصلها خطايِىء بياء مكسورة هي ياء المفرد وهمزة بعدها هي لامه ثم حصل فيها ما يأتي من التغيير:

١	خطائىء	بإبدال الياء همزة مكسورة على قاعدة صحائف المتقدمة في مسألة «إبدال الياء والواو همزة».
٢	خطاءي	بإبدال الهمزة الثانية ياء لتطرقها بعد همزة.
٣	خطاءي	قلبت كسرة الهمزة (الأولى) فتحة.
٤	خطاءا	قلبت الياء الأخيرة (ألفاً) لفتح ما قبلها (أي بألفين بينهما همزة)
٥	خطايا	أبدلت الهمزة ياء ـ للتخلص من اجتماع شبه ثلاث ألفات، وكان من الممكن إبدال الهمزة واواً ولكن الياء أخف كما قالوا.

من هذا الجدول يتضح أن جمهور الصرفيين افترضوا أن جمع خطيئة (خطايىء) ثم حصل فيها خمسة تغييرات. ونجد أن الخطوة الأخيرة في التغيير هي التي تمت بناء على قاعدة قلب الهمزة واواً أو ياء. أما غيرها فقد تمت بناء على قواعد أخر في غير هذه المسألة ـ تقدم بعضها (كصحائف) وبعضها سيأتي. ومن افتراض الصرفيين أن زنتها مفاعل (وزناً عروضياً) أي بكسر العين نشأت هذه الخطوات ولذا قالوا في تعريف هذا الموضع ما يلي: -

أن تقع الهمزة في جمع مفاعل بعد ألفه بشرط أن تكون تلك الهمزة عارضة وأن تكون اللام معتلة (واو، ياء؛ همزة) مثل بلية قضية، خطيئة.

فهذه الأمثلة الثلاثة عند جمعها على مفاعل ستكون الهمزة في الخطوات التي قبل[1] الأخيرة عارضة بعد ألف مفاعل (وقبل لام الكلمة، واو؛ ياء وهمزة).

وإليك جدول تدرج التغييرات في قضية عندما تجمع على (مفاعل) أصلها قضايي بياءين الأولى زائدة والثانية لام الكلمة ثم حصل فيها ما يأتي:

(١) في الجدول السابق.

١	قضائي	أبدلت الياء الأولى همزة كما في (صحائف).
٢	قضاءي	قلبت كسرة الهمزة فتحة للخفة.
٣	قضاءا	قلبت الياء ألفاً لفتح ما قبلها.
٤	قضايا	أبدلت الهمزة ياء ـ بناء على قاعدة هذه المسألة التي نحن بصددها.

ونلاحظ أن الخطوات هنا قد نقصت مرحلة عن خطوات جمع خطيئة.

أما جدول بليّة فمختلف تدرجه قليلاً عن قضية، ذلك مع أن وزنهما واحد وهو فعيلة، إلا أن لام قضية ياء إذ هي من قضى يقضي.

أما لام بلية فهو الواو في الأصل إذ هي من بلا يبلو بمعنى اختبر، وأصل الجمع بلايو بزنة فعايل، وعلى ذلك يكون جدولها كما يلي:

١	بلايي	بقلب الواو الأخيرة ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة.
٢	بلائي	بقلب الياء الأولى همزة كما في (صحائف).
٣	بلاءي	أبدلت كسرة الهمزة فتحة للخفة.
٤	بلاءا	أبدلت الياء ألفاً لوقوعها متطرفة بعد فتحة.
٥	بلايا	أبدلت الهمزة واواً، بناء على قاعدة هذا الباب.

ومثل بلية مطية إذ هي من المطو وهو الظهر بمعنى أن الإنسان يركب على ظهرها.

من هذه الأمثلة الثلاثة نرى أن قلب الواو أو الياء همزة إنما حدث في أنواع ثلاثة من الكلمة.

١ ـ ما لامه همزة، كخطيئة.
٢ ـ ما لامه ياء أصلية كقضية.
٣ ـ ما لامه واو ثم قلبت في المفرد ياء كبلية.

ويلحق بها نوع رابع، ولكن تبدل فيه الهمزة واواً وهو:

٤ ـ ما لامه واو سلمت في المفرد فلم تقلب شيئاً مثل: هراوة. بزنة فعالة وجمعها هراوي بفتح الواو وجدول التدرج في تغييرها هو:

أصلها هرااو. فالألف الأولى ألف (مفاعل) والألف الثانية هي التي كانت مدة زائدة في المفرد، كما في رسالة حين جمعت على رسائل ـ وبعضهم يقول إن الأصل هراوو لتعذر النطق بألفين أما التغيرات فهي:

١	هرائو	بإبدال الألف التي كانت في المفرد همزة كما في رسائل.
٢	هرائي	بإبدال الواو الأخيرة ياء، لتطرفها وكسر ما قبلها.
٣	هراءي	بفتح الهمزة للتخفيف.
٤	هراءا	بإبدال الياء ألفاً.
٥	هراوي	بإبدال الهمزة واواً، حفاظاً على صورتها في المفرد ـ الذي هو هراوة ـ ليتشاكل الجمع مع المفرد.

هذا وقد ذكرنا آنفاً في تعريف الصرفيين لموضع قلب الهمزة واواً أو ياء أنهم اشترطوا ما يأتي:

أ ـ أن تكون الهمزة عارضة.
ب ـ أن تكون لام الكلمة معتلة (أو همزة).

أما الأول: وهو عروض الهمزة فقد رأيناه عند ذكر تدرج خطوات

التغيير في جميع الجداول السابقة وذلك في الخطوة التي قبل الأخيرة. ومعنى هذا أن المفرد لم تكن فيه همزة قبل لام الكلمة مثل: قضية وبلية وهراوة.

أما إذا كان المفرد فيه الهمزة قبل اللام مثل مرآة فلا يغير الجمع فنقول المرائي. فوزن مرآة مفعلة، إذ هي مأخوذة من الرؤية ووزن المرائي مفاعل بكسر العين وقد وردت في بعض لهجات العرب كلمة المرايا بالإعلال.

وأما الثاني: وهو اشتراط كون لام الكلمة حرف علة فيشيرون به إلى أن الأخير إذا كان حرفاً صحيحاً فإن الهمزة العارضة لا تقلب ياء أو واواً. وذلك مثل صحائف جمعاً لصحيفة وعجائز جمعاً لعجوز.

رأي الكوفيين:

وجميع ما تقدم هو على فرض أن وزن الجمع لكلمات: قضايا، بلايا، خطايا. هو مفاعل بكسر العين أي فعائل. ولكن قال الكوفيون إنه لا داعي لهذا التطويل. فالجمع إنما هو فعالى بفتح اللام فجمع هراوة هو هراوي بدون تغيير وجمع قضية التي هي على وزن فعيلة قضايا بزنة فعالى.

أما مطية فوزنها فعيلة. وأصل لامها واو عندهم أيضاً ـ أي مطيوه ـ وعند الجمع أبدلت الواو ياء كما أبدلت في المفرد.

وأما خطيئة التي بزنة فعيلة فأصل جمعها خطاءاً، ثم أبدلت الهمزة ياء فصارت خطايا(١).

ومذهب الكوفيين أقرب إلى المنهج الوصفي، إذا هو قد اعتبر الواقع وبعبارة أخرى لم يقس المعتل على الصحيح في هذا الجمع، إذ أن الذي حمل البصريين على اقتراض تلك التغيرات الكثيرة إنما هو أنهم رأوا: أن صيغة منتهى الجموع الأولى (مفاعل) دائماً مكسور فيها ما بعد الألف ـ أي

(١) للتحليل رأي وسط بين الكوفيين والبصريين. انظر الأشموني جـ ٤ ص ٢٩١.

عين مفاعل ـ فحملوا المعتل في ذلك على الصحيح حتى أنهم جعلوا عذارى وصحارى بزنة مفاعل. ثم فتحت فيها الراء.

ثـانيـاً:

الحالة الثانية من حالات قلب الواو والياء همزة (وتشاركهما في ذلك الألف) هي:

أن تلتقي همزتان في كلمة واحدة وتكون الأولى متحركة والثانيـة ساكنة. فإن الثانية تقلب مدة من جنس حركة الأولى مثل:

أأمن، آمـن، أؤمن: أومن، ائماناً: إيماناً.

فالهمزة الثانية من الكلمة الأولى أبدلت ألفاً لسكونها وفتح ما قبلها.

والهمزة الثانية من الكلمة الثانية أبدلت واواً لسكونها وضم ما قبلها.

والهمزة الثانية من الكلمة الثالثة أبدلت ياء لسكونها وكسر ما قبلها.

فحركة الهمزة هي التي تتحكم في نوع حرف المد بعدها كما هو مشاهد من الأمثلة السالفة.

وبهذه المناسبة يذكر الصرفيون في هذا الموضع الصور المنطقية لالتقاء الهمزة من حيث السكون والحركة تحت عنوان:

مسألة الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة:

وذلك يكون بإحدى هذه الصور:

١ ـ الأولى متحركة والثانية ساكنة.

٢ ـ الأولى ساكنة والثانية متحركة.

٣ ـ تكونان متحركتين.

والصورة العقلية الرابعة وهو أن تكونا ساكنتين غير موجودة في اللغة العربية، لأنها لا تسمح بالتقاء الساكنين في كلمة واحدة.

وقد ذكرنا آنفاً حكم الصورة: الأولى وذلك مثل آنس، إيناساً.

أما الصورة الثانية وهي أن تكون الهمزة الأولى ساكنة والثانية متحركة فذلك لا يكون إلّا في موضع العين أو اللام مثال الأول صيغة فعال بتشديد العين من السؤال واللؤلؤ والرأي فتقول:

سآل، لآل، رآس.

أما الهمزتانْ اللتان تكونان في موضع اللام فليس لهما كلمات مستعملة في اللغة العربية ولكن الصرفيين تخيلوا وافترضوا صيغاً من عندهم، وذلك كما إذا بنى من كلمة مهموزة اللام كقرأ صيغة على مثال قمطر أي كلمة رباعية فتكرر اللام أي الهمزة مع تسكين الأولى. وفي هذه الحالة تبدل الثانية ياء فيقال قرأي. ولكن ما معناها؟ لا شيء لأنها لم تستعمل في اللغة العربية.

التقاء الهمزتين المتحركتين

وهذه الحالة هي الصورة الثالثة من اجتماع الهمزتين، ونوع الحركة من ضم وكسر وفتح يتحكم في الإبدال ونوعه.

الهمزتان في الطرف:

إذا تطرفت الهمزتان المتحركتان تقلب الثانية ياء بقطع النظر عن حركة ما قبلها والأمثلة لذلك كلمات مفترضة كما يلي:

١ - يبنى من - قرأ - على مثال - جعفر - فيقال: «قرأأ».
٢ - يبنى من - قرأ - على مثال - برثن - فيقال: «قرؤؤ».
٣ - يبنى من - قرأ - على مثال - زبرج - فيقال: «قرئىء».

فالهمزات الأخيرة كل منها متطرفة بعد همزة متحركة. ولكن حركة

الأولى الفتح والثانية الضم والثالثة الكسر. وفي كل حالة تبدل الهمزة المتطرفة ياء، ولكن لا ينتهي التغيير عند هذا الحد في كل حالة بل يستتبع تغييراً آخر كما يلي:

١ - في الحالة الأولى «قرأأ» على مثال جعفر - تبدل الهمزة الثانية ياء حسب القاعدة، ثم تبدل الياء ألفاً لمناسبة الفتحة قبلها فتصبح الكلمة من قبيل الاسم المقصور.

٢ - في الحالة الثانية «قرؤؤ» على مثال برثن - تبدل الهمزة الثانية ياء حسب القاعدة. ولكن يزاد على هذا كسر الهمزة قبلها لمناسبة الياء فتصبح «قرئي» أي من قبيل الاسم المنقوص، وتعل إعلال قاض.

٣ - في الحالة الثالثة «قرئىء» على مثال - زبرج - تبدل الهمزة المتطرفة ياء ثم تعل الكلمة إعلال قاض لأنها أصبحت من قبيل الاسم المنقوص. والفرق بين قرئي في الحالة الثانية وبينها في الحالة الثالثة هو ضم القاف وكسرها.

الهمزتان في غير الطرف: -

الهمزة المتحركة تكون حركتها الفتح أو الكسر أو الضم، فإذا أتبعت بأخرى متحركة فإن الصور المنطقية تكون تسعة. وحصولها من ضرب الحالات الثلاث الأولى في الحالات الثلاث الثانية.

والألفاظ التي يمثل بها لذلك جلها متخيل. وقد ذكرها الصرفيون تتمة للأقسام فقط.

والذي يبدل من الهمزتين هو الهمزة الثانية.

فتبدل ياء إذا كسرت، أو كسر ما قبلها وكانت مفتوحة.

وتبدل واواً إذا ضمت ، أو فتحت بعد فتحة أو ضمة .

ويتضح ذلك من الجدول الآتي : ـ

	حركة الأولى	حركة الثانية	ملاحظات
١	كسر	كسر	
٢	فتح	كسر	تبدل الثانية ياء لكسرها
٣	ضم	كسر	
٤	كسر	فتح	تبدل الثانية ياء لفتحها بعد كسر
٥	فتح	فتح	تبدل الثانية واواً لفتحها بعد غير كسر
٦	ضم	فتح	
٧	كسر	ضم	
٨	فتح	ضم	تبدل الثانية واواً لضمها
٩	ضم	ضم	

والأمثلة في أغلب الأحوال السابقة كلمات افتراضية يطلب صوغها على مثال كلمات أخرى يمكن الرجوع إليها في المطولات.

وبعض هذه الصور مستعملة كلماتها فعلاً مثل: أوادم جمعاً لآدم فإن وزن الجمع فواعل وأصله أآادم بهمزتين مفتوحتين فألف مد أبدلت الثانية واواً بناء على القاعدة السالفة أي رقم ٥ من الجدول السابق وكذلك كلمة أويدم تصغيراً لآدم فإن الهمزة الثانية أبدلت واواً بناء على القاعدة السالفة أي رقم ٦ من الجدول السابق.

جواز قلب الهمزة مدة:

إذا سكنت الهمزة في وسط الكلمة وليس قبلها أو بعدها همزة أخرى فبعض لهجات العرب تخففها بالمد مثل رأس ولؤم وبئر فيقولون. راس، لوم بير.

ولعل هذا يفسر وجود هذه الظاهرة في بعض القراءات .

تعقيب:

ما كان أغنى علماء الصرف عن ذكر هذه الاحتمالات العقلية لالتقاء الهمزتين في كلمة واحدة. وكان الممكن الاقتصار على ما ورد في اللغة العربية فعلاً. وهذا يقوي جانب النظرية التي تقول بعدم وجوب خضوع قواعد اللغة للتقسيمات المنطقية في كل الأحوال.

الإعلال في حروف العلة

فيما سبق تكلمنا عن الإعلال بين الهمزة وحروف العلة أي أن الحروف الأربعة وهي: «ء . واي» كانت تعتبر وحدة قائمة بنفسها.

والآن نتكلم عن التغيير بين حروف العلة الثلاثة أي: «واي» دون أن تشترك في ذلك الهمزة. وكل اثنتين من الثلاثة يشتركان في حكم وهذا يشمل ما يأتي:

١ ـ قلب الألف والواو ياء.
٢ ـ قلب الألف والياء واواً.
٣ ـ قلب الواو والياء ألفاً.

أولاً: قلب الألف والواو ياء

ولكل منهما مواضع خاصة: ـ

أ ـ تقلب الألف ياء في مسألتين:

١ ـ أن يكسر ما قبلها، وذلك كما لو جمعنا كلمة بوزن مفعال مثل: مصباح ومنشار ومسمار، على صيغة منتهى الجموع الثانية «مفاعيل» فتقول: مصابيح، مناشير ، مسامير: فالياء التي قبل آخر الجمع في هذه الكلمات

الثلاث وما يشبهها هي التي كانت ألفاً في المفرد. ومثل الجمع في ذلك التصغير، فنقول مصيبيح، منيشير إلخ.

٢ ـ أن تقع الألف بعد ياء التصغير، وذلك كما في الكلمات التي على وزن فعال بتثليث الفاء، مثل: غلام، غزال، كتاب. فإن ياء التصغير فيما زاد على ثلاثة أحرف تستدعي كسر ما بعدها إن لم يكن ألفاً، أو جعله ياء إن كان ألفاً كما في هذه الكلمات الثلاث. وحينئذٍ تدغم الياء في الياء فيصبح لدينا ياء مشددة فنقول: غليم، غزيل كتيب.

ب ـ تقلب الواو ياء في عشر مسائل:

١ ـ أن تقع متطرفة بعد كسرة، وهذا يكون: في الفعل الماضي مبنياً للمعلوم كرضي من الرضبوان وقوي من القوة. أو مبيناً للمجهول كعفى عنه من العفو كما يكون في اسم الفاعل الناقص مثل: الغازي والداعي، من الغزو والدعوة.

وإذا كانت الواو في الطرف ثم أتبعت بتاء التأنيث فإن ذلك لا يخرجها عن الطرف، بل تبدل ياء أيضاً، وذلك كما نصوغ من شجا يشجو شجواً صفة مشبهة فالمذكر هو الشجي والمؤنثة شجية[1] بتخفيف الياء.

٢ ـ أن تقع عيناً لمصدر فعل أجوف، وقبلها كسرة وبعدها ألف، سواء أكان ثلاثياً أم غير ثلاثي، كصيام وقيام وانقياد واعتياد. بشرط أن تكون العين معلة. أما إذا كانت العين غير معلة فإنها تبقى واواً كما في جاور جواراً، ولاوذ لواذاً كذلك لا إبدال في حال «حولاً» لعدم الألف، ولا في راح رواحاً لعدم الكسر.

٣ ـ أن تكون عيناً لجمع صحيح اللام مثل دار وديار، وحوض وحياض.

---

(١) ذكر الصرفيون أيضاً أن زيادة الألف والنون لا تخرج الياء عن التطرف ولكنهم مثلوا لذلك بكلمة خيالية هي أن تصوغ من الغزو على مثال قطران، فنقول: غزيان.

ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف كالمثالين السابقين. أما إذا لم يكن بعدها ألف فإن الواو تصح ولا تعل كما في كِوَزَة جمعاً كوز. وبشرط أن تكون العين ساكنة في المفرد كما ذكرنا في دار وحوض، فإن لم تكن ساكنة كما في طويل فإنها لا تبدل ياء فنقول طوال. وشذ قول الشاعر:

تبين لي أن القماءة ذلة   وأن أعزاء الرجال طيالها

وكل هذا في الجمع الصحيح اللام. أما إذا كان الجمع معتل اللام فلا تبدل فيه الواو ياء، بل تبدل همزة فيقال في جمع ريا، رواء، وفي جمع جو: جواء.

٤ ـ أن تقع طرفاً وهي رابعة فصاعداً كما يصاغ من زك و: زكيت تشديد الكاف. وكذلك اسم المفعول مثل: مزكيان.

٥ ـ أن تقع متوسطة ساكنة مفردة[١] بعد كسرة كما في ميزان من وزن. وميقات من الوقت. بخلاف سوار لتحركها. وبخلاف أجلواذ لتشديدها.

٦ ـ أن تكون الواو لاماً لفعلى بضم الفاء «مؤنَّث أفعل التفضيل» كقولهم من العلو والدنو هي العليا أو الدنيا. وشذت كلمة «القصوى» فإنها سمعت بالواو وفي القرآن في ذكر غزوة بدر ﴿**إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى**﴾.

وبنو تميم يقولون (قصياً) ولكنا نلتزم ما ورد في القرآن: أما إذا كانت فعلى اسماً جامداً أي ليست «أفعل تفضيل» فإن الواو تبقى بحالتها مثل حزوى اسماً لموضع.

---

(١) يريد الصرفيون بقولهم: «مفردة» أي غير مكررة.

٧ ـ أن تجتمع هي والياء في كلمة وتسبق إحداهما بالسكون كما في المصدر من لوى. وبعد أن نقلب الواو ياء ندغمها في الياء الأخرى فنقول طي ولي .وكذلك وزن فيعل من ساد ومات فنقول سيد وميت وأصلهما سيود وميوت. وشذت بعض كلمات مثل: ضيون السنور، ويوم أيوم، وعوى الكلب عوية. ومثل رجاء بن حيوة.

٨ ـ أن تكون الواو في الأصل لام مفعول الذي ماضيه على فعل بكسر العين كما نقول من: رضي وقوي: مرضي، ومقوي عليه. فإذا كانت عين الفعل مفتوحة ضمت الواو كمغزو ومدعو: وشذ قول الشاعر:

وقد علمت عرسي مليكة أنني   أنا الليث معدياً علي وعادياً

٩ ـ أن تكون الواو لام فعول «بضم الفاء» جمعاً. كما نجمع عصا ودلو، فنقول عصى ودلى، والأصل عصوو، فعصوي: أبدلنا الواو ياء وأدغمنا الياء في الياء ثم كسرنا أول الكلمة وثانيها لمناسبة الياء المشددة. ولا زال وزن عصى ودلى هو «فعول».

أما إذا كان فعول مفرداً كالمصدر من علا وعتا فإن الواو فيه لا تبدل ياء بل نقول «عتواً وعلواً» ويقل فيه قلب الواو ياء كما نقول في مصدر قسا يقسو: قسياً(١).

١٠ ـ أن تكون الواو عيناً للجمع الذي على وزن فعل «بضم الفاء وتشديد العين» مثل صيم من «ص و م» ونيم من «ن و م» وهذا التغيير جائز فيصح أن نقول «قوم ونوم».

ويشترط ألا يكون الجمع معتل اللام مثل: شوى غوى جمع شاوٍ وغاوٍ. كما يشترط ألا يفصل بين عين الكلمة ولامها ألف وإلا بقيت الواو دون قلبها ياء. مثل: صوام ونوام.

(١) وليست هذه الكلمة هي قسيًا جمع لقوس.

ثانياً: قلب الألف والياء واواً

تختص الألف بمواضع والواو بمواضع.

أ ـ فالألف تقلب واواً إذا كانت: ـ

١ ـ مسبوقة بضم وذلك في الفعل الذي على زنة فاعل حين يبنى للمجهول فنقول في ضارب ضورب وفي صالح صولح، كما أنه يحدث أيضاً في الاسم الذي بزنة فاعل عندما يصغر فتقول في حامد حويمد وفي عامر عويمر.

٢ ـ في جمع فاعلة على صيغة منتهى الجموع مثل: شاعرة وشواعر وقافلة وقوافل[١].

ب ـ وتقلب الياء واواً في أربعة مسائل:

١ ـ أن تكون الياء ساكنة مفردة «غير مشددة» في غير جمع، كما في المضارع من أيقن وأيسر فنقول: يوقن ويوسر. وكذلك اسم الفاعل منهما فنقول: موقن وموسر.

وذلك بخلاف: هيام لتحركها، وبخلاف حُيَّض لتشديدها، وبخلاف بيض وهيم بكسر أولهما لأنها جمع أبيض وبيضاء وأهيم وهيماء.

٢ ـ إذا ضم ما قبلها وكانت لاماً لفعلى مضموم العين: وذلك في الأفعال التي يقصد بها التعجب كما نصوغ من «ق ض ى» قضو الرجل بمعنى «ما أقضاه» وكما نصوغ من «ن هـ ى» نهو بمعنى ما أنهاه.

٣ ـ إذا كانت الياء لاماً لفعلى «بفتح الفاء اسماً» لا صفة مثل تقوى وفتوى، وسمع ريا اسماً للرائحة. وهذا بخلاف صديا لكونها صفة. ومذكرها صديان.

---

(١) لم يذكر الصرفيون هذا الموضع هنا ولكنه تنطبق عليه القاعدة اطراداً كما ترى.

٤ ـ إذا كانت الياء عيناً لفعلى «بضم الفاء» اسماً مثل طوبى لهم» من «ط ي ب» فإن كانت صفة بقيت الياء صحيحة وهنا يكسر ما قبلها ومنه في القرآن ﴿قسمة ضيزي﴾ أي ظالمة، ومثله مشى مشية حيكى. أي يتحرك فيها المنكبان.

ثالثاً : قلب الواو والياء ألفاً

وذلك إذا تحركت الواو وانفتح ما قبلها كما في «قال» فعلاً ماضياً فإنها مأخوذة من «ق و ل».

أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها فإنها تقلب ألفاً كما في «باع من ب ي ع» وهذا القلب مقيد بقيود أو مشروط بشروط. منها أربعة مبدئية وهي :

١ ـ أن يتحركا.
٢ ـ أن تكون الحركة أصلية.
٣ ـ أن يفتح ما قبلهما.
٤ ـ أن تكون الفتحة في نفس الكلمة التي فيها الواو أو الياء.

وهذه الأربعة مأخوذة من تعريف الموضع نفسه. أما الشروط الأخرى فهي :

٥ ـ أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين بخلاف بيان وطويل، وألا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة، إن كانتا لامين، وهذا بخلاف غزواً، رمياً، فتيان، عصوان، علويّ، فتويّ.

٦ ـ ألا تكونا عيناً لفعل،«بكسر العين»:الذي وصفه على أفعل مثل: عور فهو أعور، وغيد فهو أغيد.

٧ ـ ألا تكونا عيناً لمصدر هذا الفعل كالعور والهيف وهو نحالة الخصر.

٨ - ألا تكون الواو عيناً لافتعل الدال على المشاركة مثل: اشتوروا بمعنى تشاوروا. وكذلك اجتوروا بمعنى تجاوروا، بخلاف ما لا يدل على المشاركة مثل: اختان من. «خ و ن» ومثل: اختار من «خ ي ر» وقيل: لا يشترط ذلك في الياء كما في استاف القوم بمعنى تسايفوا.

٩ - ألا تكون إحداهما متبوعة بحرف يستحق هذا الإعلال كما في الحيا والهوى.

١٠ - ألا تكونا عينين للمصدر الذي على وزن فعلان «بتحريك العين» كما في الجولان والهيمان وهو شدة الظمأ.

الإبدال في مادة الافتعال

القلب في هذه الحالة ليس بين حرف علة وآخر ولكنه بين حرف علة وبين حرف صحيح هو التاء، أو بين حرفين صحيحين هما التاء والطاء في حالة أخرى.

فالحالة الأولى خاصة بفاء الافتعال، والحالة الثانية خاصة بتائه.

أولاً: فاء الافتعال

إذا كانت فاء الكلمة واواً كما في وعد ويسر وصغنا منها كلمة على وزن افتعل وما تفرع منها أي يفتعل مفتعل اسمي فاعل ومفعول أو افتعال مصدراً، فإن الواو أو الياء في أول الكلمة تقلب تاء، ثم تدغم التاء في التاء فنقول: اتعد يتعد، متعد، اتعاد.

وكذلك: اتسر يتسر، متسر، اتسار.

والوزن في كل هو: افتعل، يفتعل، مفتعل، افتعال. وهذا كله مشروط بأن تكون الواو أو الياء أصلية بخلاف ما إذا كانت إحداهما مبدلة من الهمزة تخفيفاً كما نصوغ من أمن على وزن افتعل فنقول: «ائتمن» ثم يحصل على سبيل التخفيف أن تبدل الهمزة التي هي فاء الكلمة ياء فنقول ايتمن ايتماناً. فهنا لا تبدل فاء الافتعال تاء ثم ندغمها. بل نبقيها على حالتها إشارة إلى أنها مبدلة من همزة.

وكذلك الحال في صيغة افتعل من الإزار، فإننا نقول ائترز، ثم يحدث أن تخفف الهمزة أحياناً بإبدالها ياء،فنقول: ايتزر، وهنا لا نقلب ياء الأفعال تاء.

على أن الجوهري في معجمه «الصحاح» قال إن اتزر صحيح ووارد في اللغة فعلى هذا يكون إبدال فاء الافتعال تاء سماعياً هنا.

ثانياً: تاء الافتعال

وفي هذه الحالة تبدل تاء الافتعال طاء وذلك فيما يلي:

إذا كانت فاء الكلمة من حروف الأطباق الأربعة وهي «ص، ض، ط، ظ» فإن ورود التاء تالية للصاد يكون فيه انتقال من صفة الأطباق إلى صفة الاستفال وهذا غير مألوف في اللغة فتبدل التاء طاء ليكون الحرفان المتجاوران مطبقين. وذلك لحصول التجانس الصوتي في الكلمة الواحدة. وأمثلة ذلك:

١ ـ ما فاؤه صاد مثل: اصطبر، اصطنع، اصطفى، وكذلك يصطبر، مصطبر اصطبار، والوزن لا زال افتعل.

٢ ـ ما فاؤه ضاد مثل: اضطرب، اضطغن: ومثل ذلك الماضي المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر.

٣ ـ ما فاؤه طاء مثل: اطلب، اطلع وكذلك يطلع، مطلع، اطلاع، والوزن افتعل، يفتعل، مفتعل، افتعال.

٤ ـ ما فاؤه ظاء، مثل: اظطلم، من الظلم. وزنها افتعل. هذا وقد استعملت لغة العربية هذه المادة وأشباهها استعمالين آخرين هما:

أ ـ إبدال الظاء طاء أي تنطق الكلمة بطاء مهملة مشددة.

ب ـ إبدال الطاء ظاء أي تنطق الكلمة بظاء معجمة مشددة.

أي أن الكلمة في هاتين الحالتين يستعل فيها حرف واحد مشدد.

وهناك حكم خاص لتاء الافتعال إذا كانت دالاً، ذالاً، أو زاياً. وذلك كما في دان، زان، ذكر.

أ - دان، في صيغة الافتعال نقلب التاء دالاً وندغم الدال في الدال فنقول أدان، يدان، مدان والأولى بوزن افتعل، والثانية بوزن يفتعل بكسر العين، والثالثة بوزن مفتعل بكسر العين إن كانت اسم فاعل. وبفتحها إن كانت اسم مفعول.

ب - زان، عند أخذ صيغة الافتعال منها تبدل التاء دالاً فنقول ازدان «افتعل» يزدان، يفتعل، مزدان مفتعل، بفتح العين وكسرها.

جـ - ذكر: عند أخذ صيغة الافتعال منها تبدل التاء دالاً فنقول، إذ دكر.

ويصح أن نعامل هذا النوع معاملة اظطلم، أي يجوز أن نبدل الذال دالاً ويجوز العكس فنقول اذكر أو ادكر بالتشديد ومنه في القرآن الكريم: ﴿ ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر ﴾ ووزنها مفتعل.

ملاحظة:

سمع إبدال تاء الافتعال في غير المواضع المتقدمة وذلك في مضارع اختصم، فقد أبدلت التاء خاء لتشاكل الخاء الأولى ومنه في القرآن الكريم ﴿وهم يخصمون﴾ بكسر الخاء وتشديد الصاد المكسورة.

الإعلال بالنّقل

ما سبق من الإعلال كان بإبدال حرف مكان آخر فالواو مثلاً من ق و ل تبدل همزة في «قائل» وياء في «قيل» أي أن الإعلال تناول الحرف نفسه، أما في هذه الحال التي نتكلم عنها في مسألة «النقل» فتتناول الحركة لا الحرف ومعنى هذا أن الحروف الأصول في الكلمة تبقى كما هي. غاية ما هناك، أننا نغير في حركات بعض حروفها المعتلة وننقل الحركة من الحرف المعتل إلى ما قبله في مواضع معينة وتبعاً لشروط معينة.

مواضع الإعلال بالنقل:

يكون الإعلال بالنقل في أربعة مواضع هي:

أولاً، الفعل المضارع الأجوف.

مثل يبيع، يقوم، يبين، استقام، يستقيم.

أي الأفعال التي بوزن يفعل (بفتح الياء مع ضم العين أو كسرها أو فتحها، كذلك التي بوزن يفعل بضم الياء) أو بوزن أفعل أو استفعل أو يستفعل، ذلك لأن أوزان المعتل من هذه الأفعال تكون مثل: أوزان الصحيح، بمعنى أنها لا يحذف منها شيء في الميزان طالما لم تحذف منها شيئاً في الموزون.

ويمكننا أن نقول إن الإعلال بالنقل يكون في الفعل الأجوف الذي يستدعي وزنه سكون ما قبل حرف العلة فيه كما مثل.

أما الأجوف الذي يكون في وزنه تحرك للحرف الذي قبل حرف العلة أي الفاء فإنه يعل بالقلب مثل: قام، انقاد، اقتات إلخ.

وبيان كيفية الإعلال بالنقل أن نقول:

يبيع مثل: يضرب فوزنها يفعل. ويكون أصلها[1] على هذا: يبيع (بسكون الباء وكسر الياء). ثم ننقل حركة الياء أي الكسرة إلى الساكن الصحيح قبلها أي الباء فتصبح يبيع (بكسر الباء ومد الياء) ولا زال وزنها يفعل بكسر العين.

أما يقول فهي مثل: ينصر فوزنها يفعل. وأصلها يقول: (بسكون القاف وضم الواو) ثم نقلت الضمة إلى الساكن الصحيح قبلها فأصبحت يقول.

أما يخاف من «خ و ف» فأصلها يخوف مثل: يفهم. نقلنا حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فأصبحت يخوف «بفتح الخاء وسكون الواو» وهنا نزيد عملاً آخر علاوة على ما تقدم في يقول ويبيع. وهو أن نقلب الواو حرفاً من جنس الحركة قبلها. والحركة قبلها الآن فتحة، وما يجانسها هو الألف فنقلب الواو ألفاً فتصبح يخاف.

وأما يقيت من «ق و ت» فأصلها «يقوت» حصل فيها إعلال بالنقل ثم أبدلنا الواو ياء لتجانس الكسرة قبلها فأصبحت يقيت.

ونلاحظ أننا قيدنا الساكن الذي قبل حرف العلة الذي يعل بالنقل، بأن يكون صحيحاً.

أما إذا كان معتلاً فلا ننقل الحركة كما في باين وعوق بالتشديد. وكذلك لا ننقل الحركة إذا كانت أفعل للتفضيل كأبين أو للتعجب مثل: ما أبينه. بناء على فعليتها.

---

(١) أي من الناحية الافتراضية فقط.

كما أنه لا نقل في مضعف اللام أو معتلها مثل: أبيضّ ومثل: أهوى.

ثانياً: مفعَل ومفعِل بفتح العين أو كسرها من المشتقات إذا كانتا من الفعل الأجوف الثلاثي مثل: مقام، ومصيف، ومعيشة.

وكذلك ما اشتق من غير الثلاثي وكان فيه ميم زائدة في أوله واستدعى تسكين فائه وذلك مثل: اسم الفاعل من أفعل واستفعل. واسم المفعول والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان منهما وذلك مثل: مصيب، مصاب، مستطيب، مستطاب، بخلاف اسم الآلة على مفعل حيث إنه وإن كان مشتقاً فهو يدل على ذات كما في مِخْيَط.

تعقيب:

قد عبر الصرفيون عن هذا الموضع بقولهم الاسم المشبه للمضارع وزناً فقط بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل. أو زيادة لا يمتاز بها، فالزيادة الأولى وضحوها بالميم، والزيادة الثانية ذكروا لها كلمة خيالية، كأن تبنى من باع على مثال تحلىء بكسر أوله وثالثه.

وذكروا أن ما أشبه الفعل في الوزن والزيادة فلا يعل بالنقل كما في «أفعل» مثل أبين وأسود، وكذلك ما خالفه فيها كما في مخيط.

وعلى رأينا قد سبق أن ذكرنا أن اسم الآلة لا يعل. وأما أفعل هنا أي تفضيلاً أو وصفاً فلا يلزمنا إخراجه من التعريف لأنه ليس مبدوءاً بميم على رأينا.

ثالثاً: المصدر الموازن للافعال أو الاستفعال من الفعل الأجوف كما نقول إكرام واستغفار فإنهما بوزن إفعال واستفعال فكذلك نظيرهما من الأجوف.

وعندما يعل أحدهما بالنقل سيوجد في الكلمة ألفان، الأولى هي المبدلة من أصل عين الكلمة والثانية هي ألف المصدر مثلاً: مصدر أقام أصله إقوام مثل: إكرام. نقلنا حركة الواو إلى الساكن قبلها وهو القاف. ثم

أبدلنا الواو ألفاً لتجانس الفتحة قبلها فاجتمع ألفان فتعذر النطق بهما فحذفت إحداهما وعوض عنها تاء في الآخر فنقول إقامة، وكذلك الحال في استقامة.

واختلف الصرفيون في المحذوف. أهو عين الكلمة أي الحرف المعل بالنقل أم هو ألف إفعال. وعلى الأول فوزن الكلمة «إفالة» وعلى الثانية «إفعلة» هذا وقد وردت بعض كلمات استوجبت الإعلال بالنقل ولكنها لم تعل سماعاً مثل: استحوذ. استنوق الجمل كما وردت «إقام» بدون تاء.

رابعاً: اسم المفعول الثلاثي الأجوف، فالواوي يقتصر فيه على النقل والحذف كمقول ومصون، أصلهما مقوول ومصوون، بسكون القاف والصاد بزنة مفعول ثم نقلنا الضمة من الواو الأولى إلى ما قبلها. فالتقت واوان ممدودتان. فحذفنا إحداهما.

واختلف الصرفيون أهي الأولى أم الثانية. وعلى ذلك اختلفوا في وزن مصون فقال بعضهم «مفول» بناء على حذف الواو الأولى. وقال آخرون «مفعل» بضم الفاء وسكون العين بناء على حذف الواو الثانية.

أما مبيع ومدين، فأصلهما مبيوع ومديون نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلهـا، فالتقت ياء ممدودة مع واو ممدودة. ثم كسرنا ما قبل حرفي المد. أي فاء الكلمة فرقا بين الواوي واليائي. ثم حذفنا الواو، أو حذفنا الياء فقلبت الواو ياء.

والخلاف في وزنها كالخلاف في مقول، فهي أيضاً إما «مفول أو مفعل».

الإعلال بالحذف

والذي يعنينا هنا هو الحذف القياسي. وهو يكون في أنواع مطردة من الكلام هي:

أ - همزة «أفعل» في المضارع.
ب - فاء المثال.
جـ - عين الفعل الأجوف.
د - عين الفعل المضعف.

وإليك بيان كل منها:

أ - همزة أفعل

إذا كان الفعل الماضي على وزن «أفعل» أي مزيداً في أوله الهمزة، فإن مضارعه تحذف منه هذه الهمزة. فيقال:

أخرج: يخرج - أحسن: يحسن - أمد: يمـد - أجاب: يجيب - آثر: يُؤْثر: بضم حرف المضارعة.

ولا فرق في المضارع بين أن يكون مبدوءاً بالياء أو الهمزة أو التاء أو النون.

ومثل المضارع في ذلك اسم الفاعل، كمحسن ومعين، واسم المفعول كمراد ومعانٍ، وكذلك ما كان على وزن اسم المفعول من المشتقات كالمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي.

هذا وقد سمعت لهجة من لهجات العرب تقول: يؤكرم بدلاً من يكرم. وأورد الصرفيون مثالاً لذلك قول الشاعر:

فإنه أهل لأن يؤكرما

وقالوا عنه: إنه شاذ.

كما أن هناك فعلاً في اللغة العربية وهو «راق» عندما تزاد الهمزة في أوله يقال «أراق» فمضارعه «يُريق» بضم أوله كغيره من بقية الأفعال. ولكن سمع له استعمال آخر وهو إبدال الهمزة هاء. وقد ورد كثيراً في النصوص العربية، فقيل هراق دمه، والمضارع يهريق، بفتح الهاء. واسم الفاعل: المهريق. واسم المفعول: المهراق بفتح الهاء فيهما أيضاً.

ب ـ فاء المثال

إذا كان الفعل مثالاً كوعد ووثق أي واوي الفاء، وكان مضارعه مكسور العين فإن الفاء تحذف في المضارع. فيقال: ـ

يعد ـ يلد ـ يزن

ومثل المكسور العين في المضارع مفتوحها، إذا كانت لامه أو عينه حرف حلق مثل:

يضع ـ يقع ـ يهب

أما إذا لم تكن عينه أو لامه حرف حلق مثل: يوجل فلا تحذف فاؤه.

تعقيـــب :

هذا وقد قال الصرفيون في مثل: يضع ويقع. إن الحذف شاذ هنا وقالوا أيضاً، إن مما خفف الشذوذ أنها حلقية العين أو للام فكانت أصلاً مكسورة العين ثم فتحت لاشتمالها على حرف الحلق.

ولكن لنا أن نقول إن اطراد الحذف في حلقي العين أو اللام يجعلنا نضمهما في سلك القياسي لا الشاذ.

وحذف الفاء من المضارع مشروط بكسر العين، أما إذا فتحت كما سبق في وجل فلا حذف إلا في الحلقي. وكذلك إذا فتحت لعارض، كما في يوعد مبنياً للمجهول فلا حذف كما أنه يشترط أن يكون الفعل ثلاثياً فلو كان الماضي رباعياً كما في أوعد فلا حذف في المضارع، بل تقول بوعد بكسر العين، مبنياً للمعلوم.

جـ - عين الأجوف

تحذف عين الأجوف(١) في المضارع المجزوم والأمر مثل: قل، بع، لم يقل، لم يبع، اختر، لم يختر استقم لم يستقم إلخ.

وكذلك تحذف عين الماضي الأجوف إذا سكنت لامه، أي عند اتصاله بضمير رفع متحرك مثل: قلت: قلن. قلنا بعت بعن، بعنا إلخ.

د - عين المضعف

تحذف عين المضعف إن كانت عينه ولامه من جنس واحد مثل: رد،

---

(١) لم يذكر الصرفيون هذا الموضع في باب الإعلال اكتفاء بذكر النحويين له في إعراب الفعل ولكن هذا الحذف مرتبط ببنية الكلمة، وإن كان سببه في المضارع الإعراب، وأما الأمر، فلا إعراب فيه، وإن كان قد حمل على المضارع في ذلك على رأيهم.

ظل. في الفعل الماضي إذا كان ثلاثياً مكسور العين. فإن لم يكن ثلاثياً فلا حذف فيقال أحسست وأمددت بفك التضعيف دون حذف.

كذلك إذا كان الماضي مفتوح العين، فلا حـذف مثل: حللت، وشددت.

تدريبات على الاعـلال

أ ـ آيـات قرآنية

﴿ وآتوا النساء صدُقاتهن نحلة ﴾.
﴿ لو نشاء لجعلناه حطاماً فظلتم تفكهون ﴾.
﴿ وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ﴾.
﴿ وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة ﴾.
﴿ وهم يصطرخون فيها ﴾.
﴿ إنك ميت وإنهم ميتون ﴾.
﴿ ترجى إليك من تشاء منهن وتؤوي إليك من تشاء ﴾.
﴿ الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق، والذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل ﴾.
﴿ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ﴾.
﴿ وأؤمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها، لا نسألك رزقاً نحن نرزقـك، والعاقبة للتقوى ﴾.

ب ـ اقتباسات من الشعر

«في العصر الحديث»

طريق العلا وعر مطيته الجد　　وهل يعتلي من غيره البطل الفرد؟
سئمت حياتي بين قوم، فضائلي　　لديهم يغطيها التدابر والحقد

ورُب غني في احتياج إلى يد تروح بمايحوي من المال أوتغدو
وكيف يفيد المال وهو بحرزه يحيط به سور ويحجزه حد

كلما رمت خدع نفسي بنفسي كشفت لي المرآة وجه الصواب
فهو كالطائر الطليق، فحينا `في وهاد، ومرة في هضاب

في زمان من كان يمسك فيه قلماً عد أكتب الكتاب
إن في الأفق لو علمت قلوباً واجفات لقلبك الوجاب

مضاربات هي المنايا ورسلها أحرف البروق
صبوح أصحابها الرزايا وما لهم دونها غبوق
قد أتلفت أنفس البرايا بأسهم الغدر والعقوق

يبيت ينبئنا عما تنم به سرائر الغيب عن شفائه الحجب
فما الكنانة إلا الشام عاج على ربوعها من بنيها سادة نجب

فإذا رزقت خليقة محمودة فقد اصطفاك مقسم الأرزاق
والعلم إن لم تكتنفه شمائل تعليه كان مطية الإخفاق

دعوة البائس المعذب سور يدفع الشر عن حياض الكرام
عال طفلي وعالني وحباني بكساء وبدرة وطعام

أيها النيل كيف نمسي عطاشا في بلاد رويت فيها الأناما
يرد الواغل الغريب فيروي وبنوك الكرام تشكو الأواما
إن لين الطباع أورثنا الذ ل وأغرى بنا الجناة الطغاما

وحياك عنا نسيم الرياض وجاد ديارك صوب الغمام
لقد ظن «غبراء» لن تعود وكيف تضيع مطايا الكرام

تـركت بهـا أوراقـه وكـأنهـا … خمائل منها ناعم الزهر يقطف

صرَفت به عني هموماً دخيلة … وما زالت الأسفار للهم تصرف
يبيت سميراً لي أصيلاً وبكرة … أرى أنه أسنى صديق وأشرف

لك السبق إن أخرجت للناس طرفه … هي الراح لو أن الصحائف ترشف

قد ينسىء الموت النمال بجحرها … ويغول في آجامه الضرغـاما
والمجد يعتد الحيـاة قصيرة … ويرى فناء الخـالدين دوامـا

تجري فتنتظم المدائن والقرى … وتفـوتهن إلى مـدى فيـاح
تمضي فلا تقف العوائق حائلاً … وتمـر بين الصلد والصفـاح
والعلم مصباح الحياة فنقبوا … من قبل أن تثبوا عن المصباح
وقصيد كـل كتيبـة مـوارة … خضراء تقذف بالكماة رداح

المجد بالسيف إن عزت وسائله … لا يغمد الحق سيف غير مغمود

قل لحسان إن مـررت عليه … في ظلال الفردوس يطري الرسولا
إن نجداً أحيت موات القوافي … وأقـامت عمودهـا أن يميـلا
وأعـادت إلى سليلة عدنـان … شبـابـاً غضـاً ومجـداً أثيـلاً

وكم حي يعيش بنفس ميـت … طـوت آمـالهـا طي الـرداء
مضت بهم النجائب مصعدات … وللبـاكيـن رنـات الحـداء

تفـرقنـا الحيـاة فـإن أردنـا … لقـاء لم نجـد غيـر الفنـاء
طريق عبدت من قبـل نوح … ولم تلق التمـائم عن ذكـاء

حياة المرء في الـدنيا هبـاء … وآمـال المؤمـل من هـواء
وما للجازعين سوى اصطبار … وما للساخطين سوى الرضاء

الصحيح والمنقوص والمقصود والممدود

لما كان إعراب الاسم يتأثر بنوع الحرف الأخير في الكلمة من حيث الصحة والاعتلال، ولما كانت تثنية الاسم وجمعه يتأثران كذلك، لزم أن نعرض لأقسام الاسم من هذه الوجهة، وهو بهذا الاعتبار أربعة أقسام:

أولاً: الصحيح:

وهو ما كان آخره حرفاً صحيحاً، أي غير حروف العلة الثلاثة، مثل: كتاب، رجل، قلم، إلخ.

ويدخل في هذا النوع ما كان آخره همزة ليس قبلها ألف، مثل: عبء، ومثل رديء، ومملوء. وكذلك، ما كان آخره واواً مشددة، مثل عدو، أو ياء مشددة، مثل علي.

فكل هذه الأنواع داخلة تحت اسم «الصحيح» بمعنى أن الإعراب جميعه يظهر على آخرها، وبمعنى أنها لا يحذف منها شيء لأجل التثنية أو الجمع.

ثانياً: المنقوص:

وهو ما كانت في آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها. وبعبارة أخرى، ما كانت لامه ياء، مثل: الشجي، القاضي، الداعي، المكتفي، المستجدي.

وإعراب هذا النوع ـ كما هو معروف في باب المعرب والمبني ـ يكون

بحركات ظاهرة على آخره، إذا لم يكن منوناً، وتقدر عليه الضمة والكسرة، إن كان منوناً، مع حذف لامه، مثل: هذا داع إلى الخير يتوجه إلى الله بقلب راضٍ.

ثالثاً : المقصور:

وهو ما كانت لامه ألفاً لينة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً مثل: الهدى، مصطفى المنتهى، ومن هذا القبيل، المهموز الآخر إذا سهلت همزته، نحو: المبتدأ، والممدود إذا حذفت همزته: مثل السماء.

وإعراب هذا النوع بحركات مقدرة في جميع أحواله، أي سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً، وسواء أكان منوناً أم غير منون.

رابعاً: الممدود:

وهو ما آخره ألف وهمزة، مثل السماء، الرجاء، الانتهاء وحمراء ، وعلياء.

وهذا النوع بعضه مصروف أي منون، وبعضه ممنوع من الصرف، كما هو معروف في باب الممنوع من الصرف.

هذا ويجوز أن يقصر الممدود، في الشعر. ويكون ذلك ضرورة مستحسنة. ويقل مد المقصور في الشعر، ولكنه ضرورة غير مستحسنة، مثل قول الشاعر:

سيغنيني الذي أغناك عني   فلا فقر يدوم ولا غناء

* * *

ومثال الضرورة المستحسنة قول الشاعر:

لا بد من صنعا وإن طال السفر   وإن تحني كل عود ودبر

فالمقصود: ولا غنى، في البيت الأول، وكذلك: لا بد من صنعاء في البيت الثاني.

تثنية الأسماء

يثنى الاسم بإضافة ألف ونون في حالة الرفع، أو ياء ونون في حالتي النصب والجر.

فإذا كان الاسم صحيحاً فلا يغير فيه شيء، مثل: كتابان وحجرتان وظبيان ودلوان.

أما المقصور والممدود فهما اللذان يعتريهما التغيير في آخرهما عندما يراد تثنيتهما.

أما المقصور فله أحوال:

أولاً: إن كانت ألفه رابعة فصاعداً، فإنها تصبح ياء، مثل: كبريان وفضليتان ومصطفيان، ومستشفيان؛ تثنية لكبرى وفضلى ومصطفى ومستشفى.

ثانياً: إن كانت ألفه ثالثة، فإن كانت يائية الأصل قلبت ياء، مثل رحيان وفتيان، في رحى وفتى.

وإن كانت ألفه واوية الأصل قلبت واواً، مثل عصوان ومنوان، في عصا ومنا والمنا: مكيال.

ويعرف أصل الألف الثالثة ببقية التصاريف، وبكتابتها الإملائية، فالواوية تكتب ألفاً واليائية تكتب ياء، وشذ عن ذلك بعض كلمات. منها: رضيان

تثنية رضا، مع أن اشتقاقها من الرضوان، ومنها حموان تثنية حمى، مع أن اشتقاقها من الحماية.

وأما الممدود فأحواله هي:

أولاً: إن كانت همزته أصلية بقيت كما هي، مثل بداء وجُفاء وهو الزبد بفتح الباء، وتأتاء، وقُرّاء، وهو الناسك، ووُضّاء، وهو الوضيء المشرق الوجه، فتقول في هذا: بداءان، وجفلعان، وتأتاءان، وقراءان، ووضاءان.

ثانياً: إن كانت الألف الممدودة للتأنيث، فإنها تقلب واواً، كما في صفراء ولمياء: وعمياء، وصحراء، فتقول: صفراوان، ولمياوان، وعمياوان وصحراوان.

وقال السيرافي بالتفصيل، فتقلب الهمزة واواً، إن لم يكن قبل الألف واو، كما تقدم، فإن كان قبلها واو فإن الهمزة تبقى، مثل عشواءان في؛ ناقة عشواء، حتى لا تتكرر الواو في آخر الكلمة. وقال الكوفيون بجواز الوجهين وبعض القبائل العربية. تقول: حمرايان، تثنية لحمراء كما قيل: حنفاسان وعاشوران وقرنصان، بحذف الهمزة كلية تثنية خنفساء وعاشوراء وقرنصاء.

ثالثاً: إذا كانت الهمزة بدلاً من أصل، أي بدلاً من ياء مثل: كساء من كسوت، ورجاء من رجوت ومثل: حياء، من ، حييت، ولقاء من لقيت. فهذه الهمزة يكثر فيها التصحيح، فتقول: كساءان، وحياءان، ولقاءان ويقل فيها القلب، فتقول: كساوان وحياوان ولقاوان بالواو - لا بالهمزة - في الجميع.

هذا وقد زاد الصرفيون أنواعاً أخرى من الممدود، وهي:

١ - ما كانت همزته للإلحاق، مثل علباء إلحاقاً بقرطاس ومثل: قوماء إلحاقاً بقرناس، فهذا النوع يجيزون فيه القلب والتصحيح، وإن اختلف في الأكثرية.

٢ ـ الهمزة المجهولة الأصل، وهي ما كانت في الحروف عندما تستعمل أسماء، أي حين يقصد لفظها أو يسمى بها، فإن أميلت قلبت ياء مثل: متى متيان، ومثل: على: عليان، وإن لم تمل قلبت واواً، مثل: إذا: إذوان، هنا، هنوان. هذا ولا يثنى الاسم إلاّ إذا تحققت فيه شروط خاصة.

١ ـ أن يكون مفرداً، فلا يثنى المثنى ولا الجمع مرة ثانية.

٢ ـ أن يكون معرباً، وأما اللذان في باب الموصول، وهذان في باب الإشارة، فعلى صورة المثنى، وهما مبنيان.

٣ ـ وأن يكون الاسمان متفقين في اللفظ والوزن والمعنى، فلا يجوز أن يقال: البكران. تثنية البكر وبكر كفتح الباء وكسرها، ولا العينان للباصرة والجارية، وإذا كانت هذه الحالة في علمين جاز تثنيتهما من باب التغليب، ويقال: العمران في عمرو، وعمر.

٤ ـ وأن يكون منكراً، فلا يثنى العلم إلا بعد قصد تنكيره.

٥ ـ وأن يكون له مماثل فلا يثنى الشمس ولا القمر، وقولهم: القمران تغليب هذا وقد يستغنى بتثنية لفظ عن غيره، فلا يثنى (سواء) اكتفاء بقولهم، سيان تثنية لسي.

٦ ـ ألا يكون مركباً تركيب إضافة، مثل: عبد الله وأبي عَليّ فيثنى صدره فيقال: عبدا الله وأبَوَا عليّ أو تركيب مزج مثل: بعلبك أو إسناد مثل: جاد الحق فتتصدرهما كلمة ذوا فيقال: ذوا بعلبك وذوا جاد الحق.

جمع المذكر السالم

الاسم الذي يجمع بألف ونون أو ياء ونون يسمى جمع المذكر السالم، وهو إما جامد وإما مشتق.

فالجامد: لا بد أن يكون علماً لمذكر، عاقل، فلا يجمع هذا الجمع الاسم الجامد الذي هو غير علم، مثل: قلم، وكتاب، ولا علم المؤنًث ولا علم غير العقلاء، كما في أعلام الحيوان أو غيره. كما لا بد أن يكون علم العاقل خالياً من تاء التأنيث فلا يجمع هذا الجمع ما كان كطلحة وحمزة وعطية أعلاماً للرجال.

والمشتق: يشترط فيه أن يكون صفة لمذكر عاقل، فلا يجمع هذا الجمع كلمات مرضع وحائض وحامل، لدلالتها على المؤنًث ولا نحو: كاسر صفة للنسر ولا هصور صفة للأسد، ولا أملح صفة للكبش، لدلالتها على غير العاقل.

كما يشترط أن تكون الصفة خالية من التاء، فلا يجمع هذا الجمع كلمات علامة وبحاثة وراوية، وإن كانت صفات للمذكر.

كذلك يشترط ألا يكون الوصف على وزن (أفعل فعلاء، أو فعلان فعلى) فلا يجمع هذا الجمع مثل: أحمر وأبيض وأشقر لأن مؤنثاتها على وزن فعلاء وشذ قول الشاعر:

فما وجدت نساء بني تميم حلائل أسودين وأحمرينا

وكذلك لا يجمع هذا الجمع ما كان مثل: عطشان وغضبان وريان، لأن مؤنثاتها على وزن فعلى.

كما يشترط أن لا يكون الاسم المراد جمعه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث مثل: عدل وعجوز وفقيد. لأنها صيغ تستعمل للمذكر والمؤنّث ولا تلحق التاء إلا بقيود أو تـأول.

وما ورد من الأسماء المخالفة للشروط مجموعاً بواو ونون أو ياء ونون فليس جمع مذكر سالماً، ولكنه ملحق بجمع المذكر السالم، مثل: أهلون وعالمون وأرضون وسنون وعشرون إلخ كما ذكر في باب المعرب والمبني.

التغييرات التي تحصل في آخر الاسم المراد جمعه:

أولاً: الصحيح ، لا تغيير فيه، فيقال الأفضلون والمجـاهدون والمحمدون إلخ.

ثانياً: المنقوص، تحذف لامه، وفي حالة الرفع يضم ما قبل واو الجمع، فيقال في القاضي والحامـي القاضون والحامـون، وفي حـالة النصب والجر يكسر ما قبل ياء الجمع، فيقال: القاضين والمحامين.

ثالثاً: المقصور، تحذف لامه أي الألف، وتبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها، رفعاً وجراً ونصباً، مثل: اعطف على الأقارب الأدنين، ومثل: هم الأشجون صوتاً والأسمون خلقاً، بفتح ما قبل ياء الجمع وواوه، ومنه في القرآن الكريم ﴿ **وأنتم الأعلون... وإنهم عند لمن المصطفين** ﴾.

رابعاً: الممدود، وحكمه في الجمع كحكمه في التثنية، فتقول في، قراء ووضاء علمين لمذكر عاقل قراءون ورضاءون ببقاء الهمزة، وتقول في شقراء علماً لمذكر: شقراوون، ويجوز في نحو: كساء وعلباء علمين: كساءون وكساوون، وعلباءون، وعلباوون، مما همزته متقلبة عن أصل أو للإلحاق.

جمع المؤنث السالم

وهو ما جمع بألف وتاء، مثل: فاطمات المؤمنات، ويعرب بالضمة في حالة الرفع وبالكسرة في حالتي الجر والكسر، كما هو معروف في باب المعرب والمبني.

وهذا الجمع أغلبه قياسي، وبعضه سماعي.

فالقياسي يكون في جميع أعلام الإناث، كهند وزينب ومريم، وفي كل ما خُتم بالتاء مطلقاً، كفاطمة وطلحة.

وبعض الأسماء لم يرد جمعها جمع مؤنث سالماً، منها: امرأة، وشاة، وأمة.

كما ينقاس جمع المؤنث السالم في كل ما فيه ألف التأنيث، المقصورة أو الممدودة، مثل: ليلى وكبرى، وصحراء وحسناء.

ويلاحظ أن ما كان على فعلاء مؤنث أفعل وفعلى مؤنث فعلان. فكما لا يجمعان جمع مذكر سالماً، لا يجمعان جمع مؤنث سالماً.

كما ينقاس هذا الجمع في مصغر غير العاقل، دريهمات. وفي صفة غير العاقل مثل: جبل شامخ، ويوم معدود، قال الله تعالى: **﴿وجعلنا فيها رواسي شامخات، أياماً معدودات﴾**.

وينقاس أيضاً في كل خماسي لم يسمع له جمع تكسير، مثل: سرادق وحمّام وإصطبل، فيقال سرادقات وحمامات وإصطبلات.

وما سوى ذلك فمقصور على السماع، مثل: السموات، والسجلات، والأمهات، فكلمة سماء همزتها ليست للتأنيث، وإن كانت ممدودة.

كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالماً.

أولاً : إذا كان الاسم بلا تاء زيدت عليه ألف وتاء، مثل: زينبات وهندات. وإن كان مختوماً بتاء حذفت هذه التاء، ثم زيدت عليه الألف والتاء مثل فاطمات رائحات غاديات.

ثانياً : إذا كان الاسم مقصوراً عومل كما يعامل المقصور في التثنية، فتقلب ألفه ياء فيما زاد على ثلاثة، مثل: حبليات وكبريات، وفي الثلاثي تقلب ألفه ياء في يائي الأصل، مثل: هديات جمع هدى علماً على المؤنث، ومثل: عصوات جمعاً لعصا.

ثالثاً : الممدود، ويعامل معاملة الممدود في التثنية، فتقول: حسناوات وصحروات، وقراءات، وتقول: كساءات وكساوات وعلباءات وعلباوات.

أما المنقوص فترد ياؤه، فتقول في (قاضٍ) علماً لمؤنث قاضيات.

تغيير مهم في بنية الاسم المجموع:

إذا كان الاسم المراد جمعه جمع مؤنث سالماً: اسماً ثلاثياً سالم العين ساكنها سواء ختم بالتاء كحلقة ورحمة، أو جرد منها كدعد وهند، فإن هذا الاسم يحرك وسطه ولا يبقى ساكناً وفي ذلك تفصيل:

أ ـ إذا كانت فاؤه مفتوحة:

مثل: حلقة ورحمة وزفرة، فعند الجمع يجب فتح عينه أي وسطه اتباعاً لفائه فيقال: حلقات، بثلاث فتحات ويقال: رحمات، كذلك وزفرات أيضاً.

ففي التعبير «هذه تمثيلية في حلقات» يجب فتح اللام في الجمع، وتسكينها خطأ، أو على الأقل لغة رديئة.

وفي التعبير «أمطرته سحائب الرحمات» يجب فتح الحاء، ولا يسكن شيء من ذلك إلّا في ضرورة الشعر، أما في النثر فلا يجوز، والذي يسوغه في الشعر هو ضرورة الوزن، كقوله:

وحملت زفرات الضحى فأطقتها وما لي بزفرات العشي يدان

وكان الأصل أن يقول: زفرات، بفتح الفاء.

ب ـ إذا كان فاؤه مضمومة أو مكسورة:

مثل: خطوة، ومثل ذروة، فيجوز في مثلها أن تبقى عينها ساكنة، ويجوز أن تفتح، ويجوز فيها الاتباع لما قبلها. فيقال: خطوات: بضم الطاء وهو الأفصح وبسكونها وبفتحها، وفي ذروة: ذروات، بكسر الراء وسكونها وفتحها.

والاتباع أو الفتح، لا يجوز في مثل: ضخمة لأنه صفة ولا في مثل: نور وعود علماً لمؤنث، لاعتلال عينه، ولا في مثل: قمة، لتضعيف العين، ولا في مثل شجرة، لأن وسطها غير ساكن.

التَّصْغِير

من خصائص اللغة العربية أنها كاملة التصرف، فتغير الكلمة من صيغة إلى أخرى تبعاً للمعنى الذي يريده المتكلم، ومن هذا القبيل مسألة التصغير، فبدلاً من أن نقول: رجل صغير، نقول: رجيل، وكذلك وليد، وقليم وشجيرة. وكذلك: قبيل الغروب وبعيد العصر، وفويق المكتب إلخ.

كيف يصغر الاسم؟

أولاً: يضم الأول ويفتح الثاني وتزاد ياء ثالثة، مثل: عقيل في عقل، وسبيع في سبع، وهذا هو المبدأ العام. فيكتفى بذلك في الثلاثي.

ثانياً: الاسم الرباعي، سواء أكانت حروفه كلها أصولاً أو فيها حرف زائد، فيحصل فيه تغيير آخر، فوق ما تقدم من ضم الأول وفتح الثاني، وزيادة الياء. فإذا كان مثل جعفر: كسر ما بعد الياء، فيقال جعيفر وفي حصرم: حصيرم، وفي مشرق: مشيرق.

وإن كان ما قبل الآخر حرف مد قلب ياء إن لم يكن كذلك وأدغم في ياء التصغير، مثل: كتاب، وصبوح، وبليغ، فيقال: كتيب وصبيح وبليغ، بتشديد الياء في الجميع. فكأنه لما كسر فيه ما بعد الياء توصل إلى ذلك بقلب حرف العلة ياء.

فتح ما بعد ياء التصغير:

ويستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير بعض أنواع من الاسم فيتبقى فيه

ما بعد الياء مفتوحاً كما كان قبل التصغير من ذلك

١ ـ ما كان رابعه تاء تأنيث مثل: شجرة وعنبة فيقال: شجيرة وعنيبة.

٢ ـ وما كان رابعه ألف التأنيث كحبلى، فيقال: حبيلى.

٣ ـ وما كان رابعه ألفاً ممدودة زائدة مثل حمراء، فيقال: حميراء.

٤ ـ ومن ذلك ما كانت فيه ألف قبل الآخر مزيدة لبناء الصيغة كما في الأوزان التي على وزن أفعال كأجمال وأفراس والتي على وزن فعلان بسكون العين وتثليث الفاء، بشرط ألَّا يجمع على فعالين، مثل: سكران وعثمان وحمدان، فتبقى الألف بعد ياء التصغير على حالها، فيقال: أجيمال وأفيراس كما يقال: سكيران وعثيمان بخلاف سلطان التي تجمع على: سلاطين فيقال في تصغيرها سليطين. وكذلك: سرحان سريحين.

ثالثاً: **الاسم الخماسي**، ولو كان فيه تاء التأنيث أو ألفه، أو مزيداً في آخره بعض الزيادات. فكلها يكسر فيه ما بعد ياء التصغير، مثل: حنظلة = حنيظلة، ومثل: قرفصاء = قريفصاء، وزعفران = زعيفران، ومخرج = مخيرج، ومخرجان = مخيرجان، ومخرجون = مخيرجون.

رابعاً: **إذا كان الخماسي** قبل آخره ألف ليست للتأنيث وليست ألف فعلان أو قبل آخره ياء أو واو، فإن حرف العلة يقلب ياء، كما في تمساح وعصفور وإقليد، فيقال: تميسيح، وعصيفير، وإقليد. بقلب الواو أو الألف التي قبل الآخر ياء(١).

خامساً: **إذا كان الاسم** على أقل من ثلاثة أحرف في الصورة، فإن التصغير يجعله ثلاثة أحرف، وذلك بما يأتي:

أ ـ يرد ما حذف من فاء أو عين أو لام، فيقال في عدة ويد وعيده ويديه.

ب ـ المضعف يفك تضعيفه كما في: مُدَّ فنقول مديد، وفي حب: حبيب.

---

(١) وهذا ما يعرف عند الصرفيين بصيغة «فعيعيل» وتستدعي هذه الصيغة ـ في باب الإعلال ـ أن تقلب الألف التي قبل الآخر والواو التي قبل الآخر ياء ليصح تكوين الصيغة.

جـ ـ الاسم الثنائي الوضع، كما إذا سميت شخصاً: لم أو أهل، فإننا نضعفه ونجعلى ياء التصغير من الحرفين أي نقول: لميم وهليل أو نشدد ياء التصغير، فنقول لمي وهلي.

سادساً: **إذا كان ثاني الاسم** المراد تصغيره ألفاً فلا بدَّ من تغييرها، لأن الاسم المصغر يجب ضم أوله وفتح ثانيه والألف لا تقبل الحركة. وإن كان ثانيه واو أو ياء غير أصلية ردت إلى أصلها:

أ ـ فتقلب الألف ياء.

ب ـ إن كان أصلها الياء، مثل: ناب فتقول: نييب.

جـ ـ وتقلب الألف واو إذا كان أصلها الواو أو مجهولة الأصل أو زائدة فنقول في شاعر: شويعر، وفي عاج: عويج وفي حال حويل.

د ـ كما تقلب الواو ياء أو الياء واواً، أو يقلبان همزة تبعاً لأصل كل فيقال في قيمة؛ قويمة، وفي موقن: مييقن، لأنهما من قوم، ومن أيقن. وتقول في ذيب: ذؤيب، وفي راس: رؤيسة.

وأحياناً يكون حرف العلة بدلاً من حرف صحيح فيرجع إلى أصله، كما في دينار، فيقال: دنينير، وأصله ـ في نظرهم ـ بتشديد النون، وتكسيره دنانير.

سابعاً: **إذا كان الاسم** مؤنثاً تأنيثاً مجازياً، فإنه يلحق به تاء التأنيث عند التصغير. فيقال في أذن: أذينة، وفي عين عينية، وفي يد: يدية.

تعقيب: ذكر الصرفيون أن أوزان الاسم المصغر ثلاثة.

١ ـ فعيل، ٢ ـ فعيعل، ٣ ـ فعيعيل. وزناً عروضياً فالصيغة الأولى للثلاثي الحقيقي أو الاعتباري، والثانية للرباعي. والخامسة للخماسي (وقصدوا به ما كان قبل آخره حرف علة).

والسبب في ذلك هو ربطهم التصغير في قواعده بجمع التكسير.

ولما اضطربت معهم قاعدة الخماسي جعلوا لها مستثنيات كثيرة.

فلو فصلنا الربط التام بمعنى لو أننا نظرنا لقواعد التصغير ككل مستقل لتوفر علينا كثير من عناء الاستثناء. وهذا لا يمنع التشابه بينهما، والتشابه ليس داعياً لبناء قواعد باب على باب آخر، فكم من تشابه في الأبواب دون إدماجها، كالحال مع التمييز والفاعل مع نائبه.

النسب

ويكون بزيادة ياء مشددة في آخر الاسم، ليدل على نسبته إلى المجرد منها، فمثلاً: مصري، يعني شخصاً منسوباً إلى مصر، وبغدادي، يمني، أنه: منسوب لبغداد أو لليمن.

والاسم المنسوب إليه حين تدخله الياء، الأصل ألا يحدث فيه تغيير، كالأمثلة المتقدمة.

ولكن بعض الأسماء يعتريها التغيير في آخرها وإليك بيانها:

أولاً: الاسم الذي في آخره ياء مشددة:

أ ـ فإن كانت الياء بعد ثلاثة أحرف، بقي الاسم على وضعه في الظاهر مثل: كرسي وشافعي. ويقدر الصرفيون أن الياء التي في المنسوب إليه قد حذفت، وحلت محلها ياء أخرى.

ب ـ الياء المشددة التي في صيغة مفعول المعتل اللام، مثل: مرمي، ومقضي فبعضهم يجيز النسب إليها على لفظها، فتحل ياء النسب محل الياء المشددة، وبعضهم يقول: مرموي، ومقضوي، أي بحذف اللام وإرجاع واو مفعول ثم زيادة ياء النسب.

جـ ـ الياء المشددة التي بعد حرف واحد، مثل حي ولي، فالكلمة الأولى عينها ياء، والكلمة الثانية عينها واو. وفي هذه الحالة ترد العين لأصلها، أما اللام فإنها تقلب واواً، فتقول: حيوي، ولووي؟.

ثانياً: الاسم الذي في آخره تاء التأنيث، تحذف منه التاء مثل: مكي وإسكندري.

ثالثاً: ياء المنقوص ولها حالات:

أ - إن كانت ثالثة مثل: الشجي والشذي، قلبت واواً، فنقول: شذوي وشجوي.

ب - وإن كانت رابعة جاز حذفها وجاز قلبها واواً مثل قاضٍ فنقول: قاضي بتشديد الياء وقاضوي.

جـ - وإن كانت خامسة أو سادسة حذفت، مثل: مستعلي ومستكفي ومثل: مقتضي ومرتضي.

رابعاً: المقصور وله أحوال:

أ - الألف الثالثة تقلب واواً، سواء أكان أصلها الواو أو الياء، فنقول في فتى: فتوي، وفي عصا: عصوي.

ب - الألف الرابعة، إن كانت في اسم محرك الثاني، مثل: جَمَزَى حذفت فتقول: جَمَزِيّ. وإن كان ساكن الثاني جاز حذف الألف الأخيرة وجاز إبقاؤها، فتقول في ملهى: ملْهي وملْهوي.

جـ - الألف الخامسة والسادسة تحذف كل منهما، ثم تضاف الياء المشددة، فيقال في حبارى، حباري، وفي مصطفى مصطفي، وفي مستعلى: مستعلي.

وبعض الأسماء تغير من وسطها، ومنها:

خامساً: الاسم الثلاثي المكسور العين، تفتح عينه عند النسب إليه، سواء أكانت فاؤه مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، مثل: نمر، ودئل وإبل فتقول: نمري ودئلي وإبلي. وبعضهم يجيز في الأخير كسر العين اتباعاً للفاء.

سادساً: الاسم الذي في وسطه ياء مشددة، فعند النسب، تخفف الياء

الأولى، فيقال في طيب: طيبي، وفي لين: ليني وشذ في طيء طائي.

سابعاً: همزة الممدود، تعامل هنا معاملتها في التثنية، فنقول قرائي، وصحراوي، وتقول: كسائي أو كساوي وشذ: صنعائي في النسبة إلى صنعاء. وبهراني نسبة إلى بهراء. كما شذ يماني في النسبة إلى اليمن، والأفصح يمني.

ثامناً: ياء فعيل (بفتح الفاء) وفعيل (بضمها) ومؤنثهما، وواواً فعولة.

أ ـ تحذف ياء فعيل المعتل اللام، مثل: غني، وعلي، فنقول: غنوي وعلوي، أي بحرفين صحيحين ثم واو ثم ياء النسب وقد قدر الصرفيون أن الياء الأولى حذفت ثم قلبت الكسرة فتحة. ثم قلبت الياء الثانية ألفاً، ثم قلبت الألف واواً.

فإن كانت اللام صحيحة لم تحذف ياؤه، مثل: مليح وشديد وعقيل، فتقول: مليحي، وشديدي، وعقيلي. وشذ في ثقيف: ثقيفي.

ب ـ فعيل بالضم، تحذف ياؤه إذا كان معتل اللام.

كقصي ولؤي فتقول: قصوي ولؤوي، وتقدير إعلاله عند الصرفيين كإعلال فعيل بالفتح.

فإن كان فعيل صحيح اللام لم تحذف ياؤه كما في سبيع: سبيعي وشذ هذلي وقرشي في النسبة إلى قريش وهذيل.

جـ ـ ياء فعيلة (بالفتح) بشرط أن يكون صحيح العين وغير مضعف تحذف عند النسب. مثل: صحفية وصحفي وحنيفة وحنفي، بخلاف جليلة لتضعيفه وبخلاف طويلة لاعتلال عينه، فيقال: جليلي وطويلي.

قال الصرفيون: شذ عميري وسليمي، وسليقي كما في قول الشاعر:

ولست بنحوي يلوك لسانه   ولكن سليقي أقول فأعرب

د ـ ياء فعيلة (بالضم) تحذف بشرط عدم التضعيف وعدم اعتلال العين وذلك مثل: جهني وقرظي نسبة إلى جهينة وقريظة، ولكن تقول قليلي نسبة إلى قليلة وقويمي نسبة إلى قويمة وشذ رديني في ردينة وكان ينبغي حذف الياء.

هـ ـ واو فعولة (بفتح الفاء) تحذف بشرط أن يكون صحيح العين غير مضعفها، كما في شنوءة، فتقول: شنئي ويجوز شنوي، أي نحذف الواو أو نحذف الهمزة. ولا حذف في ملولة للتضعيف ولا في قولة لاعتلال العين.

تاسعاً: المركب تركيباً إسنادياً أو مزجياً أو إضافياً ينسب إلى صدره ويترك عجزه على ما هو عليه، فتقول في بعلبك: بعلي، وفي امرىء القيس: امرئي وفي جاد الرب جادي.

وقيل يجوز النسبة إلى الاسم كله، بعلبكي ورامهرمزي، في النسبة إلى رام هرمز، وقيل ينسب إليهما معاً فكأنهما كلمتان، وعليه قول الشاعر:

تزوجتها رامية هرمزية بفضلة ما أعطى الأمير من الرزق

وقيل ينسب إلى المنحوت منهما كما في حضر موت، فيقال حضرمي أما المركب الإضافي كأبي بكر وابن عباس فينسب إلى عجزه، فإن خيف اللبس يستعمل النحت كعبشمي في عبد شمس.

عاشراً: الاسم الثلاثي المحذوف أحد أصوله:

أ ـ فإن كان محذوف الفاء في أوله لم ترد، فتقول: صفي وصلي وعدي، في صفة وصلة وعدة ويجوز ردها على لغة.

فإن كانت لامه حرف علة ردت فاؤه، كما في شية فيقال وشوي بكسر الواو وسكون الشين أو كسرها.

ب ـ وإن كان محذوف اللام ردت اللام، فتقول في أب وأخ وسنة وشفة:

أبوي وأخوي وسنوي أوسنهي وشفوي أو شفهي. وقيل فيما عوض من لامه تاء أنه يجوز فيه عدم رد اللام.

أما يد ودم فيجوز فيهما: يدوي ودموي، ويقل يدي ودمي، تبعاً للتثنية حيث لا نرد لاميهما في التثنية وبعض الصرفيين يخضع قاعدة هذه المسألة لقاعدة التثنية فما ثبت في التثنية هناك يثبت هنا وما حذف يحذف، ولكن الحذف وعدمه في التثنية سماعي في الغالب.

هل ينسب إلى الجمع؟

قرر الصرفيون أنه لا ينسب للجمع ولا للمثنى، بل يرد إلى المفرد ثم يثنى أو يجمع المنسوب، أما اسم الجمع كقوم، واسم الجنس كشجر، فينسب لهما على لفظهما، فيقال قومي وشجري. وكذلك جمع التكسير الذي لا واحد له كأبابيل، والجمع المسمى به كبساتين، وكذلك الجمع الجاري مجرى العلم كالأنصار والجمع الذي يحصل فيه اشتباه كأعراب، هذه ينسب لها فتقول: أبابيلي وبساتيني وأنصاري وأعرابي.

وما عدا هذا من الجموع ينسب لمفرده فيقال: القانون الدولي (بفتح فسكون) نسبة إلى دولة، ويقال صحفي بالفتح وصحفيون، ولا يقال صحفي بالضم.

وهل يجوز في العمال والجماهير العمالي والجماهيري؟ مقتضى القاعدة السابقة أن ينسب للمفرد ثم يجمع المنسوب، إلاَّ إذا اعتبر الجمع بمنزلة المفرد.

ملاحظة:

قد تدل صيغة فعَّال (بتشديد العين) على النسب، إذا دلت على حرفة، كما في نجار وجداد وعطار. فليست الصيغة هنا للمبالغة.

وصيغة (فاعل) قد لا يقصد بها اسم الفاعل وإنما يقصد بها صاحب الشيء مثل: لابن وتامر ومنه قول الشاعر:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها   واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

هذا وهناك أسماء شذت عند النسب فخرجت على القواعد، مثل رقباني وشعراني وفوقاني وتحتاني وبراني وجواني. ومروزي نسبة إلى مرو، وأموي، بفتح الهمزة نسبة إلى أمية بضمها، وبدوي نسبة للبادية، وجلولي وحروري نسبة إلى جلولاء وحروراء، مدينتين.

همزة الوصل

الهمزة التي في أول الكلمة إذا نطق بها في كل الأحوال ولم تسقط في درج الكلام، فهي همزة قطع مثل محمد أكرم أخاه وأخذه عنده. وإن سقطت في درج الكلام كانت همزة وصل، مثل: والقمر.

مـواضع همزة الوصل:

في الحروف تكون في (أل) وفي الأفعال تكون في ماضي الخماسي والسداسي وأمرهما ومصدرهما وأمر الثلاثي. مثل: اقتدر واستغفر، واقتدار واستغفار، ومثل: اكتب واخرج.

وتكون في بعض الأسماء الجامدة وأهمها سبعة:

ابن، ابنة، امرؤ ، امرأة، اثنان، اثنتان، اسم[1].

وهمزة القطع فيما عدا ذلك، وبالأخص، في ماضي الثلاثي والرباعي كأخذ وأكرم، وفي المضارع، مثل: أخرج. وفي أمر الرباعي مثل: أكرم أخاك وأدخله دارك.

حركة همزة الوصل:

تفتح في «أل»، وتكسر في الأسماء الجامدة، أما الفعل ومصدره، فتكون بحسب الحرف الثالث فإن كان مكسوراً كسرت وإلا ضم، نحو: اخرج وافتح وارجع.

---

(١) وهناك ثامن وهو كلمة يستقبح ذكرها فيبحث عنها في المطولات.

فهرست

تصدير ٥
المجرد والمزيد ٩
الميزان الصرفي ٢١
الفعل الصحيح والمعتل ٢٩
باب إسناد الفعل إلى الضمائر ٣٥
الاشتقاق ٤٣
اسم الفاعل ٤٩
اسم المفعول ٥٥
الصفة المشبهة ٦٣
المصدر الميمي ٦٧
الزمان والمكان ٦٩
المرة والهيئة ٧١
أفعل التفضيل ٧٣
الإعلال والإبدال ٨٧
مواضع الإعلال ٩١
الإعلال في حروف العلة ١٠٧
الإبدال في مادة الافتعال ١١٥
الإعلال بالنقل ١١٩
الإعلال بالحذف ١٢٣

تدريبات على الإعلال	١٢٧
المنقوص والمقصور والممدود	١٣١
تثنية الأسماء	١٣٣
جمع المذكر السالم	١٣٧
جمع المؤنث السالم	١٣٩
التصغير	١٤٣
النسب	١٤٧
همزة الوصل	١٥٣

فسح هذا الكتاب بموجب خطاب إدارة
المطبوعات بمكة المكرمة
رقـم ٢/٤٣٨/٢/م
في ١٢/٥/١٤٠٧ هـ